JASRNB

# الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

JASRNB

# Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

# مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

## مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

**المجلد السادس/ العدد الواحد الثلاثون**

**حزيران– يونيو 2025.**

**تنسيق: د. حجوبي سكينة**

**الترميز الدولي:**

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

**التصنيف حسب AIMGSJ**

**B+**

**المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين**

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

**رئيس المركز الديمقراطي العربي**

أ. عمار شرعان

**رئيس التحرير:**

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

**نائب رئيس التحرير:**

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب

**نائب رئيس التحرير التنفيذي**

د. ادريس الدعيفي: تخصص علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

**مدير التحرير**

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

**نائب مدير التحرير**

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

**أعضاء هيئة التحرير**

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبحير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

**التنسيق والمراجعة اللغوية:**

✓ **اللغة العربية:**

- ليلى حنانة، باحثة في السيميائيات، جامعة محمد الخامس.
- د. فاطمة الزهراء إلهامي، باحثة في السوسيولوجيا.
- د. خالد العلوي، باحث في الجغرافيا.
- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.

- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الفرنسية:**

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الإنجليزية:**

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- ذ.هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

**رئيس اللجنة العلمية:**

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

**اللجنة العلمية:**

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر3.
- د. عبد الرزاق أبو الصبر، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب

- د. سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. عبد الواحد شيكر، ذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خريبكة، المغرب.
- د. سالم تالحوت، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء، المغرب.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السلام فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صالحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.

- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د. عبدالحكيم خريصي باحث في علم الاجتماع، حاصل على شهادة الدكتوراه بجامعة عبد المالك السعدي تطوان.

## شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:
   africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:
ISSN 2569-734X
10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

## كيفية إعداد البحث للنشر:

–يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

–الملخص التنفيذي باللغة العربية– الإنجليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

–تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

–ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ– إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب– إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج– إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د– إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

–نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو **Sakkal Majalla**

–حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

–حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

–نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية **Times New Roman** ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

–يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل، قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

ISSN 2569-734X

# الفهـــرس


| ر.ت | مؤلف/مؤلفو المقال<br>Author(s) | عنوان المقال<br>Title | الصفحات<br>Page Range |
|---|---|---|---|
| | سكينة حجوبي | افتتاحية العدد الواحد والثلاثين | 8-9 |
| | | المقالات باللغة العربية | |
| 01 | يوسف الفرساوي | تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المتعلمين متعلمو السلك الثانوي الإعدادي بجهة بني ملال ـ خنيفرة نموذجا | 10-27 |
| 02 | يونس كياس، عبد السلام ابن زاهر | استعمالات الأرض والتجهيزات الجماعية في مقاطعة عين الشق: تقييم كرطوغرافي لتطابق تصميم التهيئة (2013) مع واقع الحال (2025) | 28-52 |
| 03 | رشيد الو كريمي، جميلة السعيدي | سياقات سياسة التخطيط العمومي للقطاع السياحي بالمجال المتوسطي: حالة سياسة التخطيط السياحي بالمغرب | 53-70 |
| 04 | عبد العالي قايدي | دور التكنولوجيا الحديثة في تدويل التعليم العالي بالجامعة المغربية في ظل التحولات الراهنة | 71-85 |
| 05 | فاطمة الزهراء الخلوقي، ابراهيم حمداوي | استهلاك الملابس المستعملة المستوردة "البال" : خيار بيئي أم ضرورة سوسيواقتصادية ملحة بمدينة مراكش | 86-99 |
| 06 | أسماء نحيل، حنان بنقاسم | ما وراء مفهوم النوع الاجتماعي | 100-110 |
| | | المقالات باللغة الفرنسية | |
| 07 | Nadraoui Hanae, Ghazi Abdelkhalek , Gourich Ibtissam , Nadraoui Mustapha | La logistique comme levier d'attractivité des investissements directs étrangers : étude du Grand Casablanca | 111-127 |

ISSN 2569-734X

## افتتاحية العدد

تعيش إفريقيا اليوم مرحلة جديدة من الوعي بأهمية التوجه نحو العلم والتكنولوجيا كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المزمنة التي عانت منها القارة لعقود طويلة. فمع مطلع الألفية الثالثة، برزت مؤشرات واضحة على أن العديد من الدول الإفريقية بدأت تدرك أن الثروات الطبيعية وحدها لم تعد كافية لضمان رفاهية الشعوب وتحقيق التقدم المنشود. وقد أظهرت جائحة كورونا، رغم آثارها السلبية العميقة، أن الاستثمار في البحث العلمي والابتكار هو صمام الأمان أمام الأزمات المفاجئة والكوارث الصحية والبيئية.

في هذا الإطار، بذلت دول مثل رواندا وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا جهودًا ملموسة لإرساء بنية أساسية للبحث العلمي، من خلال إنشاء مراكز أبحاث وجامعات متخصصة، وتبني سياسات لدعم المشاريع الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة والتكنولوجيا الحيوية. كما أصبحت القارة تستقطب شراكات مع كبرى الشركات العالمية التي وجدت في السوق الإفريقية فضاءً خصبًا للابتكار والتوسع، خاصة مع وجود كتلة ديموغرافية شبابية تشكل موردًا بشريًا هائلًا قادرًا على التكيف مع التحولات التكنولوجية السريعة.

وتعد التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة أبرز محركات هذا التحول، إذ ساهمت في تجاوز بعض العراقيل التقليدية التي كانت تحد من انتشار المعرفة. فقد أتاح الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية إمكانيات غير مسبوقة للوصول إلى المعلومات وتبادل الخبرات، كما عزز التعليم الرقمي فرص ملايين الطلاب للتعلم عن بُعد، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص المدارس والمعلمين المؤهلين. وقد نجحت مبادرات كثيرة في إدماج التعليم التفاعلي وبرامج التدريب المهني عبر الإنترنت، مما أسهم في تقليص الفجوة المعرفية بين الريف والحضر.

من جهة أخرى، ساهمت الحلول التكنولوجية المحلية في إيجاد بدائل فعالة لمشكلات أساسية مثل ضعف البنية التحتية للخدمات المالية، حيث انتشرت تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول بشكل واسع، مثل تجربة خدمة M-Pesa في كينيا التي أصبحت نموذجًا يُحتذى به عالميًا. كما ظهرت تطبيقات مبتكرة في مجال الصحة الرقمية، تُمكّن الأطباء من متابعة المرضى عن بُعد، مما ساعد على تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية في المناطق النائية. كذلك برزت مشاريع صغيرة تستخدم تقنيات الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء للقرى المعزولة، مما ساعد في تحسين ظروف العيش ودعم التعليم والعمل الإنتاجي.

ورغم هذه النجاحات، لا تزال الطريق أمام إفريقيا مليئة بالتحديات. فمعدلات الاستثمار في البحث العلمي ما زالت منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي، وتواجه الجامعات الإفريقية صعوبات في تأمين الموارد اللازمة لتطوير برامجها الأكاديمية والبحثية. كما تمثل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج تحديًا حقيقيًا، إذ تخسر القارة سنويًا عددًا مهمًا من العقول المبدعة التي تبحث عن بيئات أكثر دعمًا وتقديرًا لإبداعاتها.

ولمواجهة هذه العقبات، أصبح من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية نفسها من جهة، وبينها وبين الشركاء الدوليين من جهة أخرى، بهدف تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الباحثين الشباب. كما يتطلب الأمر وضع سياسات تعليمية شاملة تربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وتدعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال لدى الشباب.

إن إفريقيا اليوم أمام فرصة تاريخية لتغيير صورتها التقليدية التي ارتبطت بالفقر والصراعات، إلى قارة صاعدة تعتمد على سواعد أبنائها وطاقاتهم الإبداعية. وإذا نجحت في تحويل التحديات إلى فرص، ووفرت بيئة حاضنة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي،

فإنها ستتمكن من احتلال مكانة مؤثرة في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة. وسيظل الشباب الإفريقي، بما يمتلكه من حماس وقدرة على التعلم السريع، حجر الزاوية في رسم مستقبل القارة نحو مزيد من الازدهار والابتكار والعدالة الاجتماعية.

بقلم ذة. سكينة حجوبي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الواحد الثلاثون
حزيران– يونيو 2025
ISSN 2569-734X

# تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المتعلمين

# متعلمو السلك الثانوي الإعدادي بجهة بني ملال. خنيفرة نموذجا

**يوسف الفرساوي**

**طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.**

**(youssef.elfarsaouy28@gmail.com)**

**الملخص:**

خلقت وسائل التواصل الاجتماعي في العقدين الأخيرين نمطا حياتيا جديدا، وأحدثت تغييرات جوهرية في المدرسة المغربية استوجب الوعي بها، ووضع استراتيجيات لتأطيرها والتعامل معها لاسيما بعدما أصبح تأثيرها واضحا في شخصية الفرد الدراسية.

ومع استحواذ وسائل التواصل الاجتماعي على حياة المتعلم واهتماماته وإدمانه عليها في غياب إطار تنظيمي يحميه من خدوشها ويوجه تعامله معها، أصبح المستوى الدراسي لهذه الفئة على المحك خاصة بالسلك الإعدادي، هذا الأخير الذي يعتبر فترة دراسية مهمة تتميز بتزايد حاجات الفرد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ومرحلة انتقالية من سلك ابتدائي تأسيسي لشخصية المتعلم إلى سلك تأهيلي استعدادا لولوج سوق الشغل ومتابعة المسار المهني والدراسي.

وأمام النتائج المتحصل عليها بالسلك الإعدادي خاصة بجهة بني ملال . خنيفرة، وملاحظة العديد من الظواهر الطارئة على الحياة المدرسية للمتعلمين بالمدارس المغربية والمرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي كان لزاما التفكير في أثر استخدام هذه الوسائل على مستوى المتعلمين بالسلك الإعدادي بجهة بني ملال . خنيفرة.

ولتأطير هذا البحث الميداني طرحت سؤالين مركزين هما:

- كيف يتعامل تلاميذ المستوى الإعدادي مع وسائل التواصل الاجتماعي؟
- أين يتجلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على المستوى الدراسي للمتعلمين بالسلك الإعدادي؟

**الكلمات المفتاحية: تأثير. وسائل التواصل الاجتماعي. المستوى الدراسي. المتعلم**

**Abstract :**

**The Utilisation of social media and Its Impact onLearners' Academic Performance**
**A Case Study of Middle School Students in the Béni Mellal-Khénifra Region**

Over the past two decades, social media has significantly transformed societal norms, established a novel lifestyle paradigm and effected profound changes within the Moroccan educational system. These transformations necessitate heightened awareness and the formulation of strategic measures to regulate and address their implications, particularly as their influence on the academic character of learners becomes increasingly pronounced.

The pervasive presence of social media in learners' lives, coupled with their growing dependency on these platforms in the absence of a structured regulatory framework to protect and guide them, has placed their academic performance especially that of middle school students at considerable risk. This educational stage is a pivotal period marked by escalating psychological, social, and economic needs. Furthermore, it represents a transitional phase from foundational primary education to preparatory secondary education, serving as a critical foundation for both entry into the job market and the pursuit of academic and professional aspirations.

Considering the academic outcomes observed among middle school students, particularly within the Béni Mellal-Khénifra region, and the emergence of notable phenomena in their school experiences linked to social media usage, it has become imperative to investigate the impact of social media on the academic performance of middle school learners in this region.

To provide a comprehensive framework for this field study, the following key research questions were posed:

1. What are the patterns of engagement with social media among middle school students?
2. How does social media influence the academic performance of middle school learners?

**Keywords: Effect، Social Media ،Academic level ،Learner**

**مقدمة:**

كانت المدرسة وما تزال إحدى أهم وسائل تكوين شخصية الفرد يتوجه إليها منذ طفولته الأولى، وتحظى بأهمية رمزية ومادية يؤخذ لها بعين الاعتبار في المجتمع، ولكنها خضعت عبر تاريخها لتطورات وتحولات كبيرة من حيث المواد المدرسة وأمكنتها وأزمنتها وطريقة تدريسها.

وبما أن المدرسة شبكة تتكون من مدرس ومتعلم ومادة مدرسة يمكن اعتبارها صلة وصل بين كل المكونات، فإن المتعلم ظل مرتبطا لفترات طويلة بما يقدمه المدرس، ولكن خلال النصف الثاني من القرن العشرين حصل تقدم علمي وتكنولوجي كبير أنذر بتغيير كبير في العالم غير ملامح ومضمون الناس وتوجهاتهم واهتماماتهم،فولج المدرسة واستحوذ على أفكار المتعلمين وتوجهاتهم وأحدث تغييرات مهمة في السياسات والتخطيطات الأسرية والفردية والمؤسساتية.

وإذا كانت المدرسة تضم أفرادا بمراحل عمرية مختلفة، فإن التطورات التكنولوجية التي أفرزت وسائل التواصل الاجتماعي استحوذت على الفئة العمرية الأكثر هشاشة، فئة عمرية تتعدد حاجاتها النفسية والاجتماعية وهي تستعد للانتقال من الطفولة إلى المراهقة، تتمدرس غالبا في السلك الثانوي الإعدادي.

ومع غياب الرقابة الأسرية التي يمكن من خلالها التخفيف من قوة التأثير والاهتمام كان لزاما التفكير في موضوع تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المتعلمين بالسلك الإعدادي انطلاقا من الملاحظة العينية الارتباط الوثيق بين هؤلاء المتعلمين ووسائل التواصل الاجتماعي، وأخذا بعين الاعتبار الأزمة التي وصلت إليها المدرسة المغربية في علاقتها بهذا الموضوع.

وانطلاقا من كل هذا فإننا نجد أنفسنا أمام طرح تساؤلين أساسيين أعُدهما مؤطرين لهذا البحث:

- كيف يتعامل تلاميذ المستوى الإعدادي مع وسائل التواصل الاجتماعي؟
- أين يتجلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على المستوى الدراسي للمتعلمين بالسلك الإعدادي؟

**أولا: الإطار النظري للبحث:**

**1- تعريف وسائل التواصل الاجتماعي:**

تتفق كل المراجع على أن مواقع التواصل الاجتماعي هي تلك المواقع التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء حساب خاص به يساعده على تسهيل عملية الاتصال والتفاعل مع الآخرين، وتتعدد تسميات هذه المواقع منها:" المواقع الاجتماعية، شبكات الإعلام الاجتماعي، منصات التواصل الاجتماعي، مواقع التواصل الاجتماعي".[1]

[1] حسام المنصور،**شبكات التواصل الاجتماعي: مدخل نظري لفهم الإيجابيات والسلبيات**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي: الإعلام الرقمي المتطلبات وآفاق التغيير، جامعة مصراتة، ليبيا أكتوبر 2022، ص 2.

ومن أهم وسائل التواصل الاجتماعي نجد:"فيسبوك وتويتر وجوجل بلس ويوتيوب..."،[2] مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين للتواصل فيما بينهم من خلال وضع معلومات وتعليقات ورسائل وصور...إلخ[3]

وبعد هذه الثورة التكنولوجية الإعلامية فقد أصبح باستطاعة الفرد أن يرسل ويستقبل ما يريد من الرسائل أضف إلى ذلك أصبح بإمكانه أن يتفاعل ويعقب ويستفسر ويعلق بحرية ودون قيود أو سلطة وبسرعة فائقة مما خلق مساحة كبيرة للتعبير عن الرأي.[4]

وفي إطار التعريف بمميزات هذه الوسائل أشار محمد فضلي إلى أنها:"هي عبارة عن مواقع على الإنترنيت تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين للاتصال والمشاركة وتبادل المعلومات والمشاركة بالملفات وغيرها من الخدمات الأخرى كالمحادثة والتدوين".[5]

وتوجد منصات على الإنترنيت أو الهاتف المحمول تتيح التفاعل الثنائي الاتجاه عبر محتويات ينتجها المستخدمون أنفسهم فضلا عن التواصل بين المستخدمين، ومن ثم فوسائل التواصل الاجتماعي ليست كوسائل الإعلام التي لا تخرج إلا من مصدر واحد أو من موقع شبكي ثابت، وإنما هي وسائل للتواصل عبر منصات صممت خصيصا لتتيح للمستخدمين إيجاد "إنتاج" المحتويات بأنفسهم والتفاعل مع المعلومات ومع مصدرها.[6]

وعليه فمواقع التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في إحداث مجتمعات جديدة على الإنترنيت قد لا تشبه تلك المتواجدة بالواقع، وأصبح هؤلاء يشاركون اهتماماتهم وأنشطتهم من خلال برمجيات تحقق اتصالات تفاعلية باتجاهين وتوفر للمستخدمين مجتمعات افتراضية تمكنهم من العثور على مستخدمين آخرين.

وإذا كان التواصل هو العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعلومات والاتجاهات والآراء والمشاعر بين الأفراد من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الموجودة على الانترنيت[7]، فإنه لا يوجد تعريفٌ محددٌ لكلمة التواصل الاجتماعي حيث بدأ استخدام هذا المصطلح ليعبر عن نوع جديد من التواصل، وهنا يتم تعريف التواصل الاجتماعي على أنه تلك المواقع الأكثر استخداما مثل الفايسبوك وتويتر لينكد إن، في حين يتم تجاهل بعض المواقع والتي يشيع استخدامها في مناطق العالم دون الأخرى مثل أوركات[8].

---

[2]نورة سليمان فيسة، **دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحسين العملية التعليمية التعليمية**، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 01، 2023،ص: 155.

[3]عبد الكريم تفرقنيت، **مواقع التواصل الاجتماعي الايجابيات والسلبيات**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2016 ، ص 125.

[4]رضوان حنان وآخرون، **دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تنمية حرية التعبير عن الرأي لدى طلاب الجامعة في ضوء مجتمع ما بعد الحداثة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لقسم أصول التربية ، التربية في مجتمع ما بعد الحداثة، كلية التربية جامعة بنما، 2010، ص 214.

[5]محمد فضلي، 2010 ، **الصحافة الإلكترونية: الواقع والمستقبل**، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة مصر ، 2010، ص 263، نقلا عن حامد شكيب عدوان، **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على السلوك الطلابي**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 06، 2023 العدد 62.ص 214.

[6]أريك أسلوند وآخرون، وسائل التواصل الاجتماعي دليل علمي للهيئات المعنية بالإدارة الانتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014، ص 11.

[7]ميمي محمد عبد المنعم توفيق، **شبكات التواصل الاجتماعي (النشأة والتأثير )**، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 24 الجزء الثاني، 2018، ص 202.

[8]هوج بروك ـ راني كوبتا، **وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع**، ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2017، ص 56.

وقد عرف زاهر راضي وسائل التواصل الاجتماعي على أنها عبارة عن منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسه.[9]

أما خالد علي فقد عدّها مصطلحًا يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنيت تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد . جامعة . مدرسة...) كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل: إرسال الرسائل . الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض.[10]

وفي نفس السياق عرفت على أنها:" مواقع وتطبيقات يتم استخدامها على الإنترنيت تعمل على بناء واقع افتراضي يتواصل من خلاله ملايين البشر تجمعهم نفس المصالح والاهتمامات ويتشاركون المعلومات والخبرات والأفكار ومن جهة أخرى توفر لهم مساحة من الخصوصية وحرية الرأي والتعبير تمكنهم من نشر ثقافاتهم وآرائهم وميولاتهم سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية واقتصادية إلخ دون قيود أو سلطة".[11]

وإذا كانت هذه الوسائل متوفرة عبر الإنترنيت ومن خلالها تربط عددًا كبيرًا من المستخدمين من شتى أرجاء العالم حتى يتم التواصل معا لتبادل الأفكار ومناقشة قضايا لها أهمية مشتركة بينهم ويتمتعون بخدمات الأخبار والمحادثة الفورية والبريد الإلكتروني وغيرها، فإن هذه الوسائل تستهدف جمع الأصدقاء والمعارف والأقارب وزملاء الدراسة في مكان واحد على الإنترنيت والتشارك في الآراء والاهتمامات والتعليقات والأخبار وتكوين صداقات جديدة وهي بديل افتراضي للجماعات الاجتماعية الحقيقية.

وعرفت سحر نجيب في مقالها حول وسائل التواصل الاجتماعي وأبعادها التفاعلية على الشباب شبكات التواصل الاجتماعي بأنها:" وسيلة يتفاعل بها المرسل مع المستقبل في سياق اجتماعي بهدف تحقيق هدف معين عبر وسائطها المتعددة".[12]

وبالتالي يمكن اعتبار شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر أو تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل واتساب وغيره أهم الوسائل التي تميز عصرنا الحالي بإحداثها ثورة حقيقية في التواصل المباشر، بإتاحتها للمستخدم إنشاء صفحات وبيانات وقوائم وروابط شخصية وعامة واستعراضها والمشاركة فيها، توفر لمستخدميها قدرا من الخصوصية وحرية الرأي والتعبير.

وإذا كان فيسبوك وتويتر وانستغرام ويوتيوب ولينكد إن وغوغل بلس من أهم منصات التواصل الاجتماعي الشائعة الاستخدام في الوقت الراهن، وبما أننا بصدد الحديث عن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المتعلمين بجهة بني ملال خنيفرة، فإننا نطرح سؤالا عن أهم هذه الوسائل التي يعتمد عليها المتعلمون أو تستحوذ على اهتمامهم؟، وهو أول ما سنحاول الإجابة عنه في الإطار التطبيقي لهذا البحث.

---

[9] زاهر راضي، **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية،جامعة عمان الأهلية، العدد 15، 2003، ص 23

[10] خالد عبد الله الميلي الجهني، **أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الطلاب في تنمية التحصيل الدراسي في مادة البحث ومصادر المعلومات للمرحلة الثانية**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد 04، السنة 2017 ص 28.

[11] حامد شكيب عدوان، **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على السلوك الطلابي**،المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 06،2023، ص 214.

[12] سحر نجيب عبده علي، **وسائل التواصل الاجتماعي وأبعادها التفاعلية على الشباب**، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، شتنبر 2023. ص 536.

**2 – أهم شبكات التواصل الاجتماعي:**

إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي مجموعة من المنصات الرقمية التي توظف لنشر وبث المعلومات، فإن مصطلحات أخرى من تطبيقات التواصل الاجتماعي وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها تعتمد وتتداول للتعبير عن نفس المعنى، إلا أن هناك اختلافات بين كل هذه المصطلحات، ونظرا لأن بحثنا يحاول التركيز على تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فإننا لن نقف عند هذه النقطة، وسنقتصر على ذكر أهم وسائل التواصل الاجتماعي بتطبيقاته وشبكاته:

. **فايسبوك:**أطلق فيسبوك في عام 2004 ليصبح موقع التواصل الاجتماعي الأول في العالم بأكثر من مليار مستخدم حتى تاريخه ويمكن للأفراد أو المنظمات أن تنشئ حسابا على فايس بوك يمكن الوصول إليه مفتوحا لجميع المستخدمين أو مقتصرا على الأصدقاء وحدهم أو أعضاء مجموعة مغلقة مختارة.[13]

وقد صمم الفايسبوك لكي يسمح لمستخدميه بالتفاعل مع أصدقائهم حيث يقوم كل واحد منهم بعمل بروفايل شخصي خاص به يقوم من خلاله بتحميل الصور والرسائل وتكوين مجموعات لها نفس الميول والاهتمام والرغبات[14]

ويشترط فيسبوك استخدام هويات حقيقية على الرغم من أن هناك العديد من الأمثلة على صفحات أنشئت تحت أسماء مستعارة وفيسبوك معروف بسهولة استخدامه وبالعدد المرتفع من المستخدمين في الوقت الحالي وبالقدرة على نشر المعلومات عبر شبكات بسرعة كبيرة.[15]

وارتباطا بالمدرسة ففايسبوك يعتبرمن أهم وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن الاعتماد عليها في العملية التعليمية التعلمية فهو يتميز:" بمجانية الخدمات التي يقدمها، ثم بكونه يوفر قاعات تربوية افتراضية شبيهة بالقاعات التي تقدم فيها الدروس والمحاضرات يتولى فيها منشط ( صوتي – مرئي) إلقاء الدروس وللأعضاء حق التفاعل والتعليق كما أن لهذا الموقع خاصية إنشاء صفحات لأشخاص أو مجموعات لها اهتمامات او انتماءات مشتركة مثلا.[16]

. **و اتساب:** يشترك في عدد من الخصائص مع موقع فايسبوك مثل إمكانية بعث رسائل صوتية وإجراء اتصالات صوتية وغيرها.

. **تويتر:** أنشئ تويتر عام 2006 وهو منصة للتدوين متناهية الصغر يمكن للناس عبرها نشر رسائل أو تغريدات بحد أقصى 140 حرف للتغريدة الواحدة وقد أعلن تويتر بلوغه 200 مليون مستخدم شهريا عام 2013 يرسلون 500 مليون تغريدة يوميا وبينما يمكن للمستخدمين غير المسجلين متابعة التغريدات فإن المسجلين وحدهم يمكنهم إرسال التغريدات ويمكن مشاطرة الرسائل مع المتابعين وإعادة تغريدها.[17]

. **يوتيوب:** أنشئ يوتيوب عام 2005 وهو موقع لاستضافة مقاطع الفيديو يمكن للمستخدمين رفع مقاطع الفيديو عليه ومشاهدتها ومشاطرتها ويتعين على المستخدم أن يقوم بتسجيل نفسه على الموقع إذا أراد رفع مقطع فيديو إلا أن مشاهدة جميع مقاطع الفيديو المرفوعة ممكنة لجميع المستخدمين ويمكن وضع روابط ليوتيوب عبر منصات التواصل الاجتماعي الأخرى مثل الفيس بوك وتويتر ويمكن الدخول إلى يوتيوب من خلال تطبيقات خاصة على الهواتف الذكية كما يعرض مقاطع الفيديو الذائعة الصيت

[13] أريك أسلوند وآخرون، نفسه، ص 45.
[14] ميمي محمد عبد المنعم توفيق، نفسه، ص 215.
[15] أريك أسلوند وآخرون، نفسه.
[16] حامد شكيب عدوان، نفسه، ص 137.
[17] أريك أسلوند وآخرون، نفسه، ص:45.

على صفحته الرئيسية وعلى الرغم من صعوبة توقع عدد مستخدمي يوتيوب باعتبار أن الموقع لا يتطلب من المستخدمين التسجيل فإنه المعروف عموما أنه من أشهر المنصات المتاحة حاليا لمشاطرة مقاطع الفيديو.[18]

ويعتبر موقع اليوتيوب أحد أهم أدوات الجيل الثاني للويب، باعتباره أداة للنشر يستطيع المعلم من خلاله تنفيذ مشروعات مصورة ونشرها للطلبة[19]

. **لينكد إن:** منصة تواصل اجتماعي للمهنيين بها ما يقارب 120 مليون مستخدم ويقدم العديد من حزم المنتجات للمستخدمين تتراوح بين حساب شخصي مجاني وحساب تنفيذي يتاح بمقابل شهري.[20]

ولكن من الضروري التأكيد على أن هذه الوسائل تخضع لتعديلات بصفة مستمرة في خدماتها وميزاتها مواكبة لمتطلبات المستخدمين، وتماشيا مع المنافسة المتواجدة في هذا الميدان وبالتالي فبعض الخدمات التي لا تتوفر اليوم في إحدى هذه الوسائل قد نجدها غدا أصبحت متوفرة.

**3- نبذة تاريخية عن تطوروسائل التواصل الاجتماعي:**

شهد النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة ثورة تكنولوجية متسارعة وشكلت شبكة الإنترنيت عصرا جديدا للاتصال وتبادل الأفكار،[21]وأتاح الجيل الثاني للإنترنيت إمكانيات جديدة للاتصال تمثلت في مواقع التواصل الاجتماعي فازداد الإقبال عليها حتى أضحى ذلك ظاهرة مجتمعية تستوجب الدراسة.[22]

وتشير الدراسات إلى أن ثورة التكنولوجيا والكمبيوتر بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين ثم ظهرت الحسابات الشخصية في بداية الثمانينات والتي تم اعتبارها الثورة الثانية في عالم التكنولوجيا وبعد فترة وجيزة وتحديدا في بداية التسعينيات انطلقت الثورة الثالثة في هذا العالم والتي نتج عنها ظهور الإنترنيت ولم تدم كثيرا حتى انطلقت الثورة الرابعة في أواخر التسعينيات معلنة ظهور مواقع التواصل الاجتماعي بواسطة موقع Classmates.com، والذي كان يهدف إلى الربط بين زملاء الدراسة حيث بلغ عدد مستخدميه في أمريكا وكندا ما يقارب مليوني مستخدم ينتمون إلى ألف مؤسسة تعليمية تمثل جميع مراحل الدراسة من الحضانة وحتى الجامعة وكان ذلك في العام 1995م.[23]

وبدأت ظاهرة المواقع الاجتماعية سنة 1997 بظهور موقع sixdegrees.comالذي يعتبر أول موقع للتواصل الاجتماعي يتيح الفرصة لوضع ملفات شخصية للمستخدمين على الموقع وكذلك إمكانية التعليق على الأخبار الموجودة على المواقع من خلال الرسائل مع

---

[18]أريك أسلوند وآخرون، ص : 45 - 46.
[19]محمد الدوسري، فاعلية استخدام اليوتيوب في اكتساب المهارات العملية لدى طلاب الصف الأول ثانوي في مقرر الحاسب الالي في مدينة الرياض،تربوية واجتماعية كلية التربية جامعة حلوان،لمجلد 28، عدد مارس 2022ص 137.
[20]أريك أسلوند وآخرون، ص:46.
[21]محمد جنان، **تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على التعلم المدرسي لدى التلاميذ( دراسة ميدانية من فاس**، مجلة علوم التربية،العدد 70، يناير 2018، ص 134.
[22]محمد جنان، نفسه.
[23]علي شقرة 2014، **الإعلام الجديد شبكات التواصل الاجتماعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 58.

باقي المشتركين،[24]وركز هذا الموقع على الروابط المباشرة بين الأشخاص بغض النظر عن انتماءاتهم العلمية أو العرقية أو الدينية، وبالرغم من ذلك فقد تم إغلاق الموقع لعدم قدرته على تمويل الخدمات المقدمة من خلاله.[25]

وإذا كان هذا الموقع هو رائد مواقع التواصل الاجتماعي آنذاك، فقد فتح موقع Myspace.comآفاقا واسعة لهذا النوع من المواقع، وقد حقق نجاحا هائلا منذ إنشائه عام 2003.[26]

ومنذ ذلك الوقت توالى ظهور الشبكات الاجتماعية لكنها لم تنجح بالقدر الكافي ولم تستطع تحقيق النجاح والشهرة واستمر ذلك حتى عام 2005 حيث حصل تقدم وتطور في الثورة الرابعة وحدثت نقلة نوعية في شبكات التواصل الاجتماعي مما أدى إلى ظهور منافسة شديدة بين موقعMyspaceالأمريكي وموقع Facebook.[27]

**4.دو افع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:**

فمنهم من يستخدمها بدافع التعلم وبناء العلاقات والصداقات ومنهم من يستخدمها للتعبير عن رأيه بحرية ودون قيود وآخرون يستخدمونها لمناقشة قضايا المجتمع ومن أهم هذه الأسباب حسب ما ذكر عبد الرزاق جنان صادق في بحثه حول دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي [28] :

. المشاكل الأسرية: تعتبر الأسرة المكان الذي يوفر الأمن والحماية للفرد وإذا ما تعرض الفرد للمشكلات والتوتر والضغط النفسي يجد نفسه مضطرا للبحث عن البديل للتعويض عن هذا الحرمان باللجوء إلى البحث عن أصدقاء جدد لتوفير الاستقرار النفسي المفقود لديه.

. الفراغ: يلجأ الأفراد إلى ملء وقت فراغهم من خلال البحث عن تكوين صداقات جديدة في محاولة منهم للقضاء على الشعور بالملل وقضاء الوقت والتسلية.

. البطالة: عدم توفر فرص العمل المناسبة لجيل الشباب يجعلهم يتوجهون إلى مواقع التواصل الاجتماعي للتفريغ عن طاقاتهم وقدراتهم وبالتالي الهروب من الواقع السيء الذي يعيشون فيه.

. الفضول: يدفع فضول الأفراد لاكتشاف الجديد إلى تجربة مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها عالما افتراضيا مليئا بالأفكار والتقنيات المتجددة.

. التسويق والبحث عن العمل: بسبب سهولة استخدامها وكونها مجانية وفرت للأفراد فرصة قوية للبحث عن العمل أو تسويق الأعمال التي يقوم بها الفرد فقد خلقت فرصا للتطوير الوظيفي وتبادل الخبرات والوظائف.

ويعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية التعلمية ضرورة ملحة في وقتنا الراهن لأهميتها في تطوير العملية التعليمية، وإن استعمالها بشكل صحيح يساهم بدون شك في تطوير التعليم، ويواكب طرق التدريس الحديثة، ويخلق بيئة حديثة للتعليم وذلك عبر:

---

[24] عدنان الصباغ، 2010، **وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة**، مجلة العلوم التكنولوجية ، جامعة البتراء عمان، عدد 8، 2010 ص 103

[25] صلاح عمار، **أنماط ودوافع استخدام الشباب المصري للفيسبوك**، مجلة الأهرام، عدد 22 مصر، 2010، ص 154.

[26] عدنان الصباغ، نفسه.

[27] خالد محمود،**شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي**، مدارك إبداع للنشر والترجمة والتعريب، بيروت لبنان، 2011، نقلا عن حامد شكيب عدوان، **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على السلوك الطلابي**،المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 06،2023، ص 213.

[28] عبد الرزاق صادق،**دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على المشاكل الأسرية**،بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي الدولي 18، جامعة اسطنبول ايدن - تركيا، أكتوبر 2017، ص 252 - 253- 254.

.التفاعلية بين أفراد العملية التعليمية:فهذه المواقع تعد من أكثر مواقع الويب استخداما لما لها من مميزات اجتماعية تفاعلية بين جميع أعضائها حيث تساعد على تبادل المعرفة والآراء والتعبير الحر وتشجيع الأفراد على رصد أفكارهم وتسجيلها بصفة مستمرة ومناقشتها وتسجيل التعليقات عليها وأيضا مشاركة الصور والفيديو والملفات بأنواعها في أي وقت وأي مكان دون الحاجة إلى الوجود داخل فصول دراسية.[29]

.تسهيل التواصل مع أولياء الأمور: حيث يسهل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عملية التواصل بين المعلمين وأولياء الأمور مما يعزز توحيد العمل وتتبعه ويدعم إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية وفي تتبع مشاريع أبنائهم التربوية.[30]

.تجويد التدريس:أي أن دور وسائل التواصل الاجتماعي كبير حيث يمكنأن توظف من أجل تجويد التدريس وتحقيق أهدافه عبر تنويع آليات التواصل والتعلم واستخدام أنشطة تعلمية عن بعد تمكن الطلاب من التعبير عن أفكارهم ومشاركة أعمالهم.[31]

.كما يمكن القيام بعدة أنشطة تعليمية وواجبات وأعمال مختلفة لغرض التعليم والتعلم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ويساعدذلك الطلاب على الابتكار والإبداع من خلال المشاركات التي يقدمونها.[32]

.وتتعدد نظريات التعليم والتعلم والتي تدعم استخدام هذه الشبكات في التعليم ومن هذه النظريات نظرية التعليم التعاوني . النظرية البنائية .نظرية التعلم حسب الطلب.[33]

**5.المتعلم بالسلك الإعدادي ومواصفاته:**

يعتبر السلك الإعدادي جزء من التعليم الثانوي، ومرحلة انتقالية بين التعليم الابتدائي والسلك التأهيلي، ويهدف هذا السلك إلى تكوين المتعلمين تكوينا يمكنهم من:

.اكتشاف المحيط الاجتماعي بمختلف مكوناته وتنوع مجالاته والتفاعل الإيجابي معه.

.اكتشاف الذات والوعي بها وبحاجاتها النفسية والاجتماعية والفكرية وتحقيق التوازن بينها وبين محيطها.

.اكتشاف المتعلم معارف ومهارات في مجالات معرفية مختلفة مؤهلة لاختيار القطب الملائم لقدراته ومؤهلاته وميولاته بالسلك التأهيلي للتعليم الثانوي أو التوجه إلى الحياة المهنية.

.اكتساب المتعلم قيم ومفاهيم ثقافة حقوق الإنسان.[34]

وهذا ما تؤكد عليه المناهج التربوية للسلك الإعدادي بالمغرب، حيث تتوخى تزويد المتعلم بهذا السلك بمواصفات من بينها:

---

[29]سعاد خالد نصر اغبارية، **تأثير انتشار وسائل التواصل الاجتماعي على عمليات التعلم والتفاعل الاجتماعي في المدارس**، الجريدة العربية للنشر العلمي، العدد 51،2024، ص 420.

[30]سعاد خالد نصر اغبارية، نفسه، ص 420.

[31]سعاد خالد نصر اغبارية، نفسه، ص 422.

[32]ابراهيم خديجة عبد العزيز علي، **واقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في العمليات التعليمية بجامعات صعيد مصر**، دار المنظومة، المجلد 22، العدد 03،2014، ص 431.

[33] نفسه.

[34]وزارة التربية الوطنية المغربية، لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية، الكتاب الأبيض، الجزء الثالث المناهج التربوية للسلك الإعدادي، ص 01.

.مواصفات من حيث القيم والمقاييس الاجتماعية المرتبطة بها تتجلى في كون المتعلم:

مكتسبا للقدر الكافي من مفاهيم العقيدة الإسلامية حسب ما يلائم مستواه العمري ومتحليا بالأخلاق والآداب الإسلامية في حياته اليومية.[35]

وفي هذا السياق أكدت التوجهات التربوية العامة لتدريس الرياضيات بالتعليم الثانوي الإعدادي أن المتعلم الوافد على السلك الإعدادي يكون مبدئيا مكتسبا لرصيد لغوي ومعرفي ومهاري يؤهله لاستيعاب مختلف الظواهر الاجتماعية والثقافية، واتخاذ مواقف منها، والتفاعل الإيجابي مع محيطه المحلي والجهوي والوطني والعالمي، فضلا عن اكتسابه كفايات تواصلية أساسية، مع القدرة على توظيفها في وضعيات مبسطة.[36]

**ثانيا: الإطار التطبيقي للبحث:**

**1) معطيات عامة حول مجتمع وعينة البحث:**

**أ. المجال الجغرافي:**

ينحصر مجتمع البحث في المؤسسات الثانوية الإعدادية بجهة بني ملال خنيفرة[37]، أما عينة البحث فاختيرت كالآتي:

وأجريت الدراسة الميدانية[38] في الربع الأول من سنة 2025، واختيرت العينة بطريقة عشوائية: 200 متعلم ومتعلمة من جهة بني ملال. خنيفرة يدرسون بمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي العمومي، وكان الوعي تاما بضرورة مراعاة التوازن في الجنس، وعدم إغفال أي مستوى من المستويات الثلاثة المكونة للسلك الثانوي الإعدادي (الأولى. الثانية. الثالثة ثانوي إعدادي).

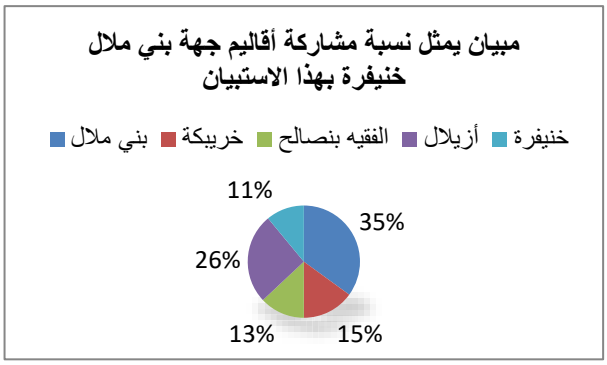


[35] نفسه.

[36] وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ـ مديرية المناهج والحياة المدرسية، التوجيهات التربوية العامة لتدريس الرياضيات بالسلك الثانوي الإعدادي،غشت 2009، ص: 04

[37] وحسب التصميم الجهوي لإعداد التراب الجهوي بني ملال خنيفرة الصادر عن جهة مكتب الدراسات بجهة بني ملال خنيفرة SUD ANZARL فإن جهة بني ملال خنيفرة تحتل مكانة وموقعا مركزيا على مستوى التراب الوطني، وتتميز بغناها التضاريسي حيث السهل والدير والجبل، وتتكون هذه الجهة من خمسة أقاليم (بني ملال ـ أزيلال ـ خنيفرة ـ خريبكة ـ الفقيه بنصالح) و15 دائرة 135 جماعة منها 16 جماعة حضرية.

وأشارت منوغرافية جهة بني ملال خنيفرة أن هذه الجهة تمثل 04 بالمائة من التراب الوطني تمتد 28374 كلم، 65 بالمائة منها بالمناطق الجبلية، ويقدر عدد سكان هذه الجهة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 بـ: 2525801 نسمة.

[38] 30 بالمائة من مجموع الاستمارات مرر بطريقة المقابلة الشخصية مع المتعلمين، و70 بالمائة مرر بطريقة جوجل فورم.

ويتواجد بجهة بني ملال. خنيفرة 148 مؤسسة تعليمة إعدادية منها 04 ملحقات[39]، ويفوق اليوم عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي الإعدادي بهذه الجهة 128557 تلميذا وتلميذة[40]

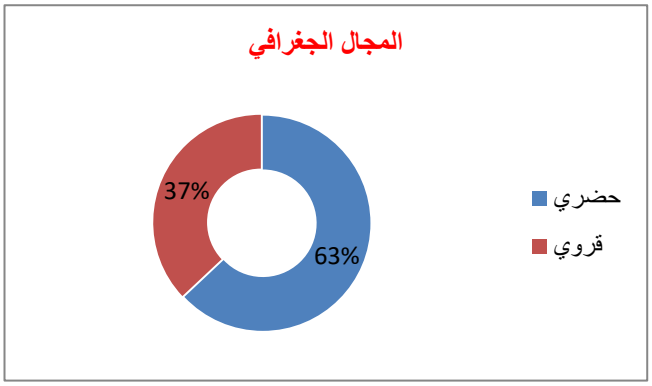


ونلاحظ من خلال المبيان جانبه أن إقليم بني ملال استحوذ على نسبة مهمة تقدر بـ 35%من مجموع المشاركين بالبحث، يليه إقليم أزيلال بنسبة تجاوزت 26%، في حين أن إقليم خنيفرة لم يتجاوز 11% بمعدل 22 متعلم ومتعلمة.

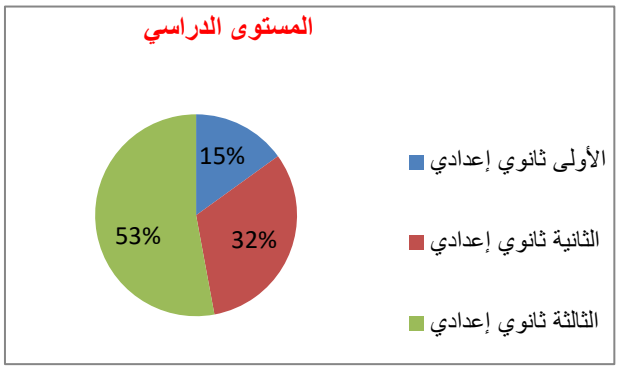


ويبين المبيان جانبه الخاص بالمجال الجغرافيا لعينة البحث أن نسبة المشاركة من المجال الحضري تجاوزت 63 % مقابل 37% من المجال القروي، وهي نسبة منطقية بالنظر إلى عديد الاعتبارات الخاصة بنسبة الساكنة الحضرية بجهة بني ملال خنيفرة مقابل الساكنة القروية، ومدى ارتباط المتعلمين بالهاتف ووصول الاستبيان إليهم.

**ب. المستوى الدراسي وجنس مجتمع البحث:**

وقد تراوحت أعمار فئة البحث من 12 سنة إلى 15 سنة حسب المستوى الدراسي للمستجوب، باستثناء نسبة قليلة لا تتجاوز 10% والذين يتجاوز سنهم 15 سنة، وذلك راجع إلى سنوات تكرارهم أو التحاقهم المتأخر بالدراسة.

وأفرزت نتائج البحث عن مشاركة 53 % أي ما يزيد عن 100 متعلم ومتعلمة من مستوى الثالثة ثانوي إعدادي، في حين أن نسبة المشاركة من السنة الأولى ثانوي إعدادي لم تتجاوز 15% وهذا راجع بالأساس إلى الفئة العمرية بالسنة الأولى ثانوي إعدادي الذين لا يتجاوز سنهم الثالثة عشر في الغالب، وعدم قدرتهم على فهم طريقة الإجابة على الاستبيان رغم سهولتها ويتطلب ذلك شرحا مفصلا ومبسطا مما استدعى إجراء مقابلات حضورية مع عدة تلاميذ بالسنة الأولى لمساعدتهم على الإجابة عن الاستبيان بطريقة سليمة، إضافة إلى تسجيل العديد من الحالات بالسنة الأولى ثانوي إعدادي لا يتوفرون على هواتف شخصية مقابل ارتباط تلاميذ السنة الثالثة ثانوي إعدادي بهواتفهم الشخصية.

[39] وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، موجز إحصائيات التربية 2018 - 2019، ص: 160
[40] نفسه، ص: 168

نلاحظ من خلال المبيان جانبه أن نسبة المشاركة في هذا الاستبيان كان مناصفة تقريبا حيث نجد نسبة الذكور 52 % وغير بعيد عن النصف نجد نسبة 48 % من الإناث شاركن في الاستبيان.

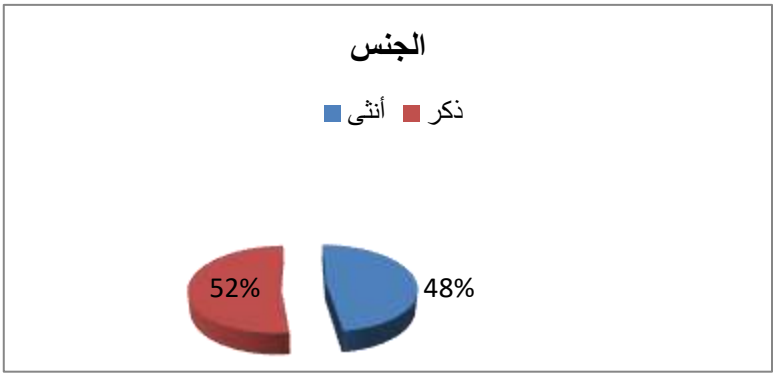


**2. علاقة المتعلمين بوسائل التواصل الاجتماعي:**

وانطلاقا من هذا المبيان يتضح بأن هؤلاء المتعلمين يتوزع اهتمامهم في وسائل التواصل الاجتماعي على ثلاث تطبيقات بشكل أساسي ونسبها جد متقاربة وهي الأنستغرام بنسبة تجاوزت 38%، متبوعا بتطبيق الفايسبوك بنسبة تجاوزت 30% أما اليوتيوب بنسبة 23%، وقد أشار المستجوبون الذين تمت مقابلتهم أنهم يفضلون وسائل أخرى لكنها تظل مستعصية عليهم في ظل اشتغالها بصبيب أنترنيت عالي.

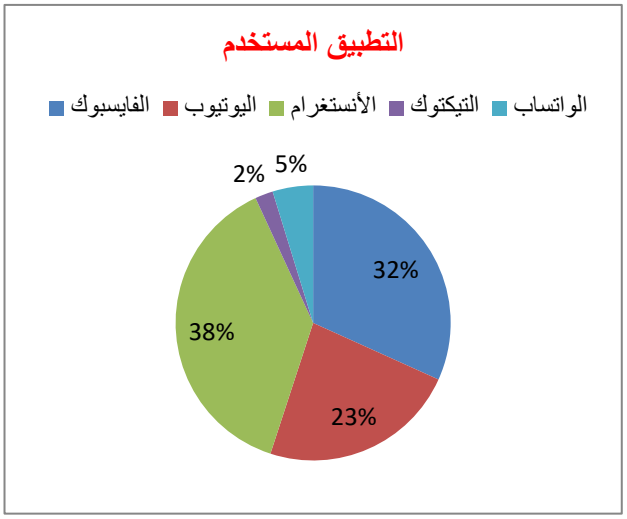


وبين الاستبيان بشكل كبير الهدف من استخدام المتعلمين لوسائل التواصل الاجتماعي بهذه الجهة،[41] فقد حظي اختيار التواصل مع الأصدقاء ومشاهدة الفيديوهات على نسبة كبيرة تجاوزت 74% من مجموع المستجوبين، في حين حاز اختيار البحث عن ملخصات الدروس على نسبة 18%، ومن هنا يظهر تأثير هذه الوسائل على اهتمام وتفكير هذه الفئة.

والمبيان أسفله يبين توزيع عدد المتعلمين/ التلاميذ والذين يقدر عددهم بـ200 متعلم على الأهداف المقترحة من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

[41] ولتأطير المستجوبين والتوجه للهدف من استخدامهم هذه التطبيقات، اقترحت عددا من الأهداف بالاستبيان مثل:" التواصل مع الأصدقاء ومشاهدة الفيديوهات" و"متابعة المستجدات المدرسية ومواكبة أنشطة المؤسسة"، إضافة إلى "التواصل مع الأساتذة" و"البحث عن ملخصات الدروس" كما لا ننسى" كتابة الملخصات التي يرسلها الأساتذة للمتعلمين لكتابتها في الدفاتر" وغيرها من الاقتراحات.

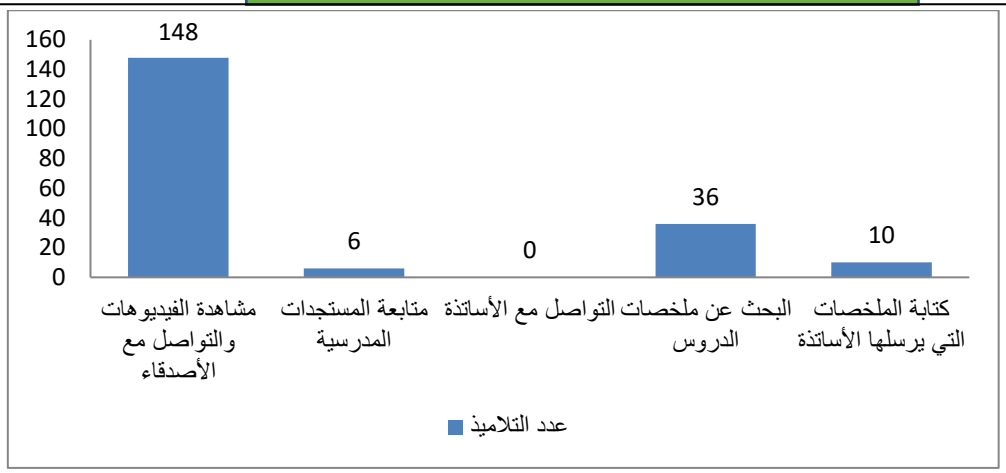


وانطلاقا من نتائج الاستبيان والمقابلات التي أجريتها مع عدد من المستجوبين تبين أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها الفرد بتجوله في تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي يفوق الخمس ساعات أثناء أيام الدراسة، مقابل أقل من ساعة تخصص للدراسة وهذا المعطى لا يجب الاستهانة به بالنظر إلى الهدف العام من استخدامهم لهذه الوسائل، وبرر بعض التلاميذ تدني نسبة الساعات المخصصة للدراسة أيام الدراسة بجداول حصصهم التي يفوق عدد الساعات بها 26 ساعة أسبوعيا.

أما في أيام العطلة فإن متوسط عدد الساعات التي يخصصونها للتنقل بين التطبيقات يفوق الست ساعات باستثناء لحظات القيام ببعض الأنشطة مثل الرياضة أو القيام ببعض الأعمال المنزلية.

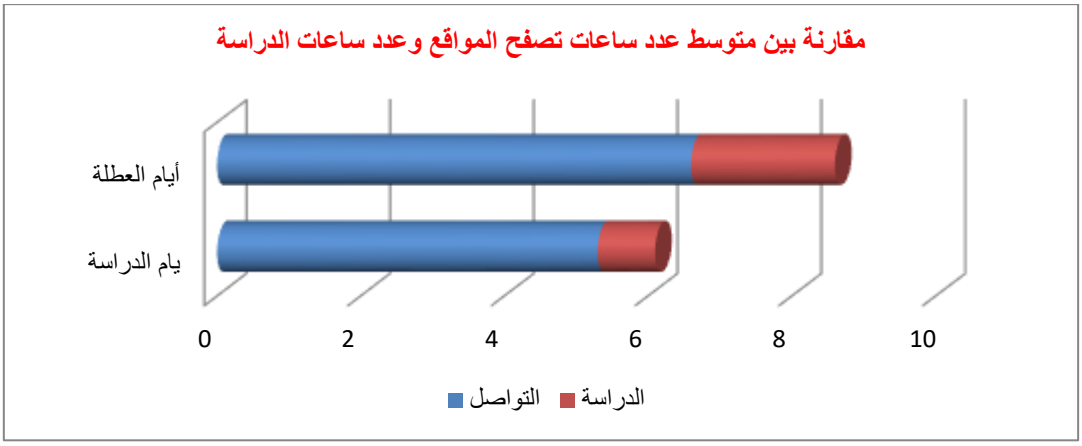


وقد أبرز الاستبيان مجموعة من الأسماء لشخصيات استدعى الأمر البحث عنها لمعرفتها ومعرفة المحتوى الذي تروجه وتقدمه في هذه الوسائل وتناقشه ليصل البحث أن معظم تلك الشخصيات تروج لثقافة لا تفيد في شيء، شخصيات تناقش بأسلوب هابط روتينها اليومي وتشارك مع متابعيها تجاربها الشخصية وأحيانا بعض التجارب العامة مع محاولة التطرق للمواضيع المثيرة للجدل لجلب المزيد من المتابعين.

بالمقابل خلص الاستبيان أن هناك فئة من هؤلاء المتعلمين يتابعون شخصيات لها محتوى إيجابي خاصة الديني، وتتراوح مجالات اهتمام هذه الفئة غالبا بين الموسيقى ومشاهدة الفيديوهات ومتابعة البث المباشر للمؤثرين، مع تسجيل متابعة طفيفة لبعض الأساتذة باليوتيوب، مما يبرز شرخا بين المتعلم الذي أصبح اهتمامه محدودا في مناقشة ما تجود به منصات التواصل الاجتماعي، والمواصفات التي يسعى النظام التربوي المغربي إلى إكسابها له من قيم ومعارف ومهارات تؤهله للاندماج في الحياة العملية والاجتماعية.

**3.تأثيروسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المتعلمين:**

أكد 26% من إجمالي العدد المشارك بالاستبيان أنهم استخدموا وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي أثناء تواجدهم بالفصول الدراسية، وهذا ما يطرح إشكال انتباههم وتفاعلهم مع الدرس المفترض بناؤه من طرفهم وبتوجيه من مدرسهم.

وعبرت نسبة 33% أنها فكرت في وسائل التواصل الاجتماعي بالفصول الدراسية، وهو ما يؤكد مقولة أجساد حاضرة وأذهان غائبة، وبالتالي ارتباطهم العضوي بالمحتويات التي تقدم بهذه الوسائل، ومنعهم من الانسلاخ عنها ومتابعة شرح وموضوع الدرس، وقد يؤكد أن مضامين الدروس المقدمة لا تعبر عن اهتمامات هؤلاء المتعلمين وتوجهاتهم ويعتبرونها انسلاخا عن واقعهم.

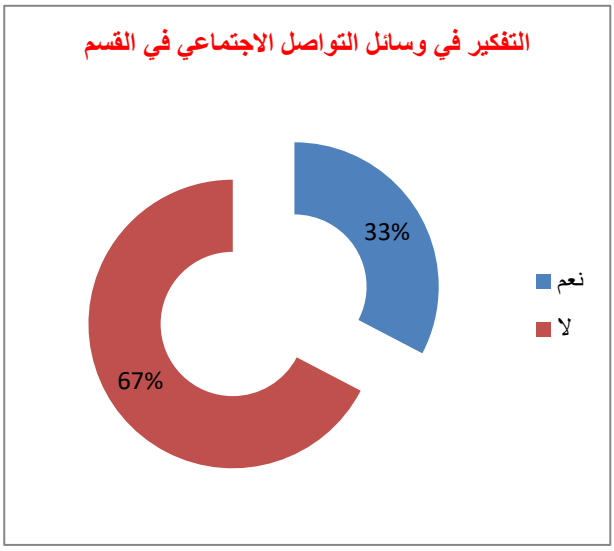


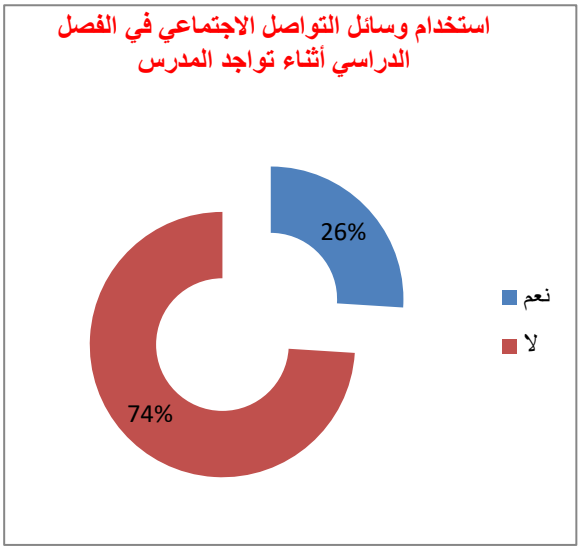


وبما أن المشاركة داخل الفصول الدراسية في بناء الدروس المبرمجة تعتبر ركيزة أساسية في التقويمات التي تنجز، ومقياسا لمدى تمكن المتعلمين من الأهداف المسطرة سواء على المدى البعيد أو المتوسط أو حتى القريب.[42]فإن الاستبيان أشار إلى أن 75% من المتعلمين لم تساهم هذه الوسائل في رفع مستوى مشاركتهم داخل الفصول الدراسية.

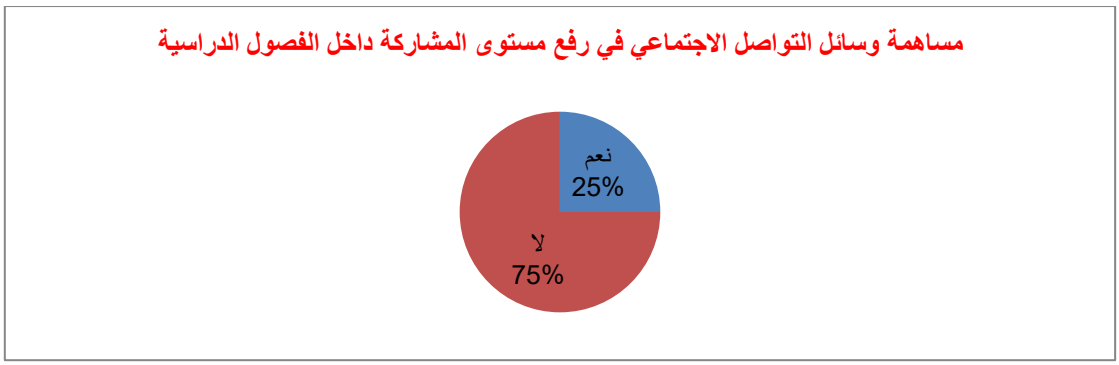


[42]مع العلم أن المشاركة النشيطة تلاحظ في تدبير الفصل الدراسي وحتى خارجه، وليس فقط في بناء التعلمات ووضعياتها.

وفي نفس السياق أشار الاستبيان أن 90% بمعدل 180 تلميذا وتلميذة أكدوا أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في رفع مستوى التحضير القبلي لديهم، وهنا طبعا أشارت نسبة كبيرة منهم أنهم لا يهتمون لصحة الأنشطة المنجزة من طرفهم خارج الفصول الدراسية من خطئها وإنما تفاديا لبعض الإجراءات التي يتخذها بعض الأساتذة في حالة عدم التحضير.

وفي نفس المقابلات التي أجريت مباشرة رفض الذكور كلهم تحضير بعض الدروس اختياريا، وإنما يلتزمون أحيانا فقط بالأنشطة الإجبارية التي تفرض عليهم من طرف المدرسين في حين أشارت بعض المتعلمات قيامهن بهذا العمل بشكل اختياري.

وفي ما يخص متابعة المستجدات الدراسية وأنشطة المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها الشخص المستجوب فقط عبر قرابة 30% من المستجوبين أنهم يستعملون هذه الوسائل لهذا الغرض إلا أن النسبة الكبيرة المتبقية عبرت عن عدم اكتراثها بالمستجدات الدراسية وخاصة أنشطة المؤسسة.

ولطالما كان الهدف العام هو فهم الدروس المنجزة لتحقيق الكفايات المنشودة وإجراء التقويم في ظروف جيدة للحصول على معدلات مشرفة وقبل ذلك فهم الدروس المنجزة لتحقيق المواصفات الخاصة بكل سلك تعليمي، فإن 16 بالمائة فقط من يعتمدون على هذه الوسائل في فهم الدروس المنجزة بالفصول الدراسية ولم يتمكن هؤلاء التلاميذ من فهمها، في حين أشارت نسبة 84 بالمائة أنهم لا يعتمدون عليها في فهم الدروس وهذه النسبة منطقية بالمقارنة مع الهدف من ولوجهم لهذه الوسائل وكيفية التعامل معها حسب ما تطرقنا إليه سابقا.

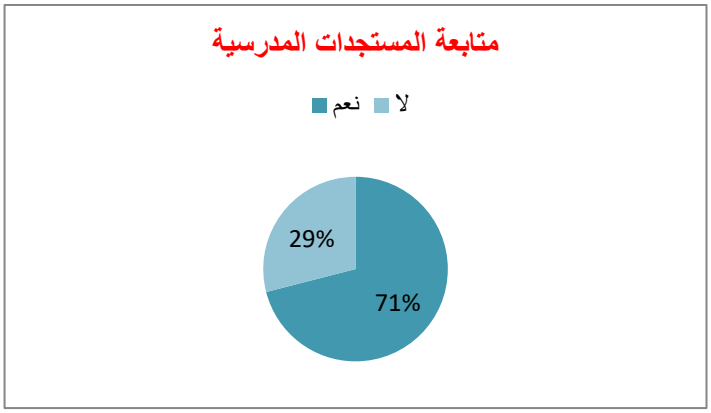


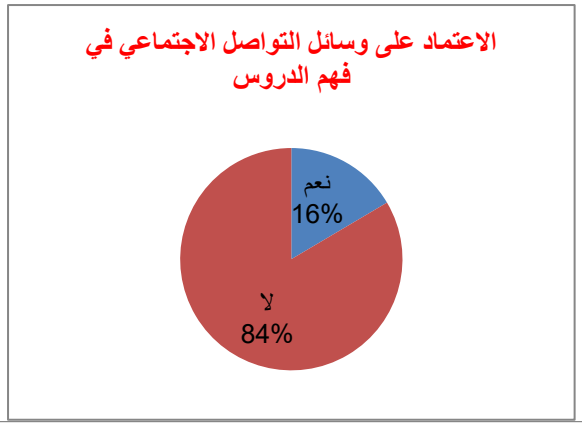


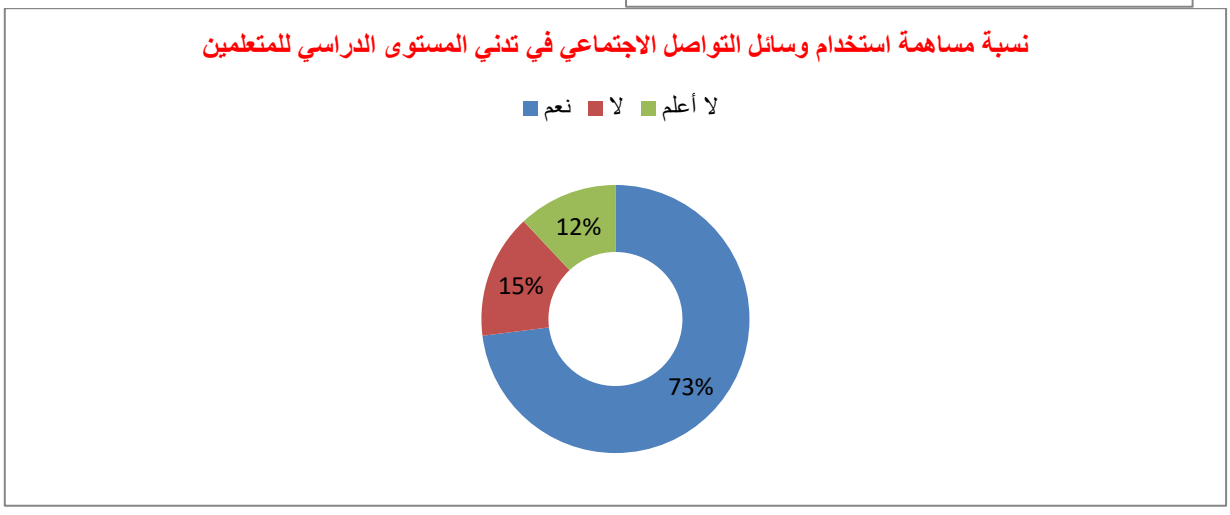

وحسب المبيان أعلاه فإن نسبة 73 بالمائة من المستجوبين اعترفوا أن استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي أثر بشكل سلبي على مستواهم الدراسي، في حين رأت نسبة تجاوزت 15 بالمائة أن استخدامها لهذه الوسائل لم يؤثر على مستواها الدراسي.

ومن خلال هذه المعطيات يتضح أن هؤلاء المتعلمين على وعي تام بسبب المشكل ولكنهم في الوقت ذاته يصعب عليهم التخلي عن استخدامهم لهذه الوسائل مما يستدعي تظافر الجهود لتأطير المتعلمين وتوجيههم توجها صحيحا لكيفية تعاملهم معها واستخدامهم لها بما يفيدهم في حياتهم التعليمة.

والملاحظ بشكل واضح من خلال الملاحظة العينية وتصفح مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام أن هناك تراجعا كبيرا في التحدث وإتقان اللغتين العربية والفرنسية في الآونة الأخيرة والجنوح نحو اعتماد مفردات وتواصل مثلا باستخدام اللغة العرنسية وهي المزيج بين اللغة العربية أو اللهجة المغربية "الدارجة" وكتابتها بحروف فرنسية.

وحسب المبيان أسفله فقد اتضح أن نسبة 28% فقط من ابتعدت عن اللغتين العربية والفرنسية بسبب وسائل التواصل الاجتماعي، وفي هذا السياق أشار إمكراز عويشة إلى أنه من بين أسباب المزيج اللغوي الذي استشرى في البيئة العربية:" انتشار الكلمات على المحلات التجارية والمطاعم والفنادق والحياة العامة، وكثرة الأخطاء النحوية في الإعلام والإعلانات.... وكذا تخلف طرائق تعليم اللغة وتعلمها"[43].

وقدمت حلول مهمة من طرف المشاركين في هذا الاستبيان على الرغم من صغر سنهم ومستواهم الدراسي مثل:

.ملء وقت الفراغ بممارسة الهوايات واكتشاف الذات كالرسم والرياضة والمشي وقراءة الكتب والانخراط بكثرة في الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية.

.توعية الناشئة بخطر الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي

.تنظيم وقت الأشخاص وتخصيص وقت محدد لتصفح هذه المواقع.

.قطع الإنترنيت بالمؤسسات التعليمية.

.مراقبة الآباء وأولياء أمور المتعلمين لأبنائهم.

.حذف المحتويات غير الأخلاقية وتشجيع المحتوى الهداف وإحداث مكتبات رقمية بشكل مجاني.

وفي نفس التوجه خلص الباحث ناير سعد المرواني في بحثه حول إدمان الطلاب على موقع التواصل الاجتماعي إلى عدة توصيات أهمها:

ضرورة الترشيد والاستخدام المعتدل لمواقع التواصل الاجتماعي بهدف تحقيق أغراض محددة وواضحة.

ضرورة وجود دور للرقابة الأسرية وتوجيه الأبناء نحو الاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي

[43]إمكراز عويشة، **أسباب تراجع استعمال اللغة العربية الفصحى وسبل النهوض بها**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 1، 2023،ص 800.

. يجب وضع قواعد وضوابط ووسائل تكنولوجية حديثة لمراقبة المواقع الممنوعة والهدامة بحيث لا تمكن المستخدمين للشبكة الدخول إليها.[44]

**خاتمة:**

نستنتج من خلال هذا البحث الذي حاول دراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى المتعلمين بالسلك الإعدادي وخاصة بجهة بني ملال . خنيفرة أن هذه الوسائل استحوذت على اهتمام المتعلمين وأصبحت توجه بوصلة اختياراتهم وتوجهاتهم، وهي نتيجة خاصة بهذه الجهة يمكن إسقاطها على معظم الجهات المغربية مع تغيير طفيف في النسب التي أفرزها الاستبيان.

وانطلاقا من استثمار نتائج الاستبيان يتضح بشكل ملموس ضرورة تغيير المناهج التربوية وتوعية المسؤولين على التربية والتعليم بما فيهم الأساتذة بأهمية إدماج وسائل التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية التعلمية لأن هذه الوسائل "سيف ذو حدين" فرضت نفسها بقوة في الساحة التعليمية، وعدم استعمالهاوتوظيفها إيجابا في الأنشطة التربوية، وإهمال توعية المتعلم بخطورتها سيساهم في استفحال جانبها المظلم والذي يعتبر اليوم واقع الحال.

ولا يمكن إنكار الآثار الإيجابية لوسائل التواصل الاجتماعي عند المتعلمين فهي تتيحإمكانية مناقشة الدروس مع الزملاء خارج الفصل الدراسي، وتمكن من متابعة المستجدات المدرسية، وتساعد المتعلم على المراجعة، وتنمي التفكير الإبداعي عنده قبل حصوله على معارف جديدة، ولا يتأتى ذلك إلا عند توعية المتعلم بهذه الإمكانيات التي تتيحها له ومساعدته على بلوغ تلك الأهداف وإذابة الجليد بين القائمين على التربية والتعليم وبين هذه الفئة التي فعلا في حاجة إلى مواكبة وتوجيه.

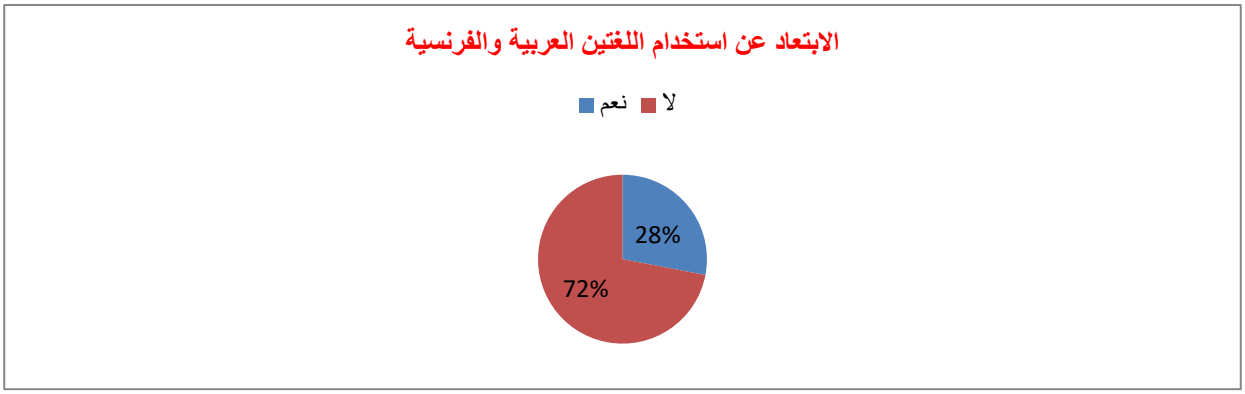


وبالمقابل فإن هذا البحث خلص إلى أن لوسائل التواصل الاجتماعي عدة سلبيات منها إهمال المتعلم لمواده الدراسية والواجبات نتيجة استخدام هذه الوسائل، وساهمت بشكل كبير في تدني مستوى تحصيله الدراسي، وأبعدته عن اللغة العربية الفصحى مقابل جنوحه نحو استعمال اللهجات المحلية والمزيج اللغوي،كما لا ننسى التعب الجسدي والإرهاق والأضرار الصحية لهؤلاء الشباب نتيجة الاستعمال الطويل والمكثف لها، ناهيك عن نشر مفاهيم ومصطلحات خاطئة تؤثر سلبا على تكوينهم الفكري.

[44] نابر سعد المرواني،**إدمان مواقع التواصل الاجتماعي لدى الطلاب والطالبات في مرحلة المراهقة**، مجلة كلية الآداب جامعة بنها، العدد السادس والأربعون، أكتوبر 2016، ص23.

**قائمة المصادروالمراجع المعتمدة:**

.ابراهيم خديجة عبد العزيز علي، **و اقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في العمليات التعليمية بجامعات صعيد مصر**، دار المنظومة، المجلد 22، العدد 03،2014.

.إريك أسلوند وآخرون، وسائل التواصل الاجتماعي دليل علمي للهيئات المعنية بالإدارة الانتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014.

.إمكراز عويشة، **أسباب تراجع استعمال اللغة العربية الفصحى وسبل النهوض بها**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 1، 2023.

.حامد شكيب عدوان، **أثر مو اقع التواصل الاجتماعي على السلوك الطلابي**،المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 06،2023.

. حسام المنصور،**شبكات التواصل الاجتماعي: مدخل نظري لفهم الإيجابيات والسلبيات**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي: الإعلام الرقمي المتطلبات وآفاق التغيير، جامعة مصراتة، ليبيا أكتوبر 2022.

.خالد عبد الله الميلي الجهني، **أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الطلاب في تنمية التحصيل الدراسي في مادة البحث ومصادر المعلومات للمرحلة الثانية**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد 04، السنة 2017.

.خالد محمود، **شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي**، مدارك إبداع للنشر والترجمة والتعريب، بيروت لبنان، 2011.

.رضوان حنان وآخرون، **دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تنمية حرية التعبير عن الرأي لدى طلاب الجامعة في ضوء مجتمع ما بعد الحداثة**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لقسم أصول التربية ، التربية في مجتمع ما بعد الحداثة، كلية التربية جامعة بنما، 2010.

.زاهر راضي، **استخدام مو اقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية،جامعة عمان الأهلية، العدد 15، 2003.

. سحر نجيب عبده علي، **وسائل التواصل الاجتماعي و أبعادها التفاعلية على الشباب**، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، شتنبر 2023.

. سعاد خالد نصر اغبارية، **تأثير انتشار وسائل التواصل الاجتماعي على عمليات التعلم والتفاعل الاجتماعي في المدارس**، الجريدة العربية للنشر العلمي، العدد 51،2024.

.صلاح عمار، **أنماط ودو افع استخدام الشباب المصري للفيسبوك**، مجلة الأهرام، عدد 22 مصر، 2010.

. عبد الرزاق صادق،**دو افع استخدام مو اقع التواصل الاجتماعي و أثرها على المشاكل الأسرية**،بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي الدولي 18، جامعة اسطنبول ايدن .تركيا، أكتوبر 2017.

.عبد الكريم تفرقنيت، **مو اقع التواصل الاجتماعي الايجابيات والسلبيات**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2016.

.عدنان الصباغ، 2010، **وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة**، مجلة العلوم التكنولوجية ، جامعة البتراء عمان، عدد 8، 2010.

.علي شقرة 2014، **الإعلام الجديد شبكات التواصل الاجتماعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

.محمد الدوسري، فاعلية استخدام اليوتيوب في اكتساب المهارات العملية لدى طلاب الصف الأول ثانوي في مقرر الحاسب الالي في مدينة الرياض،تربوية واجتماعية كلية التربية جامعة حلوان،لمجلد 28، عدد مارس 2022.

.محمد جنان، **تأثير مو اقع التواصل الاجتماعي على التعلم المدرسي لدى التلاميذ( دراسة ميدانية من فاس**، مجلة علوم التربية، العدد 70، يناير 2018.

.محمد فضلي، 2010 ، **الصحافة الإلكترونية: الو اقع والمستقبل**، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة مصر ، 2010.

.ميي محمد عبد المنعم توفيق، **شبكات التواصل الاجتماعي (النشأة والتأثير)**، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 24 الجزء الثاني، 2018.

. ناير سعد المرواني،**إدمان مو اقع التواصل الاجتماعي لدى الطلاب والطالبات في مرحلة المراهقة**، مجلة كلية الآداب جامعة بنها، العدد السادس والأربعون، أكتوبر 2016.

.نورة سليمان فيسة، **دوروسائل التواصل الاجتماعي في تحسين العملية التعليمية التعليمية**، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 01، 2023.

.هوج بروك .راني كوبتا، **وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع**، ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2017.

.وزارة التربية الوطنية المغربية، لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية، الكتاب الأبيض، الجزء الثالث المناهج التربوية للسلك الإعدادي.
.وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي. مديرية المناهج والحياة المدرسية، التوجهات التربوية العامة لتدريس الرياضيات بالسلك الثانوي الإعدادي،غشت 2009.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الواحد الثلاثون
حزيران– يونيو 2025
ISSN 2569-734X

# استعمالات الأرض والتجهيزات الجماعية في مقاطعة عين الشق: تقييم كرطوغرافي لتطابق تصميم التهيئة (2013) مع و اقع الحال (2025)

**يونس كياس*، عبد السلام ابن زاهر****
*طالب باحث "ماستر المتروبولية والتنمية الترابية
**أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

**الملخص:**
تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطابق تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2013 مع الواقع الحالي لسنة 2025 في عمالة مقاطعة عين الشق، سواء على مستوى توقعات التنطيق الوظيفي وأنماط استعمالات الأرض الحالية من جهة، أو على مستوى التجهيزات العمومية المُدرجة بالتصميم المُشار إليه والتجهيزات الحالية من جهة أخرى، حيث اعتمد هذا التقييم على المقاربة الكرطوغرافية والعمل الميداني، واللذين أظهرا أن 34% من القطاعات المبرمجة لم تُنجز على أرض الواقع، مع استمرار هيمنة الأراضي الفلاحية (57%) من المجالات غير المطابقة للتصميم، حيث لا تزال تُستغل في الأنشطة الزراعية الريفية.
واستنادا لشروط الشبكة المعيارية تم تسجيل عجز كمي في بعض أصناف التجهيزات، ناهيك عن التركز المجالي في المناطق الشرقية والغربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، أما بالنسبة لتوزيعها الجغرافي، فقد تبين أنها تتركز في شرق وغرب المقاطعة، حيث الكثافة السكانية مرتفعة، بينما تنخفض في الوسط حيث ينتشر السكن الفردي (الفيلات) الذي يتميز بالكثافة السكانية المنخفضة، بخلاف المناطق الوسطى التي يغلب عليها السكن الفردي، والجنوبية التي تهيمن عليها الاستعمالات الريفية.
**كلمات مفتاحية:** تصميم التهيئة – الكرطوغرافيا – التنطيق الوظيفي – التجهيزات العمومية – استعمالات الأرض.

**Abstract:**
This study aims at evaluating how matched the initializing design that is Authenticated in 2013 is with the status quo in the county of Ain chok. Whether on the level of expectations of the functional zoning, and the types' uses of earth in 2025, this is on one hand. On the other hand, at the level of the public equipment's listed in the referenced design, and also the current equipment on another hand. This evaluation relied on the cartographic approach and fieldwork, which both have shown that 34% of the programmed sectors have not been implemented, as the agricultural lands keep dominating (57%) of the fields that did not find a match with the specified design. While it's still being used in the agricultural rural activities.
Based on the standard network, a quantity shortfall was recorded in some of equipment's types. Let alone on focusing on the spacial concentration in the east and west areas that have overcrowded population, while it decreases in the middle where the individual housing which is known for its low population Unlike the central regions that has an individual housing character, and the south areas that are dominated by the rural uses.
**key words:** Urban Development – Cartography – Functional Zoning – public equipment's – Land Use.

**المقدمة:**

اهتمت المجتمعات منذ العصور القديمة بالمجال، سعيا إلى تنظيمه وجعله متوافقا مع احتياجات الجماعة، التي تتفاوت وفقا لانشغالات أفرادها وما يمارسونه من أنشطة اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية. فالمجال يمثل الإطار الشامل الذي يحتضن حياة المجتمع، ويرتبط بجميع الأنشطة التي يقوم بها أفراده. وفي هذا السياق، فإن التحكم في هذا المجال من أجل تنظيم وتوجيه التوسع الحضري يستوجب وجود إطار قانوني تستند إليه الجهات الوصية في تدخلاتها، سواء على المستوى العقاري أو التخطيط الحضري، مما يمكنها من ضبط استعمالات الأراضي[45] واستبعاد أي استخدامات تتعارض مع توجهات وثائق التعمير[46] المعتمدة في المغرب. ومن بين أهم الآليات القانونية التي تُعتمد في هذا الإطار، يأتي تصميم التهيئة، الذي يُحدد المرافق والتجهيزات الأساسية التي لا غنى عنها لضمان العيش الكريم للسكان، مثل التجهيزات التعليمية، الصحية، والإدارية، إلى جانب تحديد المساحات المخصصة لها بشكل يضمن حسن الاستفادة من خدماتها.

ولتوضيح مكونات تصميم التهيئة، ينبغي الرجوع إلى ما يُعرف بـ"نظام التهيئة"، الذي يتضمن شروحات تفصيلية لكل ما يرد في التصميم، سواء أتعلق الأمر بالتنطيق الوظيفي[47]، أو القطاعات الفرعية، أو التجهيزات بمختلف أصنافها، مع تحديد مواقعها والمساحات المرتبطة بها. كما يتم في هذا النظام التمييز بين التجهيزات القائمة قبل المصادقة على تصميم التهيئة، والتجهيزات المبرمجة التي يُفترض إنجازها بعد المصادقة عليه. إضافة إلى ذلك، هناك وثيقة ثالثة مرافقة لتصميم التهيئة ونظام التهيئة، والتي تُعرف بـ"التقرير الإثباتي"، الذي يُبرر ويُفسر مختلف الاختيارات التي تم تبنيها في التصميم، كما يحتوي تصميم التهيئة على "المفتاح" الذي يُفسر مختلف الرموز المعتمدة فيه، مما يُسهل قراءته وفهم مضامينه.

وفي إطار الحديث عن هذه التصاميم، يبرز تصميم التهيئة لعمالة مقاطعة عين الشق، الذي تمت المصادقة عليه منذ سنة 2013، أي قبل أزيد من 12 سنة، وهي فترة تقتضي ضرورة تقييم مستويات تطبيقه على أرض الواقع، في ظل الدينامية المجالية التي يعرفها هذا المجال والدينامية الديمغرافية لسكانه. وبالتالي، مقارنة ما تضمنه هذا التصميم من مشاريع متوقعة بما تم إنجازه منها فيما يتعلق بالتنطيق الوظيفي والتجهيزات الجماعية. وذلك بهدف تحديد مدى قدرة هذا التصميم على مواكبة مختلف التحولات التي يشهدها هذا المجال، خاصة بالمنطقة الجنوبية التي تتميز بكونها لازالت

---

45 لدى المؤلفين Land use استعمالات الأرض: لقد ورد لبيار جورج في معجم المصطلحات الجغرافية، الصفحة 44، أنها مرادفة لـ الأنكلوساكسونيين تكشف عن خرائط استعمال الأرض، الخطوط الكبرى للمنظر الريفي "شكل القطع وصفة السكن وخطوط المواصلات وتطور استعمال المياه" وللنظام الزراعي "أراض محروثة وطبيعتها، حقول، مراع، غابات". تشير إلى كيفية تخصيص واستغلال المساحات الأرضية لمختلف الأنشطة، سواء السكنية أو الزراعية أو الصناعية أو التجارية، مما يعكس العلاقة بين الإنسان والمجال الذي يعيش فيه، ويتجلى ذلك في التوزيع المكاني لهذه الأنشطة داخل المناطق الحضرية والريفية. كما يمكن أن تختلف هذه الاستعمالات عما تم توقعه في تصميم التهيئة، مما يؤدي إلى تفاوت بين التصور التخطيطي والواقع الفعلي.

46

- ✓ حسب القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير فالمخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية وثيقة تهدف إلى وضع التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية وفقا للإرادة السياسية أو الأهداف المحددة، والتي تهدف إلى تحقيق نمو متوازن للرقعة المعنية، وذلك لفترة لا تتجاوز 25 سنة، حيث تُستمد منه تصاميم التهيئة وتصاميم التنطيق، مما يجعله مرجعا عاما يحدد الخطوط العريضة للتخطيط العمراني.
- ✓ أما تصميم التنطيق فيهدف إلى ملء الفراغ الذي يمكن أن يحدث ما بين تاريخ إنجاز مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتاريخ وضع تصميم التهيئة. وبالتالي فإن الغاية من إعداده تتجلى في وقف جميع محاولات البناء التي قد لا تطابق مقتضيات تصميم التهيئة المرتقب.
- ✓ حسب الوكالة الحضرية للدار البيضاء فتصميم التهيئة وثيقة التعمير القانوني التي تحدد حق استخدام الأرض على مستوى المجال الذي يطبق فيه، فهو الأداة التي تحول توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية، إن كان موجودا، إلى تعليمات قانونية مُلزمة للإدارة والعموم. ويهدف تصميم التهيئة إلى تحديد المجالات المخصصة للأنشطة والسكن والتجهيزات العمومية، وتعيين الأراضي المحتفظ بها من أجل إنشاء شبكة الطرق والمساحات الخضراء والتجهيزات المبرمجة الواجب إنجازها. ويسمح ضبط مواقع التجهيزات في خريطة تصميم التهيئة بتجنب استعمالها في نشاط مغاير لذلك الذي خصصت له في المستقبل. ويعني ذلك ضرورة توفير موقع معين للتجهيز المبرمج، يمنع استعماله لأغراض أخرى، قد تؤثر على توجه استعمال الأرض.

حدود المساحات " من قانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير والخاصة بالغرض من تصميم التهيئة، إلى ضرورة تحديد19وقد أشارت المادة الخضراء. والمساحات المخصصة للأنشطة الرياضية. والمواقع الخاصة بالتجهيزات العامة ... والتجهيزات الصحية والثقافية والتعليمية، والمباني على خريطة تصميم التهيئة. "الإدارية، والمساجد، والمقابر. والمواقع الخاصة للتجهيزات الجماعية، والمنشآت ذات المصلحة العامة

47 التنطيق الوظيفي هو تقسيم مجال مُحدد إلى عدة قطاعات، والقطاع عبارة عن وحدة مجالية كبيرة تتضمن مجموعة من المواقع المُحددة للتجهيزات ومختلف الوظائف، سواء منها السكنية أو التجارية أو الصناعية والمساحات الخضراء...

في طور التشكّل، عبر استقطاب أعداد متزايدة من السكان نتيجة فتح عدة مناطق جديدة للتعمير، مما يتطلب معه ارتفاع الطلب سواء على السكن أو على مختلف التجهيزات العمومية[48].

**1- الإطار المنهجي:**

**1-1- الإشكالية أسئلتها وفرضياتها وأهدافها:**

تتميز مقاطعة عمالة عين الشق بكونها تقع في منطقة انتقالية بين المجال الحضري لمدينة الدار البيضاء والمناطق المحيطة بها، مما يجعلها مجالا انتقاليا بين المركز والضاحية يصعب تناوله بمعزل عن عمالة الدار البيضاء، حيث تشير المعطيات الديموغرافية[49] المتعلقة بالنمو السكاني في مقاطعة عين الشق بين سنتي 2014 و2024 إلى ارتفاع ملحوظ في عدد السكان(65090+) ومتوسط النمو السنوي(1,9%)، مقارنة بعمالة الدار البيضاء التي شهدت تراجعا في هذه المؤشرات(66165+ و0,2- على التوالي)، وفي الوقت نفسه، شهدت كل من عمالة الدار البيضاء ومقاطعة عين الشق زيادة في المساحة المخصصة للتعمير، مما يعكس التباين بين الوحدات الترابية المختلفة للمنطقة، هذا الوضع يعكس تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين التوسع العمراني والضغط على الخدمات العمومية، خاصة في المناطق الجنوبية لمقاطعة عين الشق، التي استقطبت فئات اجتماعية ذات احتياجات خاصة، إذ يواجه السكان في هذه المناطق، التي تفتقر إلى البنية التحتية الكافية، ضغطا كبيرا على الطلب على السكن والخدمات العمومية المجانية.

ويقودنا هذا إلى طرح السؤال الإشكالي التالي:

إلى أي حد تم تنزيل توقعات تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2013 لمقاطعة عين الشق، خاصة فيما يتعلق بالتنطيق الوظيفي، ومدى تحقيق التوازن في توفير التجهيزات والخدمات العمومية اللازمة، في ضوء الزيادة السكانية الكبيرة والضغط على الموارد والخدمات الاجتماعية في هذه المنطقة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يمكن تقسيمه إلى أسئلة فرعية:

- ✓ إلى أي حد واكب التنطيق الوظيفي والتجهيزات العمومية المُدرجة[50] في تصميم التهيئة لسنة 2013 الدينامية السوسيومجالية لمقاطعة عمالة عين الشق؟
- ✓ وما الواقع الحالي لاستعمالات الأرض والتجهيزات العمومية الموجودة بمقاطعة عمالة عين الشق سنة 2025؟
- ✓ وما نسبة إنجاز توقعات تصميم التهيئة لسنة 2013 بعد مرور أكثر من 10 سنوات من المصادقة عليه، وكيف تم تنزيله على أرض الواقع؟

**1-1-1- الفرضيات:**

- ✓ واكبت توقعات تصميم التهيئة الذي تمت المصادقة عليه سنة 2013 الدينامية السوسيومجالية لعمالة مقاطعة عين الشق.

---

[48] " بأنها صنف من الاستثمارات التي تساهم في تلبية الحاجيات الجماعية، مثال: الطرق و La rousse التجهيزات العمومية: عرفها معجم المستشفيات و المدارس...، والتي يتطلب إنجاز ها بشكل أو بآخر تدخل الهيئات العمومية و مساعدتها المالية، وبعبارة أخرى، فهي مجموعة من المنشآت والمرافق التي يوفرها القطاع العام لخدمة السكان، بهدف تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين جودة حياتهم، والتي تتميز في غالب الأحيان بالمجانية أو المقابل الرمزي. وقد ميز الأستاذ عبد السلام ابن زاهر بين تجهيزات البنية الأساسية التقنية، والتي تمتد غالبا على شكل شبكات خطية تحت سطح الأرض أو عليها أو على علو قريب منها، شبكة المواصلات، وشبكة الاتصال، وشبكة توزيع الماء والكهرباء، وشبكة الصرف الصحي. وقد ترتبط بها تجهيزات تقنية أخرى نقطية كمجمعات النفايات، ومحطات التطهير، وعادة ما يسبق وضعها إنجاز المنشآت والمباني، ووجودها ضروري لتجهيز هذه الأخيرة وسير العمل بها، والتجهيزات الاجتماعية والإدارية التي تتميز بكونها منشآت نقطية تتكون من بنايات وفضاءات تقدم خدمات جماعية متنوعة، وترافق التجمعات السكانية، حيث يدخل ضمن هذا الصنف تجهيزات التعليم والتكوين المهني، والتجهيزات الصحية، والتجهيزات الثقافية والاجتماعية والدينية، والتجهيزات الرياضية والترفيهية التي تمتد معظمها في شكل فضاءات ، إضافة إلى التجهيزات الإدارية والأمنية.

[49] الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024، والنشرة الإحصائية للدار البيضاء الكبرى سنة 2013.

[50] التجهيزات العمومية المدرجة: تعني التجهيزات العمومية التي حددت مواقعها في تصميم التهيئة، سواء التي كانت موجودة قبل المصادقة على تصميم التهيئة لسنة 2013، أو التجهيزات التي تمت برمجتها في تصميم التهيئة لسنة 2013.

- ✓ استعمالات الأرض والتجهيزات العمومية في عمالة مقاطعة عين الشق سنة 2025، لا تواكب بشكل كامل الدينامية السكانية التي تشهدها المنطقة.
- ✓ عدم التطابق ما بين توقعات تصميم التهيئة والواقع الحالي، من خلال ضعف نسب الإنجاز.

**1-1-2- أهداف الدراسة:**

- ✓ دراسة مدى توافق التنطيق الوظيفي والتجهيزات العمومية المُدرجة في تصميم التهيئة لسنة 2013 مع الدينامية السوسيومجالية لمقاطعة عمالة عين الشق.
- ✓ تشخيص الواقع الحالي لاستعمالات الأرض والتجهيزات العمومية في مقاطعة عمالة عين الشق سنة 2025.
- ✓ "المقارنة ما بين توقعات تصميم التهيئة لسنة 2013 والواقع الحالي بعد مرور أكثر من 10 سنوات على المصادقة عليه.

**1-1-3- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون تصميم التهيئة لعمالة مقاطعة عين الشق، والذي تمت المصادقة عليه سنة 2013، قد انتهت مدة صلاحيته بعد أكثر من 10 سنوات، مما يستدعي معه تقييم مدى تنزيل توقعاته على أرض الواقع، وهذا ما يسمح بتطوير رؤية واضحة حول استعمالات الأرض والواقع الحالي للتجهيزات العمومية بالمقاطعة، إضافة إلى إبراز أهم الفجوات بين ما كان مخططا وما تم تحقيقه فعليا، عبر إبراز أهم العوامل التي أثرت في تنزيله على أرض الواقع، وذلك بتوظيف المقاربة الكرطوغرافية.

**1-1-4- حدود الدراسة:**

- ✓ الزمان: الفترة الممتدة ما بين سنتي 2013 و2025.
- ✓ المكان: عمالة مقاطعة عين الشق.
- ✓ الموضوع: تقييم تصميم التهيئة الذي تمت المصادقة عليه سنة 2013 مقارنة بالواقع الحالي لسنة 2025.

**1-1-5- منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة الكرطوغرافية[51] على منهجية دقيقة تستند إلى منهجين أساسيين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي التقييمي، حيث يتجلى المنهج الوصفي في تحليل ما تضمنه تصميم التهيئة لسنة 2013، مع التركيز على التنطيق الوظيفي والتجهيزات العمومية المُدرجة، وذلك من خلال جمع المعطيات من مصادر متعددة، تشمل التصميم ذاته والجرد الميداني، بالإضافة إلى المرئية الفضائية[52]، والمعطيات الإحصائية الضرورية، خاصة نتائج الإحصاءين الأخيرين لسنتي 2014 و2024، بالإضافة إلى الشبكة المعيارية[53]، ليتم تصنيف هذه الدراسة وفق ثلاثة محاور أساسية، ثم العمل على

---

[51] لقد ورد لأمينة أبو حجر في المعجم الجغرافي ، الصفحة 604، أن الكرطوغرافيا تتألف من مقطعين هما "كارتو" وتعني الخريطة، " "جرافيا" وتعني الرسم، وبالتالي فإن المعنى الحرفي للكلمة هو "رسم الخريطة". وهذا المفهوم بقي سائدا حتى عهد قريب، حيث Graphieو" كانت مهمة الكارطوغرافيا والكارطوغرافيين تنحصر في وضع الخريطة. ولكن في منتصف القرن العشرين اتسع مجال الكارطوغرافيا، حيث اعتمدت اللجنة المشتركة للكارطوغرافيا العالمية، التي انعقدت في ميسان عام 1972، مفهوما آخر ينص على أن الكارتوغرافيا هي علم صنع الخرائط وفنها وتقنيتها، وهو علم يستخدم الطرق العلمية في تحليل البيانات أو المعطيات الجغرافية من جهة، ويستخدم قوانين وطرقا علمية في تمثيل سطح الأرض من جهة أخرى. كما تعتمد على علوم أخرى مثل الجوديسيا والجغرافيا.

[52] هي صورة فوتوغرافية تلتقطها الأقمار الاصطناعية لجزء من سطح الأرض في زمن ومكان محددين، وترسل إلى المحطات المرئية الفضائية الأرضية لمعالجتها، حيث توفر معلومات غنية يمكن استخدامها في تمثيل المعطيات الجغرافية وإعداد الخرائط. ورد في: ذ عبد السلام ابن زاهر، مكونات الخريطة الجغرافية الموضوعاتية وقواعد إنتاجها، سنة 2023، منشورات مختبر المجال، الإعداد والبيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق – جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، المغرب، الصفحات 20-59-52، بتصرف.

[53] الشبكة المعيارية وثيقة قانونية تهدف إلى تحديد نظام للعتبات الكمية بغية الاستجابة للحاجيات المرتقبة للسكان، بحيث أن حاجة السكان إلى تجهيز ما تُصبح ضرورية إذا بلغ عددهم رقما محددا. ورد في ذ. عبد السلام ابن زاهر، دور التجهيزات العمومية بمدينة الدار البيضاء في الهيكلة المجالية والتأطير الاجتماعي حالة تجهيزات التعليم العمومي الابتدائي والثانوي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، تحت إشراف ذ. المصطفى الشويكي، السنة الجامعية 2013-2014، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق بالدار البيضاء، المغرب، ص 7-8.

رقمنتها ضمن قواعد بيانات قابلة للتحليل الجغرافي بواسطة برامج نُظم المعلومات الجغرافية[54] وإنتاجها في وسائل تعبير مرئية جديدة مثل المبيانات والجداول الإحصائية، وكذا الخرائط الموضوعاتية[55]، التي تشمل كُلا من خريطتي التنطيق الوظيفي والتجهيزات العمومية وفق التصميم، ثم خريطتي استعمالات الأرض المستمدة من المرئية الفضائية والعمل الميداني، وكذا خريطة[56] التجهيزات العمومية المستنِدة على الجرد الميداني، قبل تجميعها في خريطة تركيبية[57] تعكس مدى التطابق ما بين توقعات التصميم والواقع الحالي.

أما في المرحلة الثانية، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي التقييمي وذلك من خلال المقارنة بين ما تمت برمجته في تصميم التهيئة لسنة 2013، سواء على مستوى التنطيق الوظيفي أو التجهيزات العمومية، والواقع الحالي لسنة 2025، بهدف قياس مدى تحقيق الأهداف المُسطرة بهذا التصميم ورصد الفجوات، عبر تناول أهم العوامل التي ساهمت في تنزيل أو عدم تنزيل هذه التوقعات على أرض الواقع، مما يسمح بفهم مدى التطابق بين توقعات التصميم المصادق عليه والواقع الحالي.

**1-2- الدراسات السابقة:**

- ✓ دراسة عبد الوهاب، وديع، إسماعيل (2024): تناولت الدراسة إشكالية التهيئة الحضرية بمدينة الجديدة، مبرزة ضعف تنفيذ المخططات رغم وجودها، مما أدى إلى توسع غير متحكم فيه ونقص التجهيزات، ناهيك لتصاميم التهيئة التي لم تواكب التحولات الديموغرافية والاقتصادية، مما تسبب في تفاوتات مجالية.
- ✓ دراسة ذ. عبد الله اتهومي (2021): حاول الكتاب تتبع نشأة وتطور عين الشق الحي النواة، وسياق ظهوره، وصولا إلى عمالة مقاطعة عين الشق وفق الوحدة الإدارية الموجودة حاليا، مركزا في ذلك على المقاربة التاريخية والاجتماعية والميدانية في بعض أجزائه، المبنية على البحث الوثائقي والشهادات الشفهية، مما يجعل هذه الدراسة تتقاطع مع دراستنا من حيث المجال لا من حيث الموضوع، رغم تصريحه في المحور الأخير ببعض الأرقام حول بعض التجهيزات العمومية بالمجال المدروس، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التوطين المجالي الذي انحصر على بعض الصور الفوتوغرافية فقط.

---

54 برامج نُظم المعلومات الجغرافية: هي أدوات متخصصة في إدارة قواعد البيانات الجغرافية، حيث تتألف من وحدات وظيفية متكاملة تشمل إدخال المعطيات الوصفية والصورية، رقمنتها، تثبيتها، تحيينها، وتخزينها. كما تضم وحدات أخرى لمعالجة هذه المعطيات وتحليلها، بالإضافة إلى وحدات مخصصة لعرض البيانات في أشكال متنوعة، مثل الجداول، الرسوم البيانية، والخرائط، مع إمكانية إخراجها عبر الطباعة أو تصديرها إلى برامج أخرى. ورد في: ذ عبد السلام ابن زاهر، مكونات الخريطة الجغرافية الموضوعاتية وقواعد إنتاجها، سنة 2023، منشورات مختبر المجال، الإعداد والبيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق – جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، المغرب، الصفحة 32.

55 الخرائط الموضوعاتية: تركز على معالجة موضوع محدد والكشف عن التوزيع الجغرافي لقيم المعطيات المرتبطة به، مما يميزها عن الخرائط الطبوغرافية، التي تهدف إلى تقديم جرد شامل لمختلف الظواهر والمعالم الطبيعية والبشرية في المجال المدروس. ورد في: ذ عبد السلام ابن زاهر، مكونات الخريطة الجغرافية الموضوعاتية وقواعد إنتاجها، سنة 2023، منشورات مختبر المجال، الإعداد والبيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق – جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، المغرب، الصفحة 35، بتصرف.

56 الخريطة:

- ✓ تتميز بقدرتها على استحضار المجال وتقديم قراءة شمولية له، حيث تختلف عن الصورة الفوتوغرافية بكونها تمثيلا بيانيا ورمزيا للمجال المدروس ومكوناته، سواء كانت مرئية، غير مرئية، أو وهمية، وذلك من خلال عملية انتقاء وتبسيط للمعلومات. ورغم أهميتها في التحليل الجغرافي، إلا أنها لا تُغني عن باقي الوثائق التعبيرية الأخرى، مثل الجداول والمبيانات، التي توفر تفاصيل أكثر دقة، مما يسهم في تعزيز الفهم، التحليل، والتفسير الجيد. ورد في: ذ عبد السلام ابن زاهر، مكونات الخريطة الجغرافية الموضوعاتية وقواعد إنتاجها، سنة 2023، منشورات مختبر المجال، الإعداد والبيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق – جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، المغرب، الصفحة 21، بتصرف.
- ✓ وتجدر الإشارة إلى إنتاج خريطة معينة يتطلب معه الالتزام بمبادئها السيميولوجية، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي علم يهتم بالقواعد المعتمدة لاستعمال الرموز والألوان المختلفة للتعبير عن الظواهر الجغرافية الطبيعية أو البشرية، يهدف إلى ضمان وضوح ودقة تمثيل المعطيات الجغرافية، من خلال استخدام الأشكال والألوان والأحجام بطريقة تسهل قراءتها وتحليلها بفعالية.

57 الخرائط التركيبية: تكون موجهة لتمثيل الكثير من الظواهر، أو الكثير من المتغيرات الخاصة بظاهرة جغرافية واحدة، ويوفر هذا الجمع بين متغيرات متنوعة ومتعددة على نفس الخريطة إمكانيات واسعة لربط العلاقات المجالية بين العناصر الممثلة وللمقارنة والتصنيف. ورد في: ذ عبد السلام ابن زاهر، سنة 2021، تقييم الأعمال الخرائطية في الدراسات التشخيصية لمخططات توجيه التهيئة العمرانية، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الثالث/العدد الثاني عشر، الصفحات 244-261.

- ✓ دراسة ذ. عبد المجيد هلال[58] (2018): خلصت هذه الدراسة من خلال تقييم تنزيل تصميم التهيئة في المركز الحضري سيدي "علي بن حمدوش" إلى أن المجالات المبنية توسعت دون أن يواكبها إنجاز للمرافق الأساسية، مما يبين عدم قدرة التصميم المصادق عليه من مواكبة الدينامية السوسيومجالية للمجال المدروس.
- ✓ دراسة ذ. عبد المجيد هلال (2018): ناقشت وثائق التخطيط الحضري في المغرب، مسلطة الضوء على التحديات المرتبطة بين التصور والتنزيل، إضافة إلى إشكالات التنمية المجالية، مع التأكيد على أهمية آليات التخطيط الحضري في صياغة تصورات لتنظيم المجال ومواكبة نموه، غير أن الواقع يبرز عقبات تعترض تنفيذ هذه المشاريع، سواء على المستوى المالي أو المؤسساتي أو العقاري، مما يعرقل مسار التنمية المجالية.
- ✓ دراسة ذ. ابن زاهر~ (2014): خلصت الأطروحة إلى أن التجهيزات العمومية ضرورية لتنظيم المجال الحضري، لكنها تعاني من فجوة بين التخطيط والتنفيذ، مما أثر على جودة الخدمات فيه، ورغم برمجة تجهيزات تعليمية وصحية، فإن ضعف التنفيذ والاكتظاظ السكاني زادا الضغط على هذه المرافق، ناهيك عن توسع المنطقة نحو ليساسفة وسيدي معروف، الذي لم يسايره تطور موازٍ في توزيع مختلف التجهيزات. ورغم توفر احتياطي عقاري مهم لإنشاء مرافق جديدة، فإن العوائق المالية والإدارية تبطئ التنفيذ.
- ✓ دراسة ذ. المصطفى شويكي (1996): تناولت هذه الأطروحة مختلف التحولات السوسيومجالية، التي همت المجال البيضاوي مع نهاية الألفية الثانية، والذي كان يعتبر كل من عين الشق وسيدي معروف المُشَكلين لمقاطعة عمالة عين الشق حاليا، كضواحي لمدينة الدار البيضاء، غير أن التوسع الحضري أدى إلى إدماج مجموعة من المناطق الضاحوية ضمن الوحدات الإدارية الداخلية لعمالة الدار البيضاء، مما يتطلب معه دراسة جماعتي عين الشق وسيدي معروف سابقا والجزء الشمالي لجماعة بوسكورة في وحدة إدارية مستقلة تابعة لعمالة الدار البيضاء.

**1-3- محاور الدراسة:**

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول تحليل التنطيق الوظيفي لعمالة مقاطعة عين الشق والتجهيزات العمومية المُدرجة في تصميم التهيئة لسنة 2013. أما المحور الثاني، فيركز على دراسة استعمالات الأرض لسنة 2025، مع تتبع الواقع الحالي للتجهيزات العمومية الموجودة على أرض الواقع، في حين يرتبط المحور الثالث والأخير بالمقارنة بين توقعات تصميم التهيئة لسنة 2013 والواقع الحالي لسنة 2025، من خلال تقييم نسب الإنجاز سواء على مستوى التنطيق الوظيفي وكذا التجهيزات العمومية المبرمجة، مما يسمح بتحديد مدى التطابق بين توقعات هذا التصميم والواقع الحالي.

[58]: دراسة أخرى باللغة الفرنسية للأستاذ عبد المجيد هلال سنة 2020:
Cette étude, à travers l'évaluation de la mise en œuvre du plan d'aménagement au centre urbain de Sidi Ali Ben Hamdouch, a conclu que les zones bâties se sont étendues sans être accompagnées par la réalisation des équipements de base. Cela met en évidence l'incapacité du plan approuvé à accompagner la dynamique socio-spatiale du territoire étudié.

**4-1- تقديم مجال الدراسة:**

**الخريطة رقم 1: توطين المجال المدروس:**

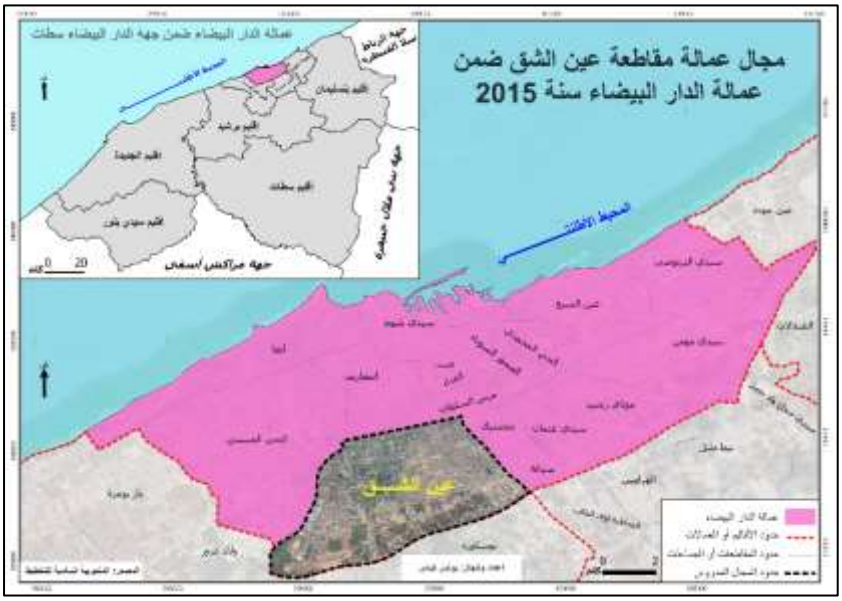


تنتمي عمالة مقاطعة عين الشق إلى جهة الدار البيضاء - سطات، وتحديدا لعمالة الدار البيضاء، حيث يحدها شمالا مقاطعتا المعاريف والجزء الغربي من مقاطعة مرس السلطان، أما شرقا فتحدها مقاطعتا سباتة وبنمسيك، ومن الجهة الغربية، تحدها مقاطعة الحي الحسني والجزء الشرقي من جماعة أولاد عزوز، بينما يحدها جنوبا جماعة بوسكورة.

وقد ارتبطت تسمية عين الشق[59] بـ "عُوينة الصابون" التي بزغت من شق في حجر بمقلع ابن مسيك، حيث كان يُستخرج حجر البناء، وهناك رواية أخرى تفيد بأن التسمية الأصلية كانت "عين الشوك" لكثرة الأشواك بالمنطقة قبل أن تصبح سكنية، لكن التسمية الأكثر شيوعا هي "عين الشق"، المعتمدة إداريا.

**جدول رقم 1: بعض المؤشرات الديمغرافية حول المجال المدروس:**

| | عدد السكان | | المساحة بالهكتار | | الكثافة السكانية بالنسمة في | | متوسط النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2024 | 2013 | 2024 | 2013 | 2024 | |
| عمالة الدار | 3284201 | 3218036 | 21656 | 22142 | 151,65 | 145,33 | -0,2 |
| عمالة مقاطعة عين | 309617 | 374707 | 3934 | 3937 | 78,7 | 95,17 | 1,9 |

**المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024، والنشرة الإحصائية للدار البيضاء الكبرى سنة 2013، بتصرف.**

**2- تقديم نتائج الدراسة ومناقشتها:**

**2-1- التنطيق الوظيفي لعمالة مقاطعة عين الشق والتجهيزات المُدرجة في تصميم التهيئة لسنة 2013:**

[59] عبد الله اتهومي، عين الشق الحي النواة والامتداد، تقديم ذ محمد مكسي، مطبعة AXIOREP، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2021، الصفحات 94-166-168-178-194، بتصرف.

يهدف هذا المحور إلى دراسة وضعية التجهيزات العمومية المدرجة في علاقتها بالتنطيق الوظيفي لعمالة مقاطعة عين الشق[60]، استنادا إلى توقعات تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2013، وذلك من خلال التركيز على تحليل أهم محتوياته، سواء على مستوى التنطيق الوظيفي أو التجهيزات العمومية، مما يسمح بقياس مدى نجاعة وفعالية اختيارات وثائق التعمير في إسقاطاتها الديموغرافية والمجالية، وأيضا بفهم الأدوار الوظيفية التي تقوم بها التجهيزات العمومية في ارتباطها بالتنطيق الوظيفي المحدد.

**2-1-1- التنطيق الوظيفي لعمالة مقاطعة عين الشق:**

يهتم هذا العنصر باختيارات تصميم التهيئة لسنة 2013 على مستوى التنطيق الوظيفي، الذي تميز بالتنوع سواء من حيث القطاعات الرئيسية أو القطاعات الفرعية المنبثقة منها، وانطلاقا من الشكل رقم 1 والخريطة رقم 2، يمكن التمييز بين مختلف القطاعات وفقا لمساحاتها ووظائفها.

وفي هذا الإطار، يحتل القطاع "E2" المرتبة الأولى من حيث المساحة، بنسبة تقارب 18%، حيث خُصص هذا القطاع للسكن المختلط، مع هيمنة واضحة للسكن الاجتماعي، والذي يتركز في شرق المقاطعة، خاصة في حي مولاي عبد الله، حي الأسرة، المكانسة، وفي الغرب بسيدي معروف، حي المستقبل، وفلوريدا، أما المرتبة الثانية فتعود للقطاع "D1" المخصص للسكن الفردي على شكل فيلات، المتركز بشكل أساسي في حي كاليفورنيا، بولو، والإنارة بحوالي 13% من المساحة الإجمالية.

**الشكل رقم 1: مساحة أصناف التنطيق الوظيفي بتصميم التهيئة سنة 2013:**

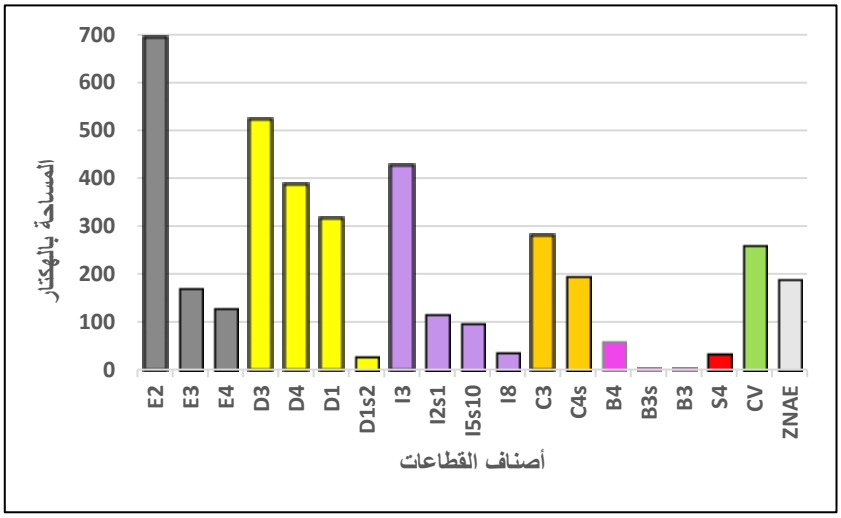


**المصدر: تصميم التهيئة سنة 2013 لعمالة مقاطعة عين الشق (بتصرف).**

[60] نظرا لتعدد قطاعات التنطيق الوظيفي الواردة في تصميم التهيئة، تم الاكتفاء فقط بتعريف القطاعات الكبرى فقط، وذلك على الشكل التالي:

| رمز القطاع | | معناه |
|---|---|---|
| E | | سكن مختلط مع هيمنة السمن الاجتماعي ويتكون من E2 و E3 و E4. |
| D | | سكن فردي في شكل فيلات ويتكون من D3 و D4 و D1 و D1s2. |
| I | | أنشطة اقتصادية متنوعة ويتكون من I3 و I2s1 و I5s10 و I8. |
| C | | سكن جماعي ويتكون من C3 و C4s. |
| B | | منطقة حضرية للتجارة والخدمات ويتكون من B4 و B3s و B3. |
| S4 | | النواة القديمة لعين الشق |
| CV | | حزام أخضر |
| ZNAE | | مجال ممنوع فيه البناء |

أما القطاع "I3" فيستحوذ على نسبة 10% من المساحة الإجمالية للقطاعات المبرمجة أو المتوقعة، والذي خُصص لمختلف الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، حيث يتركز بشكل كبير في الغرب والجنوب الغربي للمقاطعة.

في حين أن القطاع المخصص كمنطقة حضرية وخدماتية، فينتشر في شكل بقع متناثرة في المجال، على مساحة لا تتجاوز 1,5%من المساحة الإجمالية. بالإضافة إلى الحزام الأخضر في الجنوب والمجال الممنوع فيه البناء بالجنوب الغربي اللذان يغطيان حوالي 12% من المساحة الإجمالية للمقاطعة.

**الخريطة رقم 2:**

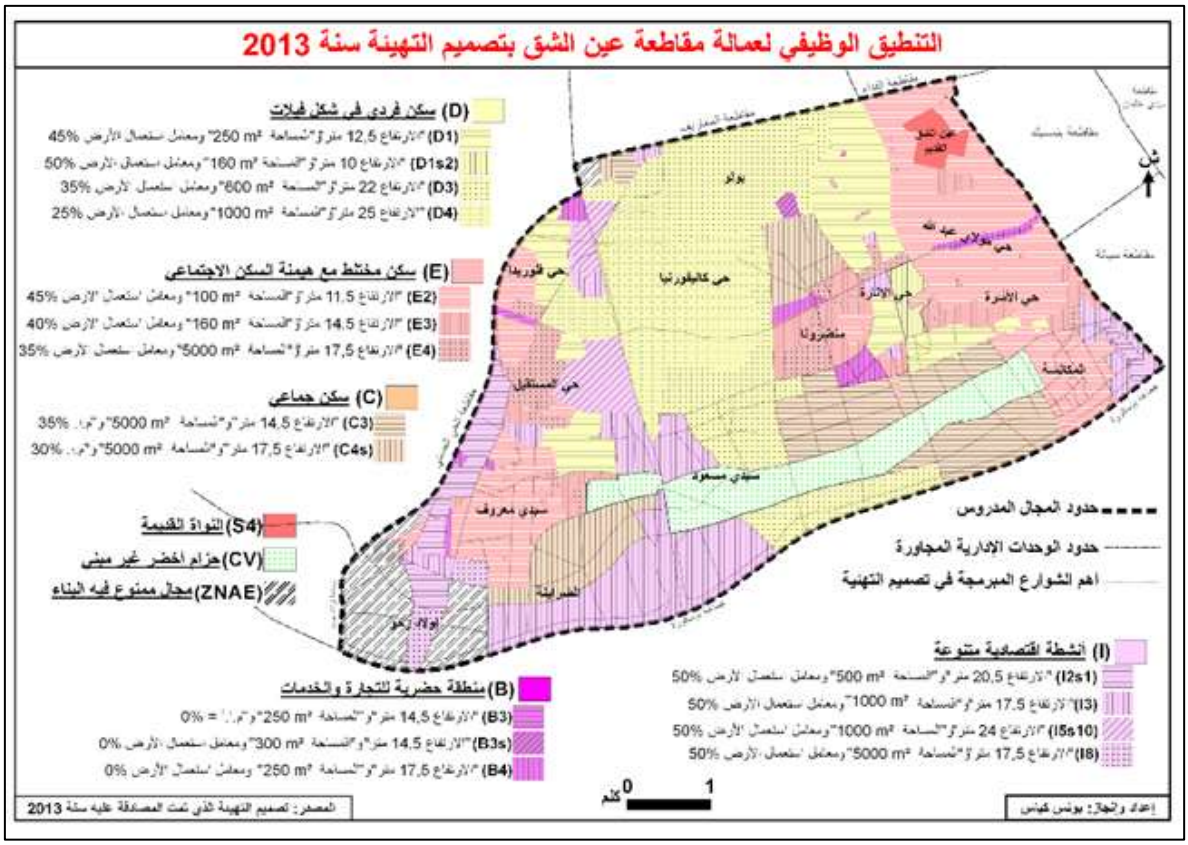


**2-1-2- التجهيزات العمومية بمقاطعة عمالة عين الشق:**

تعرض الخريطة رقم 3 توزيع التجهيزات الجماعية المدرجة في تصميم تهيئة مقاطعة عين الشق، سواء تلك التي كانت موجودة من قبل، أو التي تمت برمجتها في هذا التصميم، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها إلى تسعة أصناف رئيسية وفقا لطبيعة الوظائف التي تؤديها داخل المجال، حيث يظهر أن التجهيزات الموجودة قبل المصادقة على التصميم المعني تشهد نوعا من التركز في الشرق والغرب المتميز بانتشار سكن العمارات والسكن الاقتصادي ذو الكثافة السكانية المرتفعة إلى المتوسطة، في حين تضعف كلما اتجهنا نحو الوسط حيث ينتشر السكن الفردي ذو الكثافة السكانية المنخفضة. أما فيما يخص التجهيزات المبرمجة، فيلاحظ أنها تتركز في الجنوب، وذلك لكون هذا الأخير يشكل مجالا مفتوحا للتعمير وفق هذا التصميم.

وفي هذا الإطار، تحتل التجهيزات التعليمية الصدارة ضمن التجهيزات المُدرجة في تصميم التهيئة، إذ يبلغ عددها الإجمالي 101 تجهيزا، من بينها 40 تجهيزا مبرمجا، حيث تتوزع هذه الأخيرة على 23 مدرسة ابتدائية، و10 مؤسسات إعدادية، و7 مؤسسات للتعليم الثانوي التأهيلي، وهو ما يعكس بوضوح الأهمية التي يوليها التصميم للخدمات التعليمية العمومية.

وتأتي في المرتبة التالية التجهيزات الدينية المرتبطة بالمساجد، حيث تم إدراج 53 مسجدا ضمن التصميم، منها 12 مسجدا مبرمجا، في دلالة كبيرة على الحرص على مواكبة الحاجيات الروحية للسكان، وتوفير أماكن العبادة بما يتماشى مع التوسع العمراني الذي تعرفه المنطقة.

أما من حيث الجانب الاجتماعي والثقافي، فقد شمل التصميم برمجة 16 تجهيزا سوسيو-ثقافيا، من بينها 14 مركزا سوسيو-ثقافيا، وهو ما يُبرز الدور المحوري لهذه الفضاءات في تأطير الساكنة، وتعزيز ديناميات التواصل والتفاعل الاجتماعي والثقافي داخل المقاطعة.

| أصناف التجهيزات | التجهيزات الموجودة قبل وضع تصميم التهيئة | | | | التجهيزات المبرمجة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | المساحة بالمتر مربع | % | العدد | % | المساحة بالمتر مربع | % |
| التعليمية | 52 | 29,2 | 565884 | 32,77 | 39 | 39,2 | 294592 | 24,1 |
| الدينية | 40 | 19,6 | 179858 | 10,41 | 12 | 11,8 | 42593 | 3,5 |
| السوسيوثقافية | 25 | 12,0 | 215924 | 12,50 | 16 | 15,7 | 97574 | 8,0 |
| الإدارية | 35 | 16,7 | 503689 | 29,16 | 2 | 2,0 | 6907 | 0,6 |
| الصحية | 18 | 8,6 | 24962 | 1,45 | 10 | 9,8 | 83321 | 6,8 |
| الرياضية | 8 | 3,8 | 39633 | 2,29 | 8 | 7,8 | 119416 | 9,8 |
| التجارية | 13 | 6,2 | 156487 | 9,06 | 2 | 2,0 | 14027 | 1,1 |
| الأمنية | 5 | 2,4 | 6052 | 0,35 | 5 | 4,9 | 14779 | 1,2 |
| آخر | 2 | 1,0 | 33748 | 1,95 | 6 | 5,9 | 23523 | 1,9 |
| التقنية | 1 | 0,5 | 812 | 0,05 | 1 | 1,0 | 28202 | 2,3 |
| **المجموع** | **209** | **100%** | **1727049** | **100%** | **102** | **100%** | **1223122** | **%100** |

**جدول رقم 2: أصناف التجهيزات المُدرجة في تصميم التهيئة سنة 2013:**

**المصدر: تصميم التهيئة سنة 2013 لعمالة مقاطعة عين الشق (بتصرف).**

أما على مستوى التجهيزات الإدارية، فقد تم برمجة تجهيزين فقط، يتمثلان في ملحقتين إداريتين، وهو ما قد يُفهم على أنه توجه نحو تركيز الجهود على تطوير مرافق أخرى ذات أولوية أكبر. أما بخصوص التجهيزات الصحية، فقد تمت برمجة 10 مراكز صحية إلى جانب مستشفى واحد، مما يعكس توجّها نحو تعزيز الخدمات الصحية وتوسيع تغطيتها بشكل يستجيب لحاجيات الساكنة، حيث ينطبق الأمر ذاته على التجهيزات الرياضية، التي تم التخطيط لإنشاء 8 تجهيزات منها، ما يُبرز اهتمام التصميم بتوفير فضاءات مخصصة لممارسة الأنشطة البدنية والترفيهية.

وعند الرجوع إلى معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، يتبيّن أن مجموع التجهيزات الواردة في تصميم التهيئة، سواء الموجودة منها قبل المصادقة على التصميم سنة 2013 أو المبرمجة فيه، يتجاوز بكثير عدد السكان

المسجَّل آنذاك، حيث يشير هذا المعطى إلى أن التصميم قد أخذ في الحسبان التزايد المتوقع في عدد السكان بعد سنة 2013، خاصة في ما يتعلق بالتجهيزات التعليمية والدينية، في توجه استراتيجي يسعى إلى تلبية الحاجيات المستقبلية للساكنة، إلا أن هذا التوافق على مستوى البرمجة، لا يعني بالضرورة التطابق على مستوى التنفيذ، وهو ما يُثير تساؤلات حول مدى نجاعة تنزيل مضامين التصميم على أرض الواقع.

**الخريطة رقم 3:**

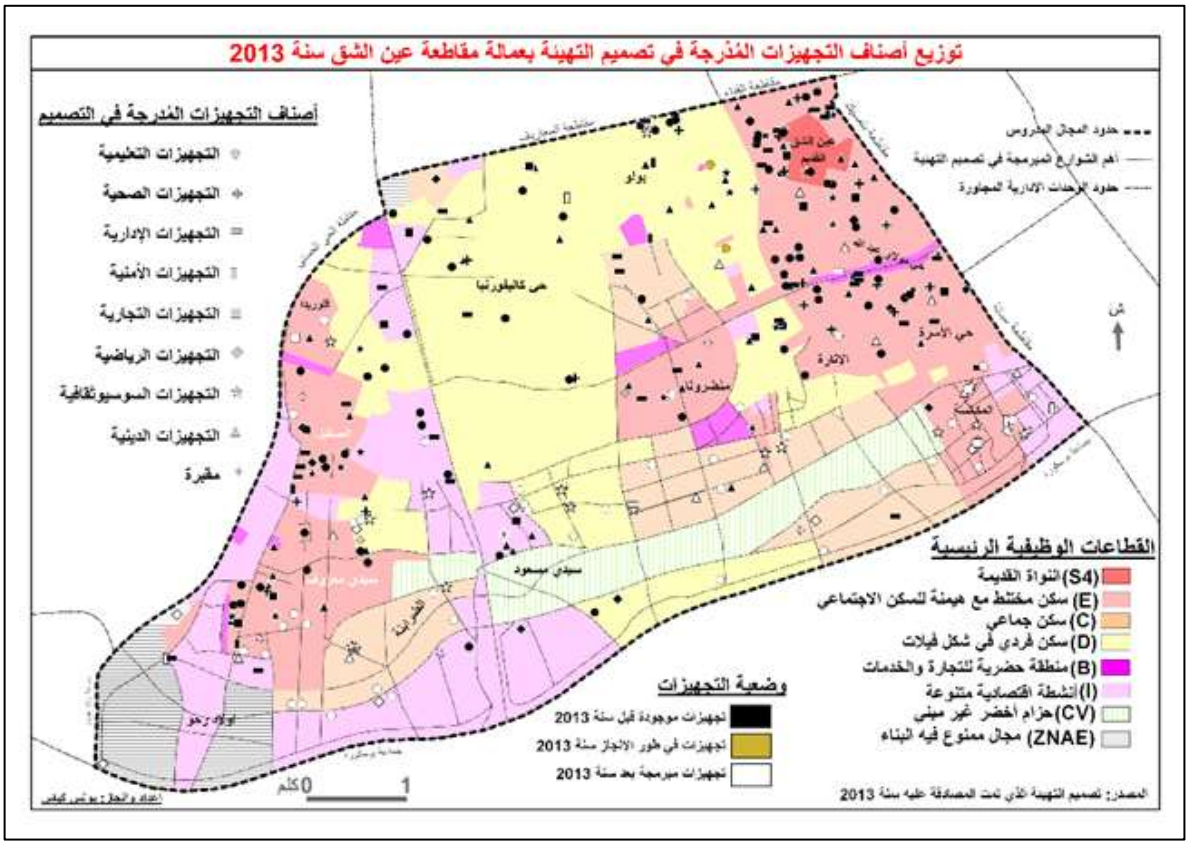


**2-1-3- العلاقة بين أصناف التنطيق الوظيفي وأصناف التجهيزات المُدرجة في تصميم التهيئة:**

إن تناول تصميم التهيئة لسنة 2013 يستدعي بالضرورة الربط بين أصناف القطاعات الوظيفية التي تم توقعها في هذا التصميم وبين التجهيزات المُدرجة فيه، والعلاقة التي تربط بينهما، حيث يلاحظ في هذا السياق أن القطاع "E2"، المخصص للسكن المختلط مع هيمنة السكن الاجتماعي وبارتفاع 11.5 مترا، قد استحوذ على نسبة مهمة من التجهيزات المُدرجة في التصميم، حيث بلغ عددها 121 تجهيزا، منها 90 تجهيزا كان قائما قبل وضع التصميم، في حين تمت برمجة 31 تجهيزا إضافيا بهذا القطاع، تليه مباشرة القطاعات D3، D1، D4، وE3، التي تتقارب من حيث عدد التجهيزات المُدرجة بها، في حين استقبلت باقي القطاعات الأخرى عددا قليل جدا من التجهيزات، سواء تلك التي كانت موجودة قبل سنة 2013 أو التي تمت برمجتها لما بعد هذا التاريخ.

**الشكل رقم 2: أصناف التنطيق الوظيفي ووضعية التجهيزات المُدرجة ضمنه بتصميم التهيئة سنة 2013:**

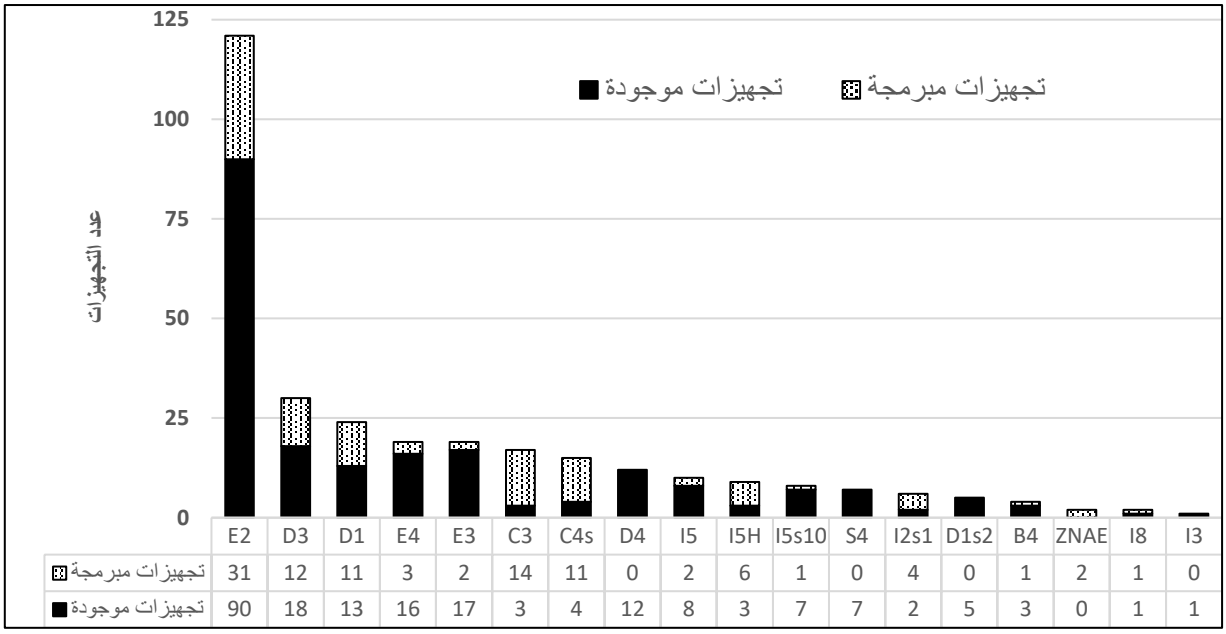


| | E2 | D3 | D1 | E4 | E3 | C3 | C4s | D4 | I5 | I5H | I5s10 | S4 | I2s1 | D1s2 | B4 | ZNAE | I8 | I3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تجهيزات مبرمجة | 31 | 12 | 11 | 3 | 2 | 14 | 11 | 0 | 2 | 6 | 1 | 0 | 4 | 0 | 1 | 2 | 1 | 0 |
| تجهيزات موجودة | 90 | 18 | 13 | 16 | 17 | 3 | 4 | 12 | 8 | 3 | 7 | 7 | 2 | 5 | 3 | 0 | 1 | 1 |

**المصدر: تصميم التهيئة سنة 2013 لعمالة مقاطعة عين الشق (بتصرف).**

وفي هذا السياق تبرز أهمية القطاع E2، الذي يهيمن عليه السكن الاجتماعي، من خلال تنوعه في احتضان مختلف أصناف التجهيزات، سواء تلك القائمة أو المُدرجة في التصميم، حيث تحتل التجهيزات التعليمية المرتبة الأولى بحوالي 42 تجهيزا، تليها باقي التجهيزات، خصوصا التجهيزات الدينية والإدارية.

أما القطاع D3، الذي يرتبط بالسكن الفردي المتمثل في الفيلات، فرغم طبيعته السكنية، إلا أنه يستقبل عددا مهما من التجهيزات المُدرجة، والتي وصلت إلى 30 تجهيزا، موزعة بين 18 تجهيزا قائما قبل وضع التصميم، و12 تجهيزا مبرمجا لما بعده، في المقابل، تتقاسم باقي القطاعات الأخرى العدد المتبقي من التجهيزات المُدرجة في التصميم.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن التجهيزات المُدرجة في تصميم التهيئة لسنة 2013 ترتبط بشكل وثيق بوظائف القطاعات المختلفة، حيث يلاحظ أن معظم هذه التجهيزات تتركز في المجالات ذات السكن المختلط، خاصة تلك التي يهيمن عليها السكن الاجتماعي أو الجماعي، يليها مباشرة المجالات ذات السكن الفردي، التي لا تكون بحاجة كبيرة لمثل هذه التجهيزات.

والجدير بالذكر أن المجال الذي حدده تصميم التهيئة كمجال ممنوع فيه البناء قد تمت برمجة تجهيزين رياضيين به، أما بالنسبة للنواة القديمة، باعتبارها منطقة وصلت إلى مرحلة الإشباع سواء من حيث البنايات أو من حيث التجهيزات، فإنها لم تشهد أي تغيير في هذا التصميم، لا على مستوى التنطيق الوظيفي لها، ولا على مستوى برمجة التجهيزات بها.

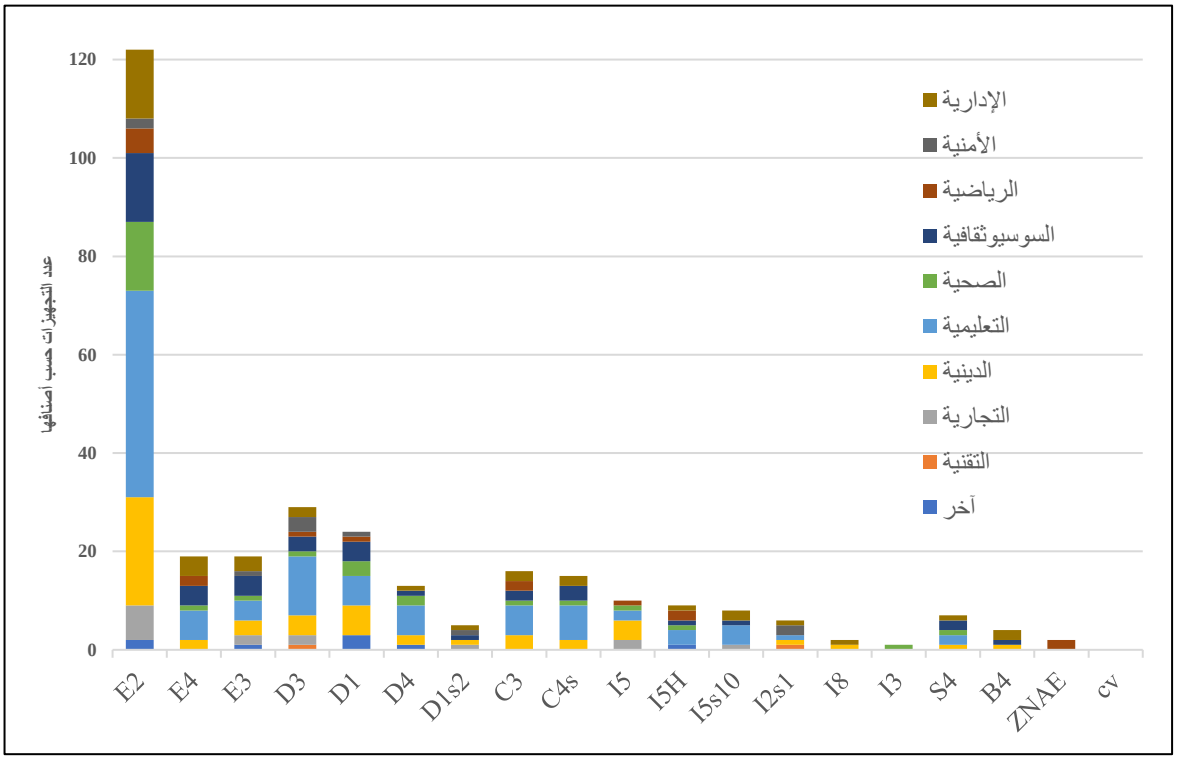


**الشكل رقم 3: أصناف التنطيق الوظيفي وعدد التجهيزات المُدرجة ضمنه حسب الأصناف:**

**المصدر: تصميم التهيئة سنة 2013 لعمالة مقاطعة عين الشق (بتصرف).**

**2-2- استعمال الأرض بعمالة مقاطعة عين الشق سنة 2025، والتجهيزات الحالية:**

يهدف هذا المحور إلى تناول استعمالات الأرض في مقاطعة عمالة عين الشق خلال سنة 2025، بالإضافة إلى التجهيزات الحالية المتوفرة، وذلك بالاعتماد على العمل الميداني والمرئية الفضائية كأداتين أساسيتين لجمع البيانات وتحليلها.

**2-2-1- استعمالات الأرض بمقاطعة عمالة عين الشق سنة 2025:**

يُلاحظ من خلال الخريطة رقم 4 أن استعمالات الأرض في عمالة مقاطعة عين الشق لسنة 2025 وجود ثمانية أنماط مختلفة لاستعمالا الأرض، مع هيمنة واضحة للسكن الفردي على شكل فيلات في وسط المقاطعة، حيث تزيد مساحته عن 1000 هكتار، أي ما يمثل أكثر من 25% من المساحة الإجمالية، مما يعكس توجها واضحا نحو تعزيز هذا النوع من الاستعمالات داخل المجال الحضري للمنطقة.

ويتمثل الاستعمال الثاني في الأراضي الفلاحية، التي لا تزال منتشرة بشكل كبير في المناطق الجنوبية، حيث تبلغ مساحتها 828 هكتارا، أي ما يمثل 21% من المساحة الإجمالية للمقاطعة، ورغم أن هذه المجالات تقع ضمن نطاق حضري وفق التقسيم الإداري، إلا أنها لا تزال تشهد ممارسة الأنشطة الفلاحية، التي تتخللها أشكال من السكن الريفي، والذي يشغل حوالي 1,7% من المساحة الإجمالية، مما يجعل السؤال مطروحا حول مدى انسجام الطابع الحضري للمقاطعة في ظل استمرارية وجود هذه الأنشطة.

ويرتبط الاستعمال الثالث بالسكن المختلط، الذي يشمل مجموعة من المناطق المنتشرة في المقاطعة، حيث يتركز هذا النمط السكني بشكل أساسي في الجهة الشرقية، خاصة في حي الأسرة، كما يظهر في بعض البقع المتناثرة في الوسط، بالإضافة إلى ذلك، يتمركز في الجهة الغربية للمقاطعة، لا سيما في سيدي معروف، المستقبل، وفلوريد، مما يعكس توزيعا متنوعا لهذا النوع من السكن في مختلف أرجاء المنطقة.

**الخريطة رقم 4:**

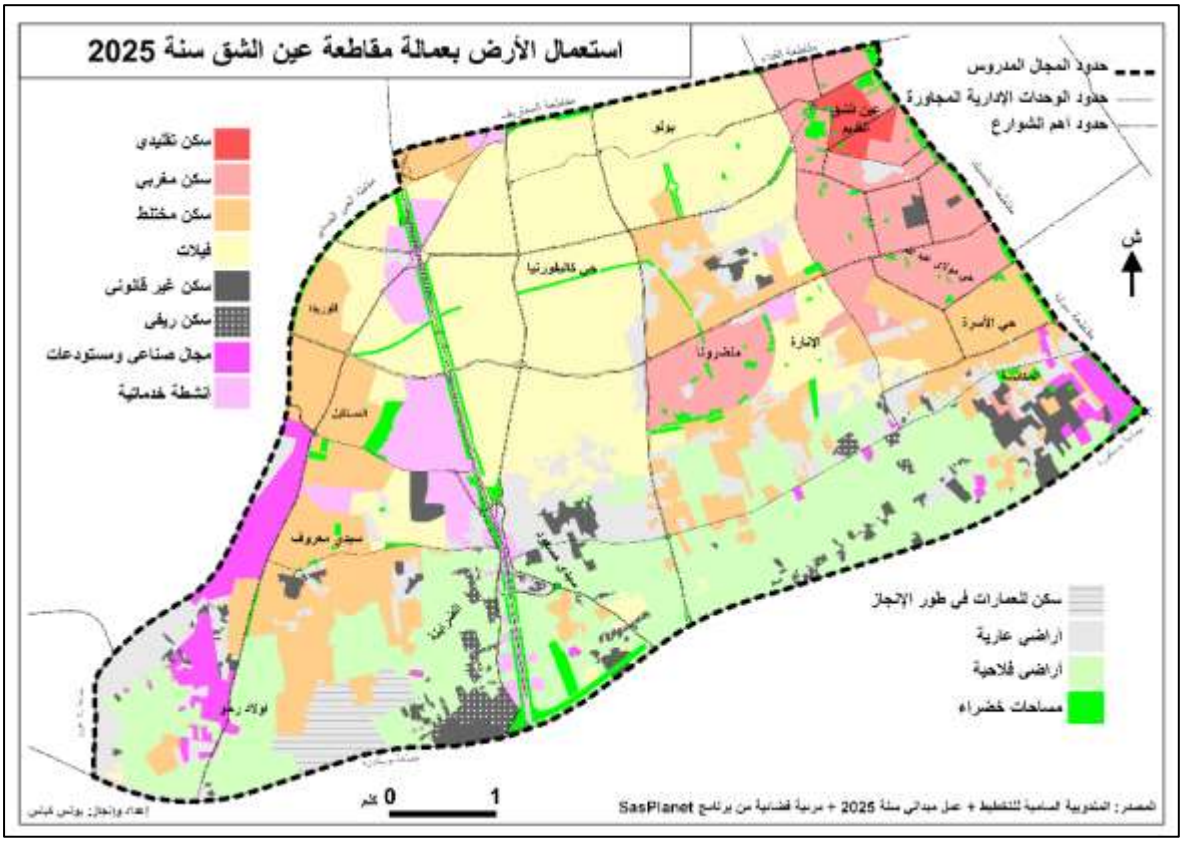

**الشكل رقم 4: مساحة أصناف استعمالات الأرض بعمالة مقاطعة الشق سنة 2025:**

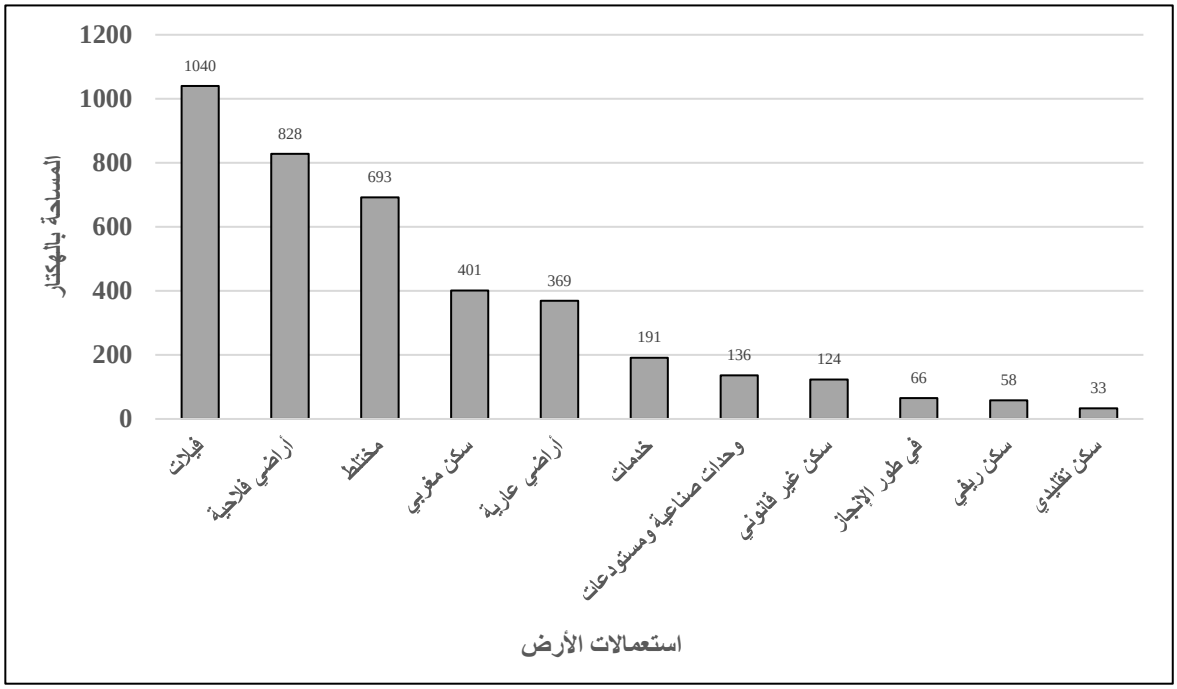


**المصدر: عمل ميداني سنة 2025.**

أما فيما يتعلق بباقي الاستعمالات الأخرى، فتبرز مكانة الأراضي العارية، التي تشكل حوالي 10% من المساحة الإجمالية للمقاطعة، وتُعد هذه نسبة مهمة جدا، نظرا لكون هذه الأراضي تمثل احتياطيا عقاريا يمكن استغلاله للتوسع العمراني والتعمير المستقبلي، ما يجعلها عنصرا استراتيجيا في التخطيط الحضري للمقاطعة.

**2-2-2- التجهيزات الحالية بمقاطعة عمالة عين الشق سنة 2025:**

تُشير الخريطة رقم 5 توزيع أصناف التجهيزات في عمالة مقاطعة عين الشق لسنة 2025، التي وصل عددها إلى 250 تجهيزا موزعة على سبعة أصناف رئيسية، تُهيمن عليها التجهيزات التعليمية التي يبلغ عددها 61 تجهيزا، موزعة على 28 مؤسسة ابتدائية تمتد على مساحة 143.000 متر مربع، و14 مؤسسة إعدادية، ثم 10 مؤسسات ثانوية تأهيلية، بالإضافة إلى ذلك، تضم المقاطعة خمسة مراكز للتكوين المهني، وأربع مؤسسات للتعليم العالي، من بينها كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق.

وتأتي التجهيزات الدينية في المرتبة الثانية من حيث العدد، حيث تضم المقاطعة 56 تجهيزا دينيا، تشمل زاوية، وضريحا، ومصلى، إضافة إلى عدد من المساجد المنتشرة في مختلف أحياء المقاطعة، يتركز جزء كبير منها في الجهتين الشرقية والغربية، حيث تسود الأحياء السكنية المختلطة، إلى جانب السكن المغربي والجماعي.

**الخريطة رقم 5:**

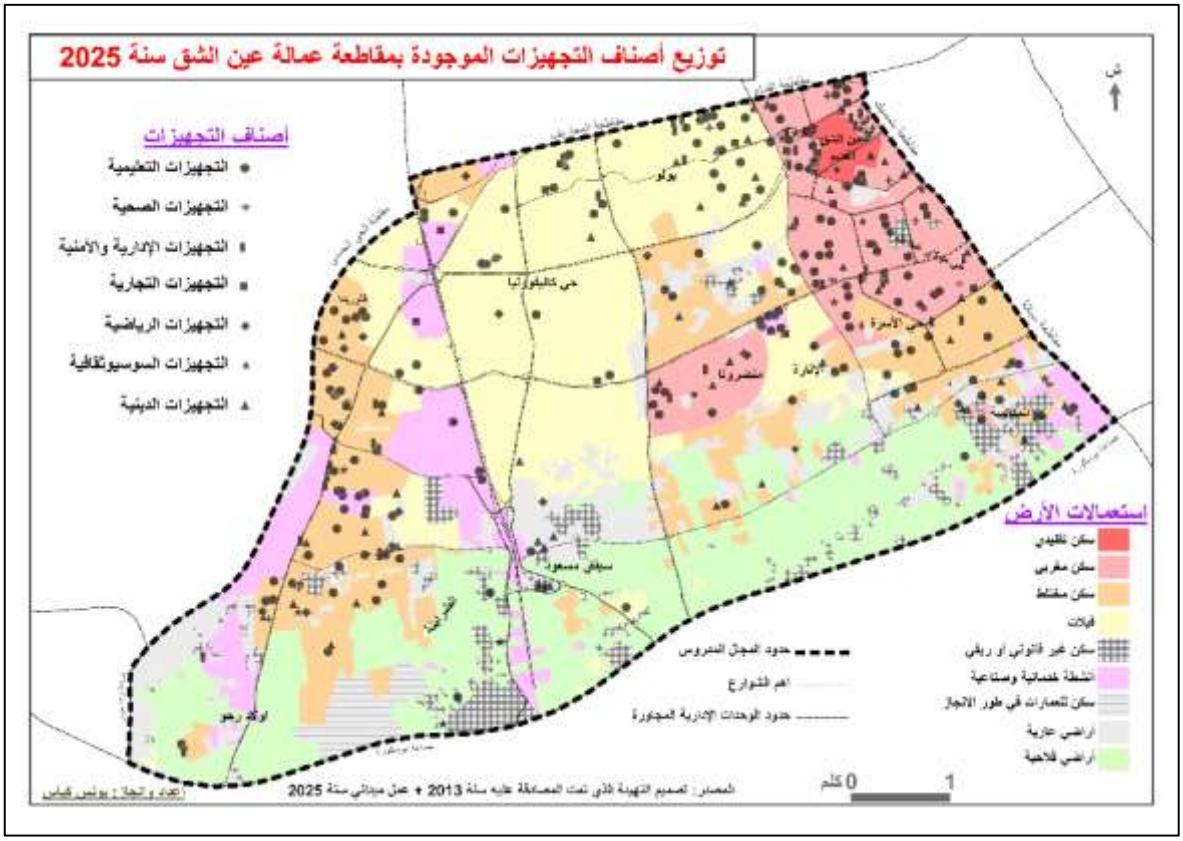


وفيما يتعلق بالجانب الصحي، تتوفر المقاطعة على 12 مركزا صحيا، بالإضافة إلى مستشفيين، أحدهما مستشفى عين الشق، أما التجهيزات الأمنية والإدارية، فتشمل 12 تجهيز أمنيا، موزعة على مركزين للوقاية المدنية، وأربعة مراكز للشرطة، وولاية أمن، وثكنتين عسكريتين، كما تجدر الإشارة إلى أن شرق وغرب المقاطعة يتركز بهما عدد كبير من التجهيزات، ويعزى ذلك إلى كثافة الساكنة التي تقطن في السكن المختلط والسكن المغربي، مما يزيد من الحاجة إلى هذه التجهيزات.

أما وسط المقاطعة فيُلاحظ ضعف واضح في عدد التجهيزات، ويرجع ذلك إلى انتشار السكن الفردي على شكل فيلات، حيث تكون الكثافة السكانية منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على أصناف هذه التجهيزات.

في حين تُظهر البيانات ضعفا واضحا على مستوى التجهيزات في جنوب المقاطعة، حيث تكاد تنعدم في بعض المناطق، وهو ما يُفسَّر بانتشار المجالات الفلاحية التي تعرف كثافة سكانية منخفضة، وبالتالي انخفاض الحاجة إلى هذه التجهيزات. حيث تعكس هذه الأرقام التوزيع المتفاوت للتجهيزات في مقاطعة عين الشق.

جدول رقم 3: أصناف التجهيزات الحالية سنة 2025 بالمجال المدروس:

| التجهيزات | العدد | % | المساحة بالمتر مربع | % |
|---|---|---|---|---|
| التعليمية | 61 | 24,4 | 567457 | 43,5 |
| الدينية | 56 | 22,4 | 94042 | 6,9 |
| الإدارية والأمنية | 44 | 17,6 | 179946 | 11,6 |
| السوسيوثقافية | 29 | 11,6 | 55149 | 4,1 |
| الرياضية | 22 | 8,8 | 271373 | 20,7 |
| الصحية | 20 | 8 | 34582 | 2,6 |
| التجارية | 18 | 7,2 | 137995 | 10,6 |
| **المجموع** | **250** | **100** | **1340543** | **100** |

**المصدر: عمل ميداني سنة 2025.**

ووفقا لمؤشرات الشبكة المعيارية الخاصة بالتجهيزات التعليمية، والتي تنص على ضرورة بناء مؤسسة ابتدائية لكل 8000 نسمة و16000 نسمة لكل إعدادية، يتضح أن التجهيزات التعليمية في مقاطعة عين الشق تعاني من نقص واضح، خاصة على مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي.

حيث تشير البيانات إلى أن المقاطعة تضم 28 مؤسسة ابتدائية فقط، في حين أن الشبكة المعيارية تبرز الحاجة إلى 46 مؤسسة ابتدائية لتلبية الطلب المتزايد على هذا المستوى من التعليم، كما يظهر العجز أيضا في التعليم الإعدادي، حيث لا يوجد سوى 14 مؤسسة إعدادية، بينما تشير معايير الشبكة إلى ضرورة توفير 23 إعدادية، وعلى العكس من ذلك، فإن عدد المؤسسات التأهيلية يقترب من العدد المطلوب وفقا للمؤشرات، مما يعكس توافقا بين الواقع والتوصيات المعيارية في هذا السلك التعليمي.

غير أن هذا النقص في التجهيزات الابتدائية والإعدادية يستدعي البحث في مؤشرات أخرى لتحديد مدى كفاية هذه البنية التحتية، خاصة مع النمو الديموغرافي والتوسع العمراني، ففي هذا السياق، وبالاستناد إلى الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، يتضح أن فئة الأطفال من 0 إلى 14 سنة تشكل أكثر من 21% من إجمالي سكان المقاطعة، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز الخدمات التعليمية، خصوصا على مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي، لضمان تلبية مختلف الحاجيات التعليمية لهذه الفئة.

**2-2-3- العلاقة بين أنماط استعمالات الأرض وأصناف التجهيزات الحالية بمقاطعة عمالة عين الشق سنة 2025:**

تشير المعطيات الميدانية المرتبطة بالاستخدامات الحالية للأراضي، والتجهيزات المتوفرة في سنة 2025 (الشكل رقم 5)، إلى أن حوالي 38% من التجهيزات تتمركز في المناطق التي ينتشر بها السكن المغربي، خاصة في شرق المقاطعة، بالإضافة إلى جزء صغير في الوسط، وتحديدا في منطقة منظرونا، حيث تشمل هذه المناطق ذات السكن المختلط 26 تجهيزا تعليميا، و18 تجهيزا إداريا، و14 تجهيزا سوسيو-ثقافيا، في حين تبقى باقي التجهيزات الأخرى موزعة بأعداد متفاوتة، لا تتجاوز 10 تجهيزات لكل صنف، مثل التجهيزات الصحية والتجارية.

أما المرتبة الثانية، فتعود إلى السكن المختلط، الذي ينتشر في شرق المقاطعة، خاصة في حي الأسرة، وكذلك في غربها، خاصة بالمستقبل، سيدي معروف، وفلوريدا، وتحتضن هذه المناطق حوالي 29% من التجهيزات، موزعة على 19 تجهيزا تعليميا، و16 تجهيزا دينيا، إضافة إلى عدد من التجهيزات الأخرى.

وفي المرتبة الثالثة، يأتي السكن الفردي، المكوّن أساسا من الفيلات، حيث يستحوذ على 15% من التجهيزات، التي تتمثل بشكل أساسي في التجهيزات الدينية (13 تجهيزا)، تليها التجهيزات التعليمية (9 تجهيزات)، أما باقي الأصناف أو أنماط استعمالات الأرض الأخرى، فتظل التجهيزات فيها موزعة بشكل متفاوت، تبعا للكثافة السكانية ومتطلبات السكان.

**الشكل رقم 5: أصناف استعمالات الأرض وعدد التجهيزات التي تحتضنها بالمجال المدروس:**

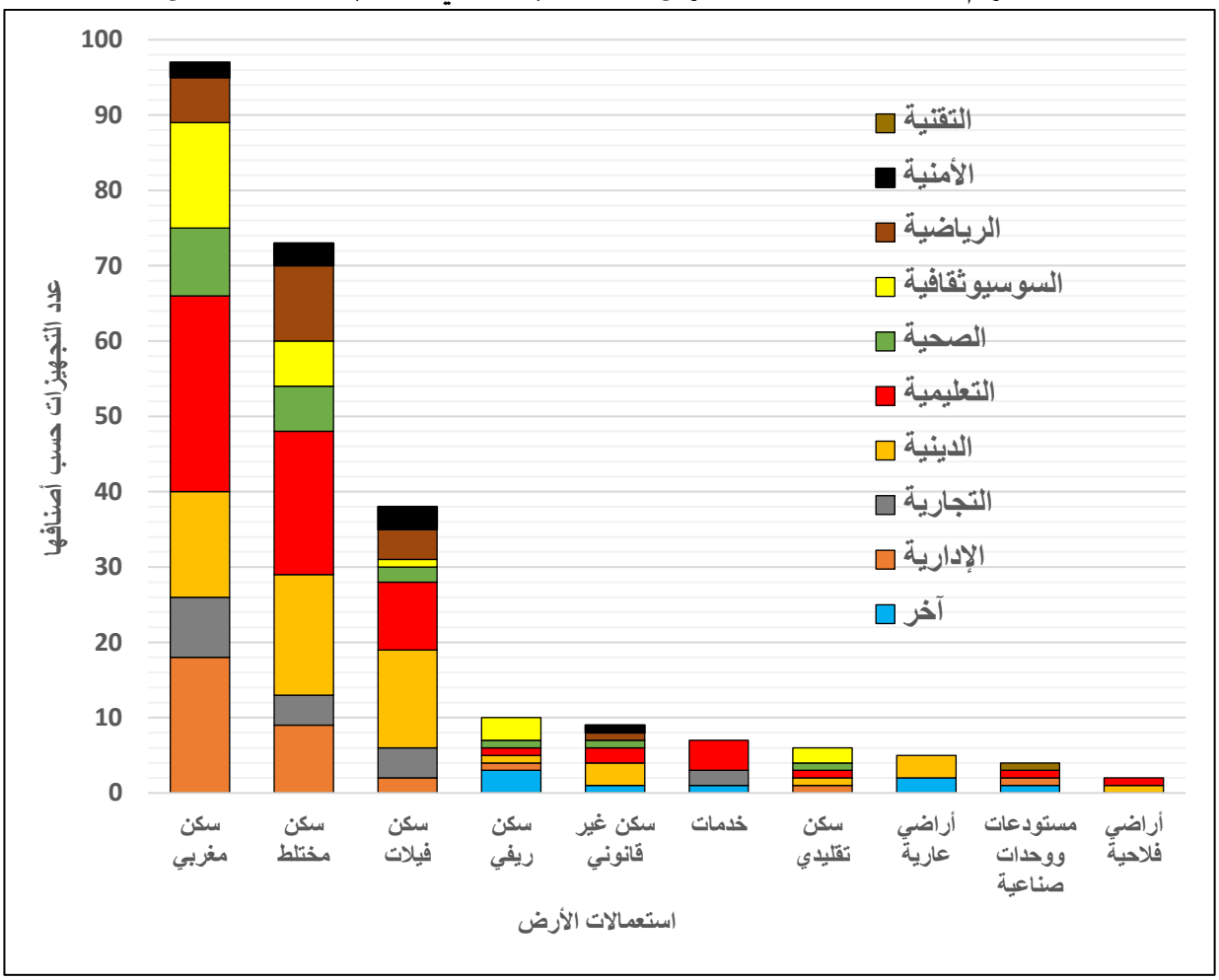


**المصدر: عمل ميداني سنة 2025.**

ومن هذا المُنطلق، يظهر أن كثافة التجهيزات تتناسب طرديا مع كثافة السكان، فكلما كان السكن مختلطا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، زاد الطلب على التجهيزات العمومية بسبب الكثافة السكانية المرتفعة وبالتالي زيادة العدد منها، وعلى العكس من ذلك، كلما كان السكن راقيا، مثل مناطق الفيلات، كلما انخفض الطلب عليها بسبب قلة عدد السكان في هذه المجالات رغم المساحة الشاسعة لها، مما يقلل الحاجة إلى هذه الخدمات.

مما يبين العلاقة المباشرة بين أنماط السكن ومدى انتشار التجهيزات بها، مما يتطلب معه تخطيطا متوازنا يضمن توفير الخدمات وفق احتياجات السكان، في مختلف مناطق المقاطعة، حيث تبرز المجالات الجنوبية التي لا تزال تُستغل للأغراض الفلاحية، في انتظار الزحف العمراني على حسابها، مما يشير إلى ضرورة تهيئة هذه المناطق لاستقبال السكان الجدد وضمان توافر التجهيزات والخدمات الأساسية لتلبية احتياجاتهم.

**2-3- المقارنة بين توقعات تصميم التهيئة سنة 2013 وو اقع الحال سنة 2025:**

يسعى هذا المحور إلى مقارنة توقعات تصميم التهيئة لسنة 2013 بالواقع الحالي لسنة 2025، وذلك من خلال تحليل مدى تطابق التصميم السابق مع ما تحقق فعليا على أرض الواقع، حيث ينقسم هذا المحور إلى عنصرين رئيسيين، أولهما يركز على التنطيق الوظيفي، وتقييم مدى احترام استعمالات الأرض للمعايير المحددة مسبقا في تصميم التهيئة، أما العنصر الثاني فسيتم من خلاله تقييم وضعية التجهيزات العمومية من حيث نسبة الإنجاز، وذلك بمقارنة ما تمت برمجته مع ما تحقق فعليا.

وللقيام بهذه الدراسة، تم الاعتماد على العمل الميداني لرصد التغيرات الفعلية، بالإضافة إلى تحليل المرئية الفضائية لتوفير معطيات دقيقة حول استعمالات الأرض، مما سمح في النهاية من إعداد خريطة تركيبية تسلط الضوء على الفجوات بين التوقعات الواردة في تصميم التهيئة لسنة 2013 والواقع الفعلي لسنة 2025، مما سيمكن من تقديم قراءة تحليلية لمستويات الإنجاز والاختلافات.

**الخريطة رقم 6:**

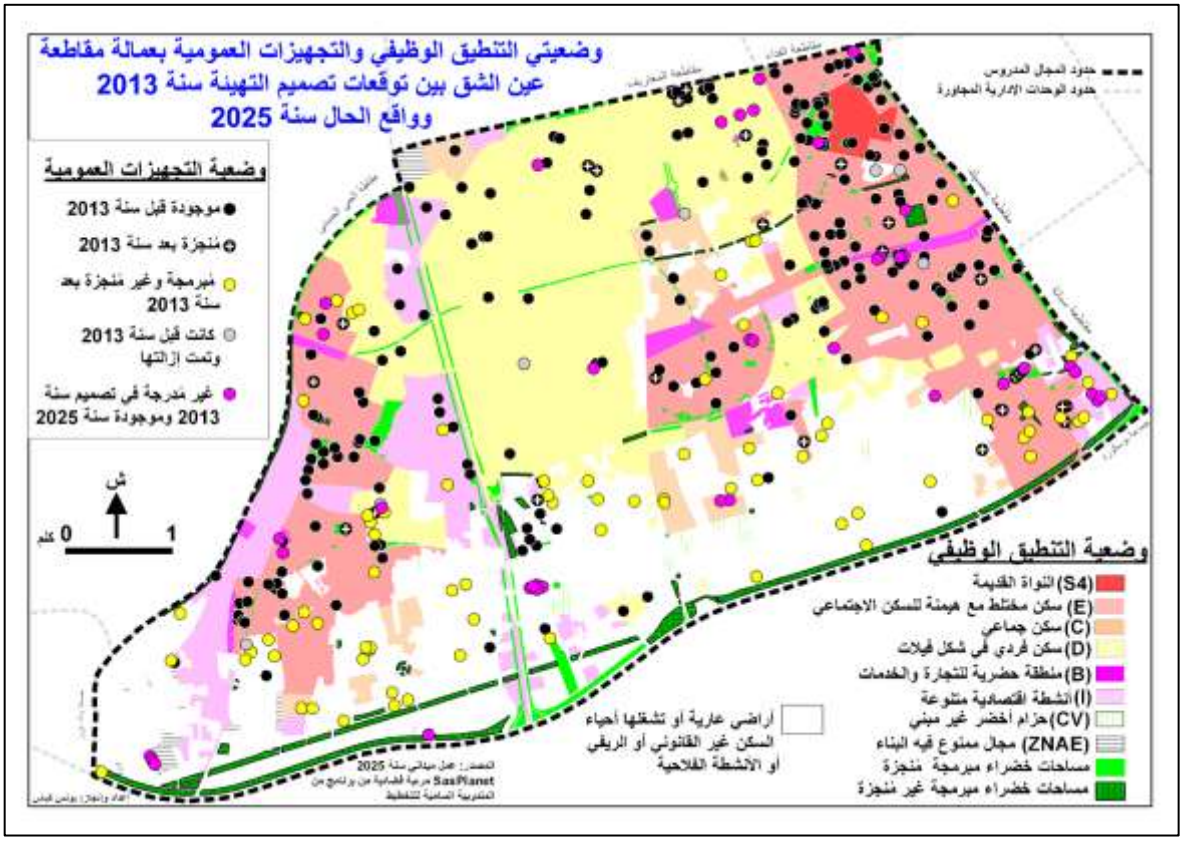


**2-3-1- مدى التطابق بين التنطيق الوظيفي واستعمالات الأرض الفعلية بعمالة مقاطعة عين الشق:**

يتضح من خلال المعطيات المُتوصل إليها، والمرتبطة باستعمالات الأرض لسنة 2025 بعمالة مقاطعة عين الشق أن التنطيق الوظيفي الذي تمت برمجته في تصميم التهيئة لسنة 2013، لم يتم تنزيله بالكامل على أرض الواقع، حيث بلغت نسبة الإنجاز الكلية حوالي66%، أي ما يعادل 2592 هكتارا، في حين ظلت 34% من المساحة الإجمالية غير مُنجزة، هذا التأخر في التنفيذ يعكس تفاوتا واضحا بين ما كان متوقعا في التصميم وما تحقق فعليا على أرض الواقع.

أما على مستوى السكن، فقد شهدت المناطق المخصصة للسكن الفردي على شكل فيلات، والسكن المختلط، والسكن الاجتماعي أكبر نسبة إنجاز، مما يدل على تلبية حاجيات السكان في هذا الجانب بشكل كبير، وبالمقابل فقد سجلت المنطقة الحضرية المخصصة للتجارة والخدمات أضعف نسبة إنجاز، وهو ما يعكس تأخر تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدماتية، مما قد يؤثر على دينامية النشاط الاقتصادي بالمقاطعة.

**جدول رقم 4: نسبة إنجاز توقعات تصميم التهيئة على ضوء الو اقع الحالي بالمجال المدروس:**

| الرمز | القطاعات المُدرجة في التصميم | | القطاعات المُنجزة | | القطاعات غير المُنجزة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة بالهكتار | % | المساحة بالهكتار | % | المساحة بالهكتار | % |
| E2 | 693 | 17,6 | 657 | 25,3 | 36 | 2,7 |
| E3 | 169 | 4,3 | 146 | 5,7 | 23 | 1,7 |
| E4 | 127 | 3,2 | 119 | 4,6 | 8 | 0,6 |
| D3 | 523 | 13,3 | 362 | 14,0 | 160 | 11,9 |
| D4 | 386 | 9,8 | 386 | 14,9 | 0 | 0,0 |
| D1 | 316 | 8,0 | 263 | 10,1 | 53 | 4,0 |
| D1s2 | 27 | 0,7 | 26 | 1,0 | 2 | 0,1 |
| I3 | 426 | 10,8 | 144 | 5,6 | 282 | 21,0 |
| I2s1 | 116 | 2,9 | 107 | 4,1 | 9 | 0,6 |
| I5s10 | 96 | 2,4 | 93 | 3,6 | 3 | 0,2 |
| I8 | 35 | 0,9 | 6 | 0,2 | 29 | 2,2 |
| C3 | 279 | 7,1 | 63 | 2,4 | 216 | 16,1 |
| C4s | 195 | 4,9 | 79 | 3,0 | 116 | 8,6 |
| CV | 260 | 6,6 | 20 | 0,8 | 239 | 17,8 |
| ZNAE | 188 | 4,8 | 25 | 0,9 | 163 | 12,1 |
| B4 | 58 | 1,5 | 53 | 2,0 | 5 | 0,4 |
| B3s | 6 | 0,2 | 6 | 0,2 | 0 | 0,0 |
| B3 | 5 | 0,1 | 5 | 0,2 | 0 | 0,0 |
| S4 | 33 | 0,8 | 33 | 1,3 | 0 | 0,0 |
| **المجموع** | **3937** | **%100** | **2592** | **%65,8** | **1345** | **%34,2** |

**المصدر: تصميم التهيئة سنة 2013 +عمل ميداني سنة 2025.**

أما فيما يتعلق بالمجالات غير المنجزة، فيُلاحظ أن أغلبها يتركز في الجنوب، حيث تسود الأراضي الفلاحية، إلى جانب بعض المناطق الممنوعة من البناء وفقا لما حدده تصميم التهيئة، ورغم ذلك، فقد ظهرت تجمعات سكنية وتجزئات عمرانية في مناطق غير مخصصة للبناء، متضمنة تجهيزات تعليمية ورياضية، وهو ما يمثل خرقا واضحا للقوانين التنظيمية كفرضية أولى، أو لكون هذه المناطق قد تم فتحها في وجه التعمير عبر رخص الاستثناء كفرضية أخرى.

وكذلك الأمر بالنسبة للمساحات الخضراء المبرمجة التي لم يتم تنزيلها على أرض الواقع، باستثناء جزء بسيط منها ، ناهيك عن البقع المتناثرة من المجال المبني في الجنوب التي تتخلل المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية، وهو ما يعكس استمرار الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية ولو بشكل بطيء، مما يوضح مدى اتساع الفجوة بين توقعات تصميم التهيئة والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع، حيث لم يتم الالتزام بشكل كامل بمقتضيات هذا تصميم التهيئة.

وبالعودة إلى المساحة غير المُنجزة (34%) أي التي لم يتم تنزيلها على أرض الواقع وفقا لما نص عليه تصميم التهيئة لسنة 2013، يتبين أن الأراضي الفلاحية تستحوذ على النسبة الأكبر (57%) من الاستعمالات غير المطابقة، مما يعكس بطء تحولها إلى مناطق عمرانية، وذلك إما بسبب قيود قانونية أو ضعف الاستثمار في البنية التحتية، تليها مباشرة الأراضي العارية (26%)، التي رغم كونها احتياطيا عقاريا مهما، إلا أنها غير مستغلة بشكل منظم، مما يستدعي إعادة برمجة استخدامها لتلبية حاجيات التوسع العمراني واستيعاب الطلب السكني المتزايد. في حين يُمثل السكن غير القانوني (9%) تحديا كبيرا، حيث يشمل كلا من السكن العشوائي والسكن الصفيحي، مما يعكس ضعف مراقبة المجال العمراني وضرورة وضع برامج تأهيل وإدماج فعالة، في المقابل، يشكل المجال الذي لازال في طور الإنجاز (4%) كَمساحات مخصصة بالأساس لسكن العمارات، لكنها لا تزال غير مكتملة، مما جعلها تصنف ضمن المجالات غير المطابقة نظرا لعدم استكمال أشغال البناء واتخاذ شكلها النهائي.

**الشكل رقم 6: استعمالات الأرض غير المطابقة للتنطيق الوظيفي المُدْرَج في تصميم التهيئة سنة 2013:**

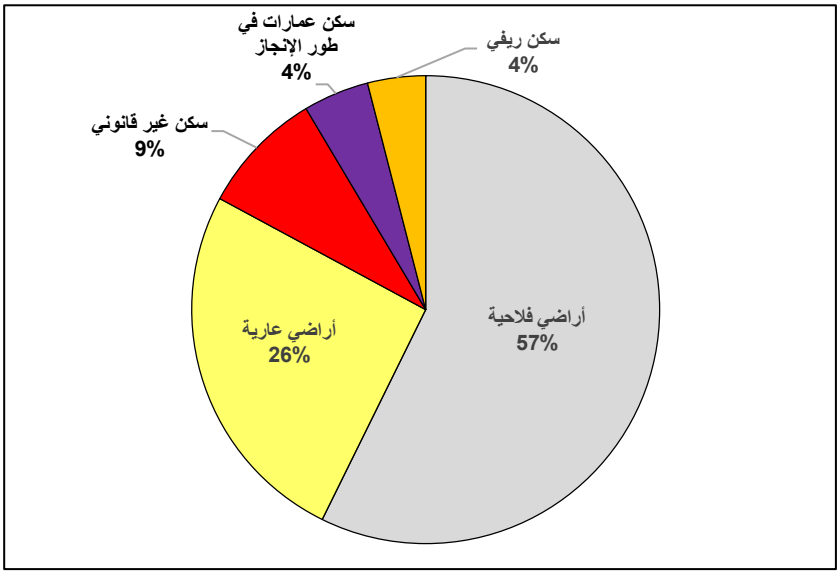


**المصدر: عمل ميداني سنة 2025.**

وبناء على هذه المعطيات، يظهر أن تنزيل توقعات تصميم التهيئة لم يتم بالشكل المطلوب، رغم فتح مناطق جديدة للتعمير، خصوصا في الجنوب، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور بؤر جديدة للسكن العشوائي وغير القانوني، لذلك، تبرز الحاجة إلى تعزيز آليات المراقبة الحضرية، ومنع استغلال الأراضي العارية في أنشطة لا تتوافق مع التصميم المديري، باعتباره وثيقة قانونية مُلزمة تهدف إلى ضمان تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

**2-3-2- مدى التطابق بين التجهيزات العمومية المبرمجة والحالية بمقاطعة عمالة عين الشق سنة 2025:**

عند مقارنة وضعية التجهيزات العمومية بين توقعات تصميم التهيئة لسنة 2013 والواقع الحالي لسنة 2025، يمكن تصنيف هذه التجهيزات إلى ستة أصناف رئيسية، تعكس درجات مختلفة من الإنجاز والالتزام بتوقعات التصميم السابق.

**جدول رقم 5: الوضع الكمي لأصناف التجهيزات العمومية المُدرجة في التصميم والتجهيزات الحالية لسنة 2025:**

| أصناف التجهيزات | الموجودة قبل 2013 | المُنجزة بعد 2013 | المُبرمجة وغير المُنجزة | كانت قبل سنة 2013 وتمت إزالتها | غير مُدرجة في تصميم 2013 وموجودة سنة 2025 | الموجودة سنة 2025 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليمية | 52 | 8 | 34 | 1 | 2 | 61 |
| الصحية | 18 | 3 | 7 | 2 | 1 | 20 |
| الإدارية | 28 | 1 | 1 | 0 | 3 | 32 |
| الأمنية | 5 | 3 | 2 | 0 | 4 | 12 |
| التجارية | 13 | 0 | 2 | 1 | 6 | 18 |
| الدينية | 41 | 5 | 7 | 0 | 9 | 56 |
| السوسيوثقافية | 25 | 4 | 12 | 1 | 1 | 29 |
| الرياضية | 8 | 1 | 7 | 0 | 13 | 22 |
| التقنية | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 2 |
| آخر | 2 | 0 | 6 | 1 | 0 | 1 |
| **المجموع** | **193** | **26** | **78** | **6** | **39** | **253** |

**المصدر: تصميم التهيئة سنة 2013 +عمل ميداني سنة 2025.**

ومن هذا المنطلق، ترتبط الوضعية الأولى لهذه التجهيزات، بالتجهيزات الموجودة قبل سنة 2013، والتي تشمل 213 تجهيزا كانت موجودة قبل المصادقة على التصميم سنة 2013، حيث كانت الأهمية فيها للتجهيزات التعليمية، ثم تليها التجهيزات الدينية، ثم الوضعية الثانية، المرتبطة بالتجهيزات المُنجزة بعد سنة 2013 وفقا لتصميم التهيئة، والتي بلغت 26 تجهيزا جديدا بنسبة 25% بناء لما تمت برمجته في تصميم التهيئة، مع استمرار هيمنة التجهيزات التعليمية على باقي الأصناف، حيث يعكس هذا الرقم المحدود نسبة إنجاز ضعيفة مقارنة بما كان مخططا له، مما يثير تساؤلات حول أسباب التأخر أو العوائق التي حالت دون تنزيل باقي التجهيزات، وكذا مآل مواقعها.

أما الوضعية الثالثة فترتبط بالتجهيزات المُبرمجة ولكن غير المنجزة، حيث يتعلق هذا الصنف بـ 78 تجهيزا تمت برمجته في تصميم التهيئة، بنسبة 75% من مجموع ما تمت برمجته في التصميم، لكنه لم يُنفَّذ لأسباب مختلفة، قد تتعلق بعدم الحاجة الفعلية لهذه التجهيزات، أو بهدف الاحتفاظ بالوعاء العقاري المخصص لها للسنوات القادمة، والملفت في هذه الفئة أن 34 تجهيزا منها تنتمي للخدمات التعليمية فقط، مما يطرح تساؤلات حول مصير هذه المواقع، هل سيتم الاحتفاظ بها لإدراجها في تصاميم التهيئة المستقبلية؟ أم أنها ستعود إلى أصحابها بأحقيتهم في استرجاع عقاراتهم في إطار تفعيل مقتضيات المادة 28 من القانون 012-90 المتعلق بالتعمير، خاصة بعد صدور الدورية رقم 20469 بتاريخ 10

ديسمبر 2012، والتي أكدت على ضرورة تفعيل تمكين الملاك من استرجاع التصرف في عقاراتهم دونما انتظار تصميم تهيئة جديد مع إمكانية مطالبتهم بالتعويض عن الحرمان من الاستغلال.

في حين تتعلق الوضعية الرابعة بالتجهيزات التي كانت قائمة قبل تصميم التهيئة لسنة 2013، لكنها أُزيلت لاحقا، ما أدى إلى جعل مواقعها عبارة عن أراضي عارية داخل المقاطعة، وبالتالي احتياطي عقاري مهم، يمكن استغلاله في تخطيط التصاميم المقبلة، خاصة في ظل المساحة المهمة التي يشكلها، حيث يبرز موقع خيرية عين الشق القديم ضمن أهم التجهيزات التي تمت إزالتها.

بالإضافة إلى وضعية التجهيزات غير المدرجة في تصميم التهيئة أو أنه تم تغيير مواقعها المبرمجة في التصميم أثناء إنشائها مما جعلها موجودة على أرض الواقع وغير واردة في التصميم، حيث يتعلق الأمر بـ39 تجهيزا، والتي كشف عنها الجرد الميداني لسنة 2025 ومعطيات تصميم التهيئة لسنة 2013، الذي لم تكن مُدرجة فيه، لكنها أُنشئت لاحقا بشكل متفرق داخل المجال الحضري للمقاطعة، مما يجعل هذا الواقع يطرح عدة تساؤلات: لماذا تم إنشاء هذه التجهيزات رغم التخلي عن 78 تجهيزا كان مخططا لها في تصميم التهيئة؟ وهل تم تحويل مواقع بعض التجهيزات المبرمجة إلى أماكن أخرى بناء على الحاجة إلى ذلك؟ أم أن بعض المناطق التي كانت ممنوعة من البناء قد فُتحت للتعمير لاحقا، مما فرض معه إنشاء تجهيزات أخرى جديدة؟

وأخيرا التجهيزات الحالية التي وصلت إلى 253 والتي تميزت بالتنوع على مستوى الأصناف والتركز على مستوى التوزيع المجالي، خاصة في شرق وغرب المقاطعة، في حين تشهد المجالات الوسطى والجنوبية نُذرة في هذه الأصناف من جهة وضعف كثافتها من جهة أخرى، وهذا راجع إلى نوعية السكن الفردي في الوسط وضعف الكثافة السكانية في الجنوب الناتجة بدورها عن ضعف المجال المبني وانتشار الأراضي الفلاحية والعارية بهذه المجالات.

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أنه من بين الحالات التي تثير التساؤل، هو الجنوب الغربي للمقاطعة، الذي كان قد حدده تصميم التهيئة كمجال ممنوع فيه البناء، إلا أن الواقع الحالي يكشف عن ظهور تجمعات سكنية وتجزيئات عمرانية، تتخللها تجهيزات تعليمية ورياضية وأمنية، هذا التغيير غير المتوقع يفتح باب النقاش حول سبب السماح بالبناء والتوسع العمراني في مناطق كانت غير مخصصة للبناء، خصوصا أن هذا التصميم مُلزم لجميع الهيئات العمومية كانت أم الخصوصية.

وخلاصة القول أن هذه الوضعيات في ارتباطها بتوقعات تصميم التهيئة للمقاطعة تعكس تفاوتا كبيرا بين ما كان مخططا له وما تحقق فعليا، حيث لم يتم الالتزام باختيارات هذه الوثيقة بشكل صارم، مما أدى إلى إلغاء بعض التجهيزات، وإنجاز أخرى غير مبرمجة، وتحويل مواقع بعضها إلى أماكن غير متوقعة (بقع للمجال المبني بمجالات ممنوع فيه البناء حسب تصميم التهيئة)، هذه الاختلالات تستوجب إعادة تقييم سياسات التخطيط الحضري لضمان التوازن بين احتياجات السكان والتوسع العمراني، واحترام القوانين المنظمة لاستعمال الأرض والتجهيزات العمومية.

**خاتمة عامة**

أظهر تحليل تصميم التهيئة لمقاطعة عين الشق لسنة 2013 مقارنة بالواقع الحالي لسنة 2025 مجموعة من الفجوات المهمة بين ما كان مبرمجا وما تحقق فعليا، فعلى مستوى التنطيق الوظيفي وصلت نسبة الإنجاز إلى 66%، في حين شكلت النسبة المتبقية مجالا لانتشار السكن الريفي والأراضي الزراعية والعارية، أما على مستوى التجهيزات العمومية، فقد أظهرت المعطيات تعدد وضعيات هذه التجهيزات، والتي لم يتم تنزيلها على أرض الواقع بالشكل المطلوب. بالإضافة إلى ذلك، رُصدت تحولات غير متوقعة في بعض المناطق المصنفة كمجالات ممنوعة من البناء، لنجدها قد بدأت تتوسع على حسابها تجزئات سكنية وكذا التجهيزات المرافقة لها، وبناء على هذه المعطيات، يتضح أن تنفيذ تصميم التهيئة

لعمالة مقاطعة عين الشق لم يكن مطابقا بشكل صارم للتوقعات المحددة، حيث تم تسجيل تقدم متفاوت بين القطاعات المختلفة.

وعلى الرغم من تحقيق نسبة إنجاز مقبولة في القطاعات، إلا أن تنفيذ تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2013، لم يتم وفق ما هو مخطط له، مما انعكس سلبا على التوزيع المجالي للتجهيزات واستعمالات الأرض داخل المقاطعة، هذا الواقع المجالي المتباين يفند الفرضية الأولى التي نصت على أن تصميم التهيئة قد واكب الدينامية السكانية والعمرانية للمقاطعة. في المقابل، أكدت المعطيات الميدانية صحة الفرضيتين الثانية والثالثة، واللتين افترضتا أن تصميم التهيئة لم يساير فعليا التطورات الديمغرافية والعمرانية التي عرفتها المقاطعة، حيث يتجلى هذا الخلل في عدم تطابق توقعات التصميم مع الواقع الحالي بالمجال، سواء على مستوى تغطية التجهيزات العمومية، أو على مستوى انسجام استعمالات الأرض مع الحاجيات المتزايدة للسكان.

وفي ضوء ما أفرزته الدراسة من اختلالات في تنفيذ تصميم التهيئة السابق، نوصي بضرورة الإسراع في المصادقة على التصميم الجديد وتحيين مضامينه بما يتماشى مع المستجدات الميدانية، كما يُستحسن إحداث آلية فعالة لتتبع مراحل التطبيق، وكذا العمل على الإشراك الفعلي لمختلف الفاعلين أثناء وضعه، وأخيرا تحفيز الاستثمار خاصة في المجالات المبرمجة لضمان إدماجها ضمن النسيج الحضري بالشكل المطلوب.

## البيبليوغرافيا


- الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024، والنشرة الإحصائية للدار البيضاء الكبرى سنة 2013، بتصرف.
- أحمد أبو القاسم الحسن – عباس سيد أحمد محمد علي، الاستشعار عن بعد واستخداماته في علم الآثار، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس، 2011.
- أحمد المالكي، التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب، تحت إشراف ذ. عبد الله حارسي، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2007-2008، المغرب.
- أمينة أبو حجر، المعجم الجغرافي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، عمان – الأردن.
- بيار جورج، ترجمة د حمد الطفيلي، معجم المصطلحات الجغرافية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2002، بيروت – لبنان.
- دليل الجماعات في ميدان التعمير، سلسلة دليل المنتخب، المديرية العامة للجماعات، وزارة الداخلية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2009.
- عبد الحكيم ابن عاشور – ذ. أيمن فلاق، 2019، الجهوية والحكامة والتنمية الترابية بالمغرب – إشكالية التصور وتحديات التنزيل، الطبعة الأولى، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر ، أكادير – المغرب.
- عبد السلام ابن زاهر، تقييم الأعمال الخرائطية في الدراسات التشخيصية لمخططات توجيه التهيئة العمرانية، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الثالث/العدد الثاني عشر، الصفحات 244-261، سنة 2021.
- عبد السلام ابن زاهر، دور التجهيزات العمومية بمدينة الدار البيضاء في الهيكلة المجالية والتأطير الاجتماعي حالة تجهيزات التعليم العمومي الابتدائي والثانوي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، تحت إشراف ذ. المصطفى الشويكي، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق بالدار البيضاء، السنة الجامعية 2013-2014، المغرب.
- عبد السلام ابن زاهر، مكونات الخريطة الجغرافية الموضوعاتية وقواعد إنتاجها، سنة 2023، منشورات مختبر المجال، الإعداد والبيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق – جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، المغرب، الصفحات 20-59-52، بتصرف.
- عبد الله اتهومي، عين الشق الحي النواة والامتداد، تقديم ذ محمد مكسي، مطبعة AXIOREP، الطبعة الأولى سنة 2021، المغرب، الصفحات 94-166-168-178-194، بتصرف.
- عبد المجيد هلال، 2018، الجغرافيا إزاء تعدد استخدامات الخرائط في ظل العصر الرقمي المغرب مثالا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، الصفحات 285-301

- عبد المجيد هلال، 2018، وثائق التخطيط الحضري بالمغرب بين إشكالية التصور والتنزيل وتحديات التنمية المجالية، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 22، الصفحات 145-152
- عبد الوهاب خنوس، وديع مدهوم، اسماعيل خياطي، إشكالية التهيئة الحضرية بمدينة الجديدة بين الثابت والمتحول، مجلة الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري الأفريقي والمتوسطي (AMJAU)، المجلد السادس/العدد الثاني عشر، الصفحات 19-38، دجنبر 2024.
- القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413- 15 يوليوز 1992، ص 887.
- محمد دحماني، 2024، أساسيات الخرائطية الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية تطبيقات باستخدام برنامج QGIS، الطبعة الأولى، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر ، أكادير – المغرب.
- يوسف ايتخدجو، عبد الغني الدباغي، التخطيط الحضري بالمغرب: الواقع والرهانات نموذج المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الخامس/العدد السادس، الصفحات 134-154، ماي 2021.
- Abdelmadjid HILAL: Sidi Ali Ben Hamdouch à la périphérie d'Azemmour: Entre déficience en termes d'équipements et exigences d'urbanisme durable – Revue Espace Géographique et Société Marocaine – n° 33-33, Avril 2020 – p385-402
- Grand dictionnaire encyclopédique Larousse. Tome 6, édition complète. Libraire larousse.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الواحد الثلاثون
حزيران– يونيو 2025
ISSN 2569-734X

# سياقات سياسة التخطيط العمومي للقطاع السياحي بالمجال المتوسطي: حالة سياسة التخطيط السياحي بالمغرب

# Contextes de la politique de planification publique du secteur touristique à l'espace méditerranéen.

## Cas d'une planification touristique au Maroc

*رشيد الوكريمي، **جميلة السعيدي

*طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر دينامية المجال والمجتمع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية – جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب
rachidelouakrimi@gmail.com

**أستاذة التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية – جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب

**ملخص**

غداة الاستقلال، عمل المغرب جاهدا لبناء صرح متين وأرضية صلبة لقطاع طاله الإهمال، ونقصد في هذا السياق القطاع السياحي الذي يعتبر من القطاعات الواعدة لما له من تأثير إيجابي على حاضر ومستقبل البلاد، فالمغرب من البلدان التي تزخر بمقومات جذب سياحية طبيعية و حضارية على درجة كبيرة من الأهمية، سيما موقعه الجغرافي الذي يعد بمثابة صلة وصل بين القارة الافريقية و القارة الأوربية، ورصيد ثقافي وتراثي مهم، مما أضفى على هذا البلد جاذبية خاصة من قبل السياح الو افدين عليه من مختلف الجنسيات، حيث احتلت الأنشطة السياحية منذ سنين مكانة متميزة وهامة ضمن المخططات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعمل الدولة على توسيع الطاقة الاستيعابية لوحداته الفندقية، وتحسين مستوى الخدمات بهذه الهياكل السياحية لتلبية الطلب الحالي والمرتقب على منتجه السياحي بغرض استقطاب المزيد من السياح ووضع المغرب ضمن الوجهات السياحية العالمية وجعله في مستوى منافسة البلدان السياحية في المنطقة المتوسطية وفي العالم، وعليه فإن هذه الورقة العلمية تتناول وفق مقاربة جغرافية رصد أهم محطات التخطيط السياحي بالمغرب منذ الاستقلال ومكانة القطاع السياحي ضمن مخططات الدولة.

**Résumé**

Après l'indépendance, le Maroc a travaillé dur pour construire une base solide et un terrain solide pour un secteur négligé. Dans ce contexte, nous entendons que le secteur du tourisme est un secteur qui a un impact positif sur le Le Maroc est l'un des pays qui a des ressources essentielles soit naturelles ou culturelles. présent et l'avenir du pays. qui sert de lien entre le continent africain et le continent européen et une En particulier sa situation géographique importante richesse culturelle et patrimoniale, Les activités touristiques occupent depuis des années une place L'État s'est efforcé d'augmenter la capacité de ses unités distincte et importante dans le plan économiques et social,

**hôtelières et d'améliorer le niveau de services dans ces structures touristiques pour répondre à la demande actuelle et anticipée de son produit touristique afin d'attirer plus de touristes et de placer le Maroc parmi les destinations touristiques du monde et l'amener au niveau de la concurrence des pays touristiques de la région méditerranéenne et du monde.**

**كلمات مفتاحية السياحة – التنمية السياحية – المخططات الاقتصادية – التخطيط السياحي.**

**تقديم**

يندرج النشاط السياحي اليوم ضمن أهم الأنشطة الاقتصادية في مختلف البلدان، وذلك لكثافة الأعداد البشرية التي تطمح لقضاء العطل السياحية بفترات متفاوتة، وهو الأمر الذي خلق دينامية غير مسبوقة في هذا القطاع، وذلك بفعل الطفرة التي عرفتها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأهمية الإعلام السياحي، وكلها عوامل ساهمت بشكل كبير في التأسيس لقفزة سياحية عالمية متفردة حولت السياحة إلى نوع من أنواع التجارة والاستثمار العالي الأرباح، فقد أصبحت صناعة رئيسة على الصعيد العالمي تتمتع بموقع استراتيجي ضمن اقتصاديات الدول، لما لها من فائد هامة كتخفيفها من حدة البطالة وتحسين مستوى الناتج الوطني الخام، وعليه فمختلف الفاعلين والمنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية تعتبر هذا القطاع بمثابة مصدر لخلق الثروة وجلب النقد الأجنبي، مما جعل منه صناعة سياحية مزدهرة تهدف إلى منح دفعات إضافية للنشاط الاقتصادي من خلال تشجيع القطاعات ذات العلاقة بالسياحة ومنه خلق تنمية محلية تعود بالنفع على الساكنة المحلية.

وعلى الصعيد الوطني فقد عرف القطاع السياحي حركية تستأثر بالاهتمام منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ومع توالي السنوات تحول إلى عامل أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحفزا لإنعاش الاستثمار السياحي بكل المجالات الترابية بالمغرب، وتوزيعها بشكل عادل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال السنوات الأخيرة سعى القائمون على تدبير السياحة بالمغرب إلى الرفع من تثمين القطاع السياحي وذلك بإدراجه ضمن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من إيجابيات على الفضاءات السياحية المستقطبة، وفي هذا الإطار سندرج في هذه الورقة تقديما لمعنى التخطيط السياحي وأهدافه ومقارباته، وعلاقة هذا النوع من التخطيط مع باقي القطاعات الاقتصادية، ثم الوقوف عند بعض مظاهر السياسة السياحية بالمغرب وأهم محطاتها التاريخية.

## 1- إشكالية الورقة وأهدافها

### 1-1 الإشكالية

تستهدف هذه الورقة الإجابة على الأسئلة الإشكالية التالية:

- ما هو التخطيط السياحي؟
- وما هي أهداف التخطيط السياحي؟
- وما العلاقة التي تربط بين التخطيط السياحي مع باقي القطاعات الاقتصادية؟
- ما هي سياقات ومسارات التخطيط السياحي بالمغرب؟
- وما نتائج هذه السياسة على التنمية والتنمية السياحية على وجه الخصوص؟

### 1-2 الأهداف

- تعرف معنى التخطيط السياحي وأهدافه.
- إبراز العلاقة بين التخطيط السياحي مع باقي القطاعات الاقتصادية.
- رصد السيرورة التاريخية لسياسة التخطيط السياحي بالمغرب.
- الوقوف عند أهم أهداف كل مخطط على حدة ونتائجه.
- تقييم عام للسياسة السياحية بالمغرب.

## 2- المنهجية

اعتمدنا في إنجاز هذه الورقة العلمية على منهج وصفي وتحليلي وفق مقاربة جغرافية وبليوغرافية حاولنا فيها رصد أهم المحطات التي مر بها التخطيط السياحي بالمغرب.

## 3- تحديد مفاهيمي للتخطيط السياحي

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تنبؤية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية[61].

وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد، لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية في إطار مقاربة تشاركية بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي . بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية، والمستهلكين لهذه الخدمات ( السياح )، والمجتمع المضيف للسياحة . بدءا من

[61] الروبي نبيل(1987): *التخطيط السياحي*، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص 65.

مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحة، وحتى يكون التخطيط في القطاع السياحي ناجحا لابد من توفر الشروط التالية :

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من التخطيط التنموي للدولة.
- أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- أن تكون هذه الصناعة جزءاً من قطاعات الإنتاج في للدولة.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.
- أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعمومي في عملية التنمية.
- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

### 1-2 علاقة التخطيط السياحي بباقي القطاعات

إضافة الى الشروط المطلوب توفها في لتخطيط السياحي، فتحقيق أهداف هذا التخطيط يستلزم ربط السياحة بمجموعة من القطاعات الأخرى المؤثرة في إطار أربع علاقات تفاعلية وهي كالتالي:

#### أ-علاقة التخطيط بالنشاط الاقتصادي

نجاح النشاط السياحي في أي منطقة جغرافية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستويات الأنشطة التي يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق زيادة متواصلة في الدخل الفردي وتنمية الاقتصاد المحلي.

#### ب -علاقة التخطيط بالبيئة

نجد أن السياحة والبيئة هي نفس الشيء، على اعتبار أن التدفق السياحي يرتبط بعوامل الاستقطاب السياحي المتمثلة في المناخ والمظاهر البيئية الطبيعية والشواطئ وغيرها، أو في عوامل استقطاب من صنع الإنسان كالمناطق التاريخية الأثرية والحضارية وغيرها، وهنا تبدو نقطة هامة تتعلق بضرورة الحفاظ على هذه المقومات.

#### ج -علاقة التخطيط بالقادمين إلى المنطقة السياحية

من الأمور المهمة في هذا الإطار تكوين المرشدين ووعي الساكنة المحلية لتزويد السائحين بالمعلومات التي تتيح لهم المتعة والراحة، فإن تظافر كل من الإمتاع النفسي والإثراء الذهني، يجعل السائح أكثر رغبة في زيارة المنطقة مرة أخرى.

#### د-علاقة التخطيط بجلب العملة الصعبة

إذا كان التخطيط يهدف إلى زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة الأجنبية، فإن نجاح التخطيط السياحي يقاس بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة بمدى قدرته على زيادة النقد الأجنبي إلى الدولة، سواء من خلال عائدات السياحة الدولية أو من خلال استيراد رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار السياحي.

**2-2 أهداف التخطيط السياحي وأهميته**

يلعب التخطيط السياحي دورا بالغ الأهمية في تنمية القطاع السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في تدبير الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد.

التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الفاعلين في القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط، لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة، وعموما فإن التخطيط السياحي يساعد ضبط مجموعة من العناصر، وكمثال على أهمية يمكن ذكر ما يلي:

- ✓ يساعد التخطيط للتنمية السياحية على تحديد وصيانة المقومات السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.
- ✓ يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.
- ✓ يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها.
- ✓ يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير، وتكون متاحة للجميع.
- ✓ يساعد على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وينعكس ذلك على تنمية المجتمع والدولة عموما، كما يقلل من سلبيات السياحة خاصة في مجال البيئة.
- ✓ يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية عن طريق إنشاء الأجهزة ولهياكل والمؤسسات لإدارة النشاط السياحي.

- ✓ يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط. والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.

**4- الوضعية السياحية لمغرب ما قبل الاستقلال**

منذ حصول المغرب على الاستقلال، عمل جاهدا لبناء صرح متين وأرضية صلبة لقطاع طاله الإهمال، ألا وهو القطاع السياحي، إذ يعتبر من القطاعات الواعدة لماله من تأثير ايجابي على مستقبل هذا البلاد.

المغرب من البلدان التي تتصف بمقومات استقطاب سياحية طبيعية و حضارية علي درجة كبيرة من الأهمية، سيما موقعه الجغرافي الذي يعد بمثابة همزة وصل بين القارة الإفريقية و القارة الاوربية، وزخم ثقافي وتراثي مهم، مما جعل من البلاد ذي جاذبية خاصة بالنسبة للوافدين عليه من مختلف الجنسيات، وقد كان سعي المغاربة بارزا في تطور البنية التحتية اللازمة لهذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى، حيث احتلت الانشطة السياحية منذ سنين مكانة متميزة وهامة، ضمن المخططات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسساته الفندقية، وتحسين مستوى الخدمات بهذه الهياكل السياحية لتلبية الطلب الحالي والمرتقب على منتوجه السياحي من أجل استقطاب المزيد من السياحة الدولية وجعلها في مستوى منافسة البلدان السياحية في المنطقة وغيرها من الفضاءات السياحية المستقطبة.

ولإدراك الظروف الحالية التي تحيط بتطور القطاع السياحي، يستلزم على الأقل تقدير العودة إلى فترة ما قبل الاستقلال، ففي السنوات الأخيرة من عهد الحماية لم تكن في المغرب تلك الصناعة السياحية بالمعنى الحديث، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خصوصاً كانت متردية، مما جعل الأجانب الذين كانوا يفدون إلى المغرب لم يكن بغاية السياحة على وجه العموم، إذ كانوا من أصحاب المصالح أو خدمة للمستعمر، أو بدعوة من أصحابهم المستوطنين لقضاء أيام في ضيافتهم، الشيء الذي لم يجعل السياحة تحققا شيئا ولم تكن بالشكل المتعارف عليه حاليا.

حاولت سلطات الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب منذ استقرارها على تنظيم قطاع السياحة، حيث صدر بتاريخ 1918/05/28 قرارا موقعا من طرف المقيم العام يتعلق بضرورة تنظيم القطاع السياحي،[62] حيث أوكل هذا القرار للمكاتب الاقتصادية التابعة لمديرية الفلاحة والتجارة والاستعمار مهمة دراسة كل المسائل المتعلقة بالقطاع السياحي سواء داخل المغرب أو بينه وبين الخارج، والبحث عن كل السبل الكفيلة بتنمية القطاع واقتراح كل المساطير والإجراءات الهادفة إلى تحسين شروط تنقل وإقامة الزوار.

[62] Daoudi abderrahime (1994): L'organisation et la réglementation du tourisme au maroc, Edition benni, Rabat,p32

وخلال هذه الظرفية التاريخية من الحماية اقتصرت حركة توافد السياح على عائلات المعمرين والموظفين والعسكريين لسلطات الإقامة العامة الفرنسية وكذلك الاسبانية إضافة إلى أسر جنود الحلفاء المتمركزين بالمغرب من أمريكيين وبريطانيين، وهكذا ستشهد هذه الحقبة بداية مرحلة تشييد بعض الفنادق الكبرى كفندق " المامونية بمراكش، فندق القصر الجامعي بفاس، فندق باليما بالرباط وفندق المنصور بالدار البيضاء، وانخرطت في بنائها شركات كبرى كالشركة البحرية Paquet التي قامت ببناء السلسلة الفندقية " مرحبا" على الواجهة الأطلنتية بكل من الدار البيضاء والجديدة وآسفي وأكادير، وكانت الغاية من وراء هذه الخطوة هو ضمان مقرات مريحة للأوربيين وضمان انخراط رجال الأعمال الأوربيين في الاستثمار بالقطاع السياحي، ونظرا للإمكانيات والمؤهلات السياحية التي يزخر بها المغرب، قام المعمرون في المجالات الريفية ببناء مآوي ونزل خاصة بالأطلس المتوسط لإيواء السياح العابرين.[63]

إن السياسة المتبعة في تلك الفترة في عمومها هي توطين الأجانب، وهذا ما يؤشر على عدم النهوض بالقطاع السياحي آنذاك، كذلك ضعف السياحة من خلال عدد الأسرة المتوفرة التي لم تتجاوز حينها 5000 سرير، وتترجم كذلك انعدام أي تشريعات واضحة خاصة تهتم بهذا القطاع، وان أغلب الفنادق كانت مهمتها إيواء جنود المستعمر خاصة بالأقاليم الجنوبية الشرقية ماعدا فندقين "المامونية"ءبمراكش 1923 و فندق" الجامعي بفاس"1930، ومن معيقات السياحية كذلك في هذه الفترة الواقع الاجتماعي الذي يعاني من استفحال الفقر والبطالة، إضافة إلى غياب الخبرة لدى الدولة في هذا المجال، وهذا ما سيكون له أثر سلبي حتى بعد الاستقلال، إلى جانب النظرة للسياحة و لمفهوم السياحة التي كانت سائدة باعتبارها خاصة بالطبقة الغنية الأجنبية أو الوطنية.

### 5- المخطط الثنائي 1958-1959

ظهر التخطيط الاقتصادي عموما خلال فترات الحماية الفرنسية، خاصة عندما وضعت الإقامة العامة مخططا رباعيا ما بين سنة 1954 و1967، ثم أعقبه برنامج ثنائي 1958 – 1959 بعد الاستقلال، وفي هذه الظرفية ركز المغرب على قطاعات الفلاحة والتصنيع وتكوين ومغربة الأطر، إلا أن هذين المخططين كانا في عداد التجريب فقط، لأن التخطيط الاقتصادي لم يبدأ بشكل فعلي وجدي إلا بعد سنة 1959 حين تم إعداد المخطط الخماسي ما بين سنة 1960 و1964، حينها ستظهر البوادر الأولى بوضع القطاع السياحي ضمن أولويات الدولة المغربية.[64]

[63] بوريش محمد (2010): السياسة السياحية الوطنية ورهانات 2010، بحث نهاية الدراسة بسلك التكوين في التدبير الإداري، ص 4-5.
[64] عبد الله حسن زهير (1991): القطاع السياحي بالمغرب، الواقع والآفاق، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، شركة البيادر للنشر والتوزيع، ص 24-31.

### 6- السياحة غداة مرحلة الاستقلال: المخطط الخماسي :1960-1964

كانت البنية الاقتصادية خلال حقبة الحماية تقوم بحسب حاجات المعمرين الأجانب، على أساس الاقتصاد التكميلي للدولة المستعمرة وإبقاء المغاربة ضمن بنيتهم الاقتصادية التقليدية، ومع بداية الستينات ظهرت ملامح إيجابية لبناء مغرب قوي وحديث بغاية القطع مع كل ما له صلة بالاستعمار، حيث تم وضع مخطط خماسي ما بين سنة 1960 و1964، وتستهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإقرار برنامج الإصلاحات الأولية، وذلك بوضع مخطط الإصلاح الزراعي والعمل على التصنيع باعتبار الصناعة الثقيلة النواة الأولى لإقلاع هذا القطاع والمحرك الأساس لبقية القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى إصلاح هياكل الدولة وتكوين الأطر الوطنية عن طريق سياسة تعليمية واسعة.[65]

### 7- المخطط الثلاثي 1965-1967

كان وعي الدولة المغربية كبيرا بأهمية المقومات والإمكانيات التي تزخر بها البلاد، وقدرتها على الإسهام الإيجابي في تنمية الاقتصادي الوطني، غير أنه لم يتم التفكير لأول مرة في رسم سياسة سياحية إلا مع بداية سنة 1965 التي شهدت إحداث حقيبة وزارية تعنى بشؤون التنمية السياحية وتبني المخطط الثلاثي لسنة 1965 و1967 الذي أدرج القطاع السياحي ضمن أولويات الحكومة في التنمية فرضتها حاجة المغرب للنقد الأجنبي لتأمين تمويل التجهيزات الأساسية وإنماء الاقتصاد الوطني وتوفير فرص الشغل للعمالة الشابة، والرغبة في استثمار المقومات السياحية الهامة وتوظيف عامل القرب من القارة الأوربية، كما أن مردودية السياحة بعدد من البلدان المتوسطية ودورها التنموي خاصة في رواج القطاع التجاري في إسبانيا كمثال، زادت من دعم الطابع الأولي للسياحة بالبلاد عبر هذا المخطط الثلاثي الذي جعل من السياحة تحظى بأهمية بالغة تمت ترجمتها إلى أوراش عمومية، حيث لعبت الدولة دور المنعش السياحي وذلك بإنجاز عدد من المشاريع العمومية الكبرى بمناطق الاستقطاب السياحي التي شكلت ما عرف بمناطق ذات الأولوية وعددها ستة وهي: طنجة - ما بين تطوان ورستينكا سمير- الحسيمة – أكادير – الجنوب – مدار المدن التاريخية العتيقة.[66]

### 8- المخطط الخماسي 1968-1972

وضعت الدولة مخططا اقتصاديا خماسيا ما بين سنة 1968 وسنة 1972، واعتبر أول مخطط عملي عرفته البلاد وذلك بلعب الدولة دورا مهما في تمويل مشاريعه، كما حقق أهدافا يمكن وصفها أنها فاقت التوقعات المنتظرة، وذلك بتحقيق

[65] زهرو رضوان (2010): مقال بعنوان: رهانات وتحديات، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 2-3

[66] بوريش محمد (2010): السياسة السياحية الوطنية ورهانات 2010. بحث نهاية الدراسة بسلك التكوين في التدبير الإداري، ص 5

زيادة في الإنتاج الداخلي الإجمالي ببلوغ ما يقارب 28% في فترة سنوات المخطط الخمسة، ويمكن توضيح بعض المتغيرات المتعلقة بنتائج المخطط وفق الجدول التالي[67]:

| | الأهداف | النتائج | النسبة المئوية للمنجزات |
|---|---|---|---|
| عدد المترددين السياحيين سنة 1967 | 700.000 | 500.000 | 71% |
| الاستثمارات الخاصة بالتجهيز الأساسي (بملايين الدراهم) | 57 | 42 | 74% |
| الاستثمارات الفندقية (بملايين الدراهم) | 327 | 295 | 90% |

**الجدول رقم01: خلاصة نتائج المتحصل عليها في المخطط الخماسي ما بين 1968-1972**

### 9- المخطط الخماسي 1973-1977

أعطى المخطط الاقتصادي الخماسي بداية سنوات السبعينات دفعة جديدة للاقتصاد الوطني وذلك بمشروع المغرب لتثمين المعادن المغربية، وقد احتفظ المخطط بالأولويات الثلاثة للمخطط الخماسي السابق وهي الفلاحة والسياحة ومغربة الأطر، ورغم كل هذه الاهتمامات الخاصة بالسياحة غير أن نموها يمكن اعتباره متواضعا إذا أخذنا بعين الاعتبار الظرفية السياسية الوطنية الدولية الصعبة حينها، زد على ذلك ضعف الإعلام والتنشيط السياحي، وعلى العموم فإن أهداف وطموحات المخطط لم يكتب لها التحقق على الوجهة المطلوب، حيث لم يتجاوز عدد المترددين على المغرب خلال سنوات المخطط غير 4.8 مليون سائح، أي ما يمكن وصفه بتحقيق 91% من التقديرات، مقابل ذلك فقد حصل ركود في عدد الليالي التي قضاها السياح بالمغرب، كما أن الطاقة الاستيعابية كانت ضعيفة.

أما بخصوص عدد الأسرة الجديدة المقامة البالغة 12205 سريرا لا تمثل سوى 64% من التقديرات، ويمكن تفسير ذلك إلى تقاعس القطاع الخاص الذي كان من المفترض أن ينجز 78% البرنامج المزمع تنفيذه، أما القطاع العمومي فقد فاق ما كان متوقعا.[68]

---

[67] التخطيط الخماسي (1968-1972): الجزء الأول، قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط بوزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الأطر، ص 18.

[68] مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985): التوجهات والآفاق العامة للتنمية، الجزء الأول، مديرية التخطيط، ص 109-110

**10- المخطط الثلاثي 1978-1980**

استهدف هذا المخطط تحويل القطاع الخاص إلى المنشط الأول للسياحة، ومحاولة تحسين فضاءات الاستقبال وتنويع المنتج السياحي وتقديم الدعم والتشجيع لبرامج الإنعاش السياحي، والرفع من الميزانيات المخصصة لدعم وتسويق المنتج السياحي، وفي إطار هذا المخطط أدركت الدولة أهمية السياحة الداخلية وأهمية تنظيمها، مع وضع توقعات لاستقبال أكثر من 5 ملايين سائح أجنبي عند نهاية المخطط.

**11- المخطط الخماسي 1981-1985**

أتى هذا المخطط بعد إقرار مواصلة القطاع العمومي تقديم المعونة للتجهيزات الأساسية والعمل على ضمان الرصيد العقاري والسياحي والمساهمة في تهيئته وتزويده بالبنيات التحتية الأساسية، كما عرفت هذه الفترة إصدار قانون جديد للاستثمارات السياحية سنة 1983 وخوصصة بعض الوحدات الفندقية العمومية وشبه العمومية وتفويتها للقطاع الخاص بغرض تحسين استغلالها ومردودها، في أفق استقبال 10 ملايين سائح مع نهاية المخطط.

**12- السياسة السياحية ما بين 1986-1987**

يمكن اعتبار هذه الفترة بمثابة مرحلة تصور وتأمل، ولم يكن للسلطات العمومية أي مخطط مرجعي تستند إليه في سياستها السياحية، غير أن تنفيذ بعض البرامج كانت تتم وفق المخطط السابق مع العمل بمقتضيات قانون الاستثمار لسنة 1983.

**13- المخطط السياحي 1988-1992**

استمر العمل في هذه السنوات وفق المقتضيات التي فرضتها سياسة التقويم الهيكلي ومضامين الخوصصة، وكانت الغايات في هذه المرحلة التركيز على تحسين جودة الخدمات السياحية بتكييف العرض السياحي مع الطلب الخارجي، وضمان المردودية الاقتصادية للاستثمارات السياحية بتنويع المنتج السياحي وتوزيعه عبر مختلف جهات المملكة.

وفي هذا السياق فإن الاقتصاديين ومختلف المتخصصين يشيرون بأن السياحة ستصبح دون شك في المستقبل القريب ظاهرة اقتصادية واجتماعية تمارس تأثيرات حاسمة على المجتمع الدولي، حيث ستكون من أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم لاسيما وأننا نلمس تنامي شخصية الفرد وارتفاع رغبات اشباع الحاجات غير المادية، وإذا كان هناك كل هذا الإدراك لأهمية الفعل السياحي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفق هذا التصور، سنعي تماما مركزية الدور الذي يفترض على القطاع الخاص أن يقوم به للحسم في مسألة التنمية السياحية والدولة باعتبارها المدبر الأول للشأن السياحي وخدمته

وذلك بضمان العوامل اللازمة لذلك، سواء من ناحية التدبير الإداري أو الفني أو على مستوى منح الامتيازات، وعليه فإن ما تقوم به من أجل المصلحة الوطنية على صعيد مختلف القطاعات، كما تقوم بشكل أو بآخر بخدمة القطاع الخاص والدفع به للقيام بدوره التنموي.

**14- مخطط 1993-1999**

عرف القطاع السياحي خلال عقد التسعينات ركودا اقتصاديا كبيرا، كما تم تسجيل إخفاقات مختلف المبادرات الخاصة بالرغم من صدور قانون جديد للاستثمارات السياحية منفصل عن قانون الاستثمارات الصناعية لسنة 1960، حيث يستهدف القانون الجديد تغطية كل الميادين التي تدخل في خانة اهتمامات السياحة، مع توجيه المستثمرين طبقا لاختيارات المخططات التنموية الهادفة إلى تحقيق توازن جغرافي عادل للمنجزات السياحية.[69]

وعموما فإن الدولة ومنذ ستينات القرن الماضي قامت بالمبادرة الأولى في تشييد وحدات فندقية على الصعيد الوطني استفادت معها الأقاليم النائية بحصة كبيرة، وتبعت هذه المرحلة عند بدايات الثمانينات إعلان الحكومة للخواص مخططها لخوصصة تلك المؤسسات في مجالات التدبير والتسيير، وتم استئجارها لثلاث مؤسسات فندقية، وبعد 1994 بدأت الدولة في تنزيل الخوصصة بشكل نهائي، ووفق الرؤية الشمولية والدور الذي وكل للسياحة كدعامة أساسية في المخططات التي وضعتها الحكومة في مجال التنمية، فقد أخذ القطاع وجها آخر مختلف تماما والذي تجلى في تنمية قدرات فضاءات سياحية متعددة أمكن استغلالها مما مهد للقطاع الخاص بأن تكون له موطئ قدم في الفعل السياحي بالنظر لما سخر له في تسهيل المساطر القانونية والإدارية المعمول بها في ميدان الاستثمار السياحي مع الامتيازات الضريبية لقانون الاستثمار السياحي على كل الأنشطة التي تستهدف تنمية القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر والإسهام في تنويع منتوجه وتثمينه ودعم الأقطاب السياحية الموجودة وتأسيس أقطاب أخرة جديدة بغاية ترسيخ عدالة جهوية متينة وتحسين العرض السياحي بما يحقق التعريف بكل ما تزخر به البلاد من مؤهلات طبيعية وثقافية وحضارية، مع ما يفرضه ذلك من توفير البنيات السياحية الضرورية، وبفضل هذه الإمكانات والمعطيات صار المغرب تحتل مكانة محترمة ضمن دول الاستقطاب العالمي في مجال السياحة.[70]

[69] بوحفاض ثريا (2009): المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بن سليمان، واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، ص 11

[70] كلمة مندوب السياحة: وقائع ندوة السياحة في الميزان، جامعة مولاي اسماعيل، كلية الآداب والعلوم الانسانية – مكناس، ص 7 - 8

وبحلول سنة 1999 بلغت إيرادات القطاع السياحي ما يناهز 1.8 مليون دولار، في الوقت الذي وصل عدد السياح الأجانب حوالي 2.6 مليون سائح في نفس الفترة، ما يعني تحقيق ارتفاع يقارب 21%، وقد استطاع المغرب أن يتبوأ الرتبة 38 عالميا في السنة المذكورة، ويعود هذا التطور الإيجابي بالسماح بدخول الشركات السياحية الكبرى في سوق السياحة المغربية مع استحضار المخطط الحكومي الرامي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية بحوالي 50 ألف غرفة جديدة بهدف الوصول إلى جذب 10 ملايين سائح بحلول عام 2010.

### 15- مخطط 2000-2004

من أهم غايات هذا المخطط منح نفس جديد للسياحة والرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية المنشودة، وقد تجلى ذلك بوضع هدف دعم المناطق السياحية ذات الاستقطاب الكبير، وإحداث وكالة عقارية سياحية لتوفير الرصيد العقاري السياحي ومحاولة الرفع من الطاقة الإيوائية السياحية وتقوية المنتج المغربي وعرضه في السوق الدولية والسعي نحو الزيادة في عدد الوافدين.

### 16- استراتيجية 2010 (المخطط الأزرق)

قدمت الفدرالية الوطنية للسياحة بتقديم ما أطلق عليه بالبرنامج التعاقدي 2000-2010 contrat programme الحامل لشعار " السياحة رؤية وتحديات وإرادة"، وقد استهدف هذا البرنامج ضخ دماء جديدة في القطاع السياحي وإعطائها نفسا جديدا في محاولة لتحويل المغرب إلى وجهة سياحية دولية ذات استقطاب عالمي.

وفي نفس السياق التزمت السلطات العمومية بالعمل بهذا البرنامج بتخصيص الاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق الأهداف المتوخاة من المخطط، وذلك بخلق التجهيزات الأساسية من طرق ومطارات وموانئ وشبكة توزيع المياه والكهرباء والتطهير...، كما التزمت أيضا بربط المحطات السياحية بالتجهيزات الأساسية الخارجية بمختلف الأسواق السياحية، مع دعم شبكة المواصلات الجوية والبحرية، وفتح الأسواق لترويج العرض السياحي بغرض استقطاب المزيد من الوافدين السياحيين وجلب العملة الصعبة والتخفيف من العطالة في صفوف الفئة النشيطة، ومحاولة مضاعفة استفادة المواطنين من نصيبهم من الناتج الوطني الخام ومحو مديونية الدولة.

لم تقتصر عوامل عدم النهوض بالسياحة بالشكل الذي كان منتظرا خلال المخططات السابقة على الاعتمادات المالية للبرامج التي خطط لها بقدر ما كان ذلك مرتبطا بطبيعة هذا البرامج التي كانت تركز على الكم عوضا عن الكيف، فضخامة المشاريع حط من عمليتها ويصعب تحقيقها، وغالبتها كان مستوردا ولا يتوافق وطبيعة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية للبلاد، مع استحضار غياب الاستفادة من تجارب الدول القريبة وبخاصة الدول المتوسطية بالضفة الشمالية ومن مختلف الدراسات التي تم إجراؤها حول مكامن الضعف في القطاع السياحي.

وقد اعتمدت السياسة السياحية الجديدة 2000-2010 إلى دراسات ومعطيات إحصائية حول خلاصات ونتائج انعكاسات السياسة السياحية بالمغرب خلال العقود الماضية، وأشارت إلى بعض التجارب الدول المتوسطية المنافسة، وعموما فإن هذه السياسة تضمنت في فحواها أهدافا طموحة وواعدة كان أهمها إحداث مجموعة من المحطات السياحية لا سيما في المجالات الساحلية، مع إعادة هيكلة المحطات القديمة، هذا إضافة إلى دعم الوجهات الثقافية لاستقطاب 10 ملايين سائح وجلب 200 مليار درهم من النقد الأجنبي في أفق 2010[71].

## 15 - رؤية 2020 للتنمية السياحية

### 15-1 التزامات استراتيجية رؤية 2020

تتيح هذه الاستراتيجية الجديدة وضع طموحات كبية لتنمية السياحة في العشرية القدمة مستمدة جذورها من القيم الأساسية والمؤهلات التي تميز المغرب عن باقي الوجهات السياحية:

- **الالتزام الأول: الأصالة**

رسخت السياحة المغربية ازدهارها وتموقعها منذ عقود بجعلها لعامل الأصالة ركيزة للاستقطاب السياحي، وقد سمح هذا الاختيار بتميز تنافسية المغرب وتموقعه القوي إزاء بقية المنافسين في المنطقة التي غالبا ما تتمحور حول السياحة المكثفة، وستكرس رؤية 2020 هذا الخيار التاريخي عبر وضع منهجية استباقية مبتكرة تحافظ وتعزز من مظاهر استثمار التراث الثقافي والحضاري والثقافي للمغرب.

- **الالتزام الثاني: التنوع**

يعتبر التنوع أهم سمة للسياحة المغربية، وذلك بتنوع المشاهد الطبيعية من جبال وصحاري ممتدة وواحات وسواحل، وتنوع في الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتعدد الروافد الثقافية والحضارية ووجود تأثيرات إفريقية وأوروبية، وعليه فإن رؤية 2020 ستعزز هذا التنوع عبر سياسة طموحة لتهيئة المجال الوطني.

- **الالتزام الثاني: الجودة**

[71] بوريش محمد (2010): السياسة السياحية الوطنية ورهانات 2010، بحث نهاية الدراسة بسلك التكوين في التدبير الإداري، ص 5.

بقي تطوير الطاقة الإيوائية الجدية الجديدة هدفا رئيسا واستراتيجيا لرؤية 2020 والتي ستسهر على تحسين القدرة التنافسية لجميع حلقات السلسلة السياحية وخاصة السلسلة ترسيخ ثقافة حقيقية لجودة الخدمات السياحية وتطوير عرض مبتكر في مجال التنشيط السياحي.

- **الالتزام الثاني: الاستدامة**

وضعت استراتيجية رؤية 2020 التنمية المستدامة نصب أعينها وفي قلب الطموحات، وذلك لمسايرة التوجهات العامة المعتمدة في البلاد، فالمغرب الذي تمكن من الحفاظ على موارده وأصالته يتوفر في هذا السياق على مؤهلات ومقومات حقيقية وكبيرة جعلت منه يتبوأ موقعا ومتميزا في محيط تنافسي يمتاز بالتغير والمستمر.

### 2-15 الأهداف الكبرى الاستراتيجية لرؤية 2020

تعد رؤية 2020 في المجال السياحي استراتيجية سياحية جديدة ومتجددة تطمح إلى جعل المغرب من بين الوجهات العشرين الأولى على الصعيد العالمي كوجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وترسخ الالتزام بالاستمرار في جعل السياحة أحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب.

ولتمكين القطاع السياحي من الاضطلاع بدوره بشكل كامل تنخرط رؤية 2020 في مقاربة مندمجة وإرادية لتهيئة المجالات الترابية الوطنية وتم في هذا الإطار خلق ثمان مناطق تمثل الترابط السياحي والجاذبية والمؤهلات الأساسية اللازمة (فيما يتعلق بالطاقة الإيوائية والمؤهلات السياحية والخدمات الجوية) لاجتذاب الأنظار على المستوى الدولي حتى تصير صورة وجهة المغرب صورة كاملة حيث تقوم كل وجهة بتوفير تجربة فريدة تتكامل وتتسق مع الوجهات الأخرى.

وهذا التقسيم يتجاوز الحدود الإدارية ويسمح للمناطق بالاستفادة من مجموع إمكانياتها ومؤهلاتها التي لم تستغل حتى الآن وبالتالي استفادة كل منطقة من استراتيجية واضحة للتنمية تخصها وتتماشى في الوقت نفسه مع الاستراتيجية والتوجهات المحددة على المستوى الوطني، ويتعلق الأمر بمنطقة سوس والصحراء الأطلسي والمغرب المتوسطي ومراكش الأطلسي ووسط المغرب والوسط الأطلسي وكاب الشمال والجنوب الأطلسي الكبير والأطلس الوديان.

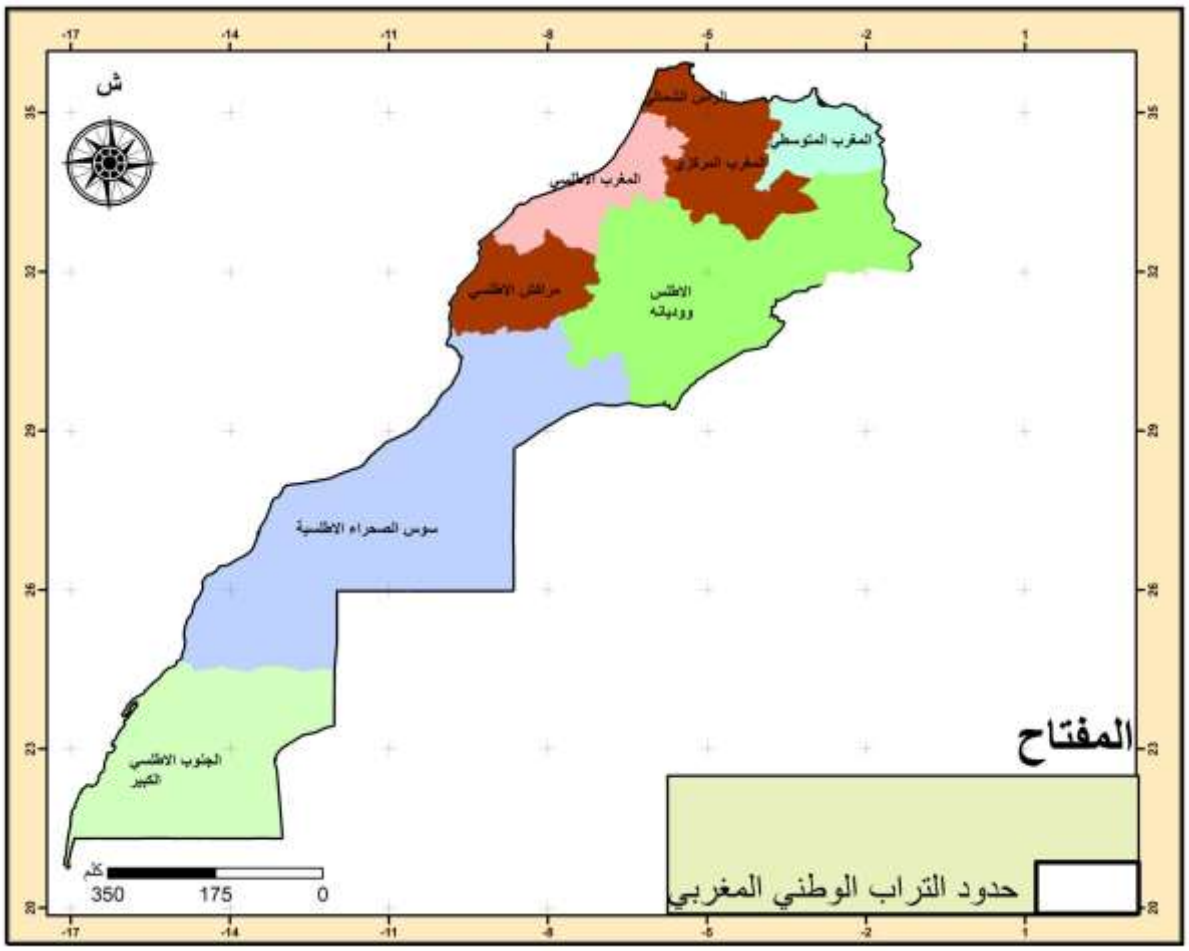


- **خريطة رقم01: المجالات السياحية وفق رؤية 2020 السياحية**
- **المصدر: موقع وزارة السياحة (بتصرف)**

وتتمحور هذه الرؤية الطموحة التي تهدف بالخصوص إلى مضاعفة حجم القطاع على مقاربة ترتكز على توزيع عادل للثروات وستمكن من إبراز ثمانية مناطق سياحية توفر عروضا متنوعة ومتكاملة.

وإذا كانت السياحة المغربية رسخت ازدهارها وتموقعها منذ عدة عقود باعتمادها على الأصالة وهو خيار سمح بتميز تنافسية المغرب وتموقعه مقارنة مع الوجهات المنافسة المباشرة التي ارتكزت في معظمها على السياحة المكثفة فإن رؤية 2020 جاءت لتعزز هذا التوجه التاريخي من خلال منهجية استباقية مبتكرة تحافظ وتعزز التراث الثقافي والطبيعي للمملكة.

ويعتبر تطوير الطاقة الإيوائية الفندقية عبر مختلف ربوع المملكة هدفا استراتيجيا لرؤية 2020 التي ستسهر على تحسين القدرة التنافسية لجميع حلقات السلسلة السياحية وخاصة ترسيخ ثقافة حقيقية لجودة الخدمات السياحية وتطوير عرض مبتكر في مجال التنشيط السياحي علاوة على كون هذه الرؤية وضعت التنمية المستدامة في قلب طموحها وذلك

مواكبة للتوجهات العامة المعتمدة في البلاد في أفق جعل المغرب بحلول سنة 2020 ضمن الوجهات العالمية العشرين المفضلة للسياح ويفرض نفسه بالتالي كمرجع للتنمية المستدامة في الحوض المتوسطي.

وهكذا سطرت الرؤية من ضمن أهدافها مضاعفة حجم القطاع ببرمجة إحداث 200 ألف سرير جديد من بينها 150 ألف سرير فندقي و50 ألف في مؤسسات مماثلة من أجل توفير تجربة سياحية غنية وشاملة للسياح ومضاعفة عدد السياح الوافدين من خلال مضاعفة الحصة من الأسواق الأوروبية الرئيسية وجذب مليون سائح من الأسواق النامية ومضاعفة عدد الأسفار الداخلية ثلاث مرات بهدف دمقرطة السياحة في البلاد بالإضافة إلى خلق 470 ألف منصب شغل جديد مباشر في مجموع التراب الوطني من أجل توظيف قرابة مليون مغربي بنهاية العشرية.

كما تهدف الرؤية إلى الرفع من العائدات السياحية من أجل بلوغ 140 مليار درهم أي ما يقارب 1000 مليار درهم من التراكمات المالية في العشرية وزيادة نقطتين للناتج المحلي الإجمالي السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الوطني من أجل الوصول إلى ما يقارب 150 مليار درهم، وترتكز الرؤية على محاور رئيسية تتعلق بسياسة تهيئة ترابية للعرض السياحي تكفل استفادة كل جهات المملكة من النشاط السياحي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى خلق ثمانية مناطق سياحية وهيأة جديدة للحكامة كفيلة بتوفير الديناميكية والحكامة الضروريين وسياسة مندمجة للتنمية المستدامة تحافظ على البيئة وعلى الأصالة السوسيو- ثقافية.

### 3-15 تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لرؤية 2020

حسب "رأي" المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر في دجنبر سنة 2020 فإن رؤية 2020 لم تحقق الأهداف المتوخاة منها وبالشكل المطلوب، وذلك بأن "النتائج المحصل عليها بعد تنفيذها تظل غير كافية، ولا تزال الأهداف المتوقعة لم تصل بعد إلى النتائج المطلوبة، حيث إن هدف تعبئة 150 مليار درهم من الاستثمارات قصد توزيعها على مختلف الوجهات لم يتحقق، ومن بين 64 مليار درهم تمت تعبئة 37.7 مليار درهم فقط من طرف القطاع الخاص (منها 22 في المائة من طرف المستثمرين أجانب)، وتستأثر جهتا مراكش آسفي والدار البيضاء سطات على 32 في المائة و23 في المائة على التوالي من الاستثمار المعبأ.

وفي 2020، وجراء تداعيات جائحة كوفيد-19 قدر العجز الذي عرفه الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة بحوالي 72.1 مليار درهم، وهو عجز يعزى أساسا إلى تراجع عائدات السفر بحوالي 64.3 مليار درهم، الامر الذي حال دون خلق حوالي 335.272 ألف منصب شغل (الكونفدرالية الوطنية للسياحة 2020).

وحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات فإن المغرب لم يوفر سنة 2017 سوى 1.576 سريرا فقط من الهدف العام المحدد في 58.540 سريرا سياحيا للمنتجعات الستة المشار إليها، أي بمعدل إنجاز بنسبة 2.7 في المائة، أما بالنسبة للمخطط الأزرق الذي بلغت استثماراته 15 مليار درهم على مدى خمسة عشر عاما فإن النتائج أيضا لا تزال دون مستوى الانتظارات، ويكشف التقرير الاقتصادي والمالي المصاحب لقانون المالية 2020 عن وجود تفاوت ملحوظ مع الطموحات الأولية لرؤية 2020، إضافة الى مشكل الحكامة، وأساسا على الصعيد الترابي ومشكل القطاع غير المنظم الذي يؤثر على جودة العرض السياحي الوطني".[72]

ومما سبق يتضح في إطار هذا المحور الذي تناول السياقات العامة للسياحة بالمغرب الدور الهام للسياحة في تنمية الاقتصاد الوطني وفي تنوع معروضاته وتعدد منتجاته، مما يضع عديد الخيارات لدى الزوار، وعموما فيمكن تقييم المخططات السياحية وفق الآتي:

- غياب مفاهيم السياحة لدى الدولة إلى حدود 1965 وما لذلك من ارتباط بوضعية البلد لما قبل 1956، وبالتالي فإن مشروع الدولة غداة الاستقلال لم يتبلور بالشكل الكافي في الوقت الذي كانت فيه عديد التجارب ناجحة في بعض الدول وكان بالإمكان الاستعانة بها.
- الانطلاق في بلورة السياسة السياحية بالمغرب منذ 1956 إلى التسعينات كانت بمثابة سياسات دون دراسات مسبقة وتوقعية اعتمدت على بناء مشاريع مكلفة لخزينة الدولة دون أن تحقق النتائج المنتظرة.
- ضعف البحث العلمي حول السياحة والبحث السياحي بالجامعات المغربية وغياب تفعيل البحوث التطبيقية.
- اعتبار 1994 سنة مفصلية بعد وضع أول تصميم مديري للسياحة.
- يعتبر مخطط سنة 2010 ورؤية 2020 من أهم المخططات السياحية التي وضعها المغرب والتي جعلت منه وجهة سياحية جهويا وإقليميا ودوليا رغم عدم اكتمال الأهداف المتوخاة منها.

وعموما فإن السياحة بالمغرب تحتاج إلى مراجعة منهجية خاصة ما يتعلق بجانب التخطيط، وتحويل ذلك إلى برامج تطبيقية منتجة، لا سيما وأن البلاد تزخر بمقومات طبيعية وثقافية وحضارية غنية، ما يتيح فرصا أكبر للنجاح في الاستثمارات لخلق منتج سياحي متفرد.

**خاتمة**

[72] "رأي" المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2020): السياحة رافعة للتنمية المستدامة والإدماج، من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة.

كان المغرب من بين دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو التي أولت قطاع السياحة أهمية كبرى، فبعد الاستقلال انصبت التوجهات الاقتصادية والاجتماعية على النهوض بقطاعات التعليم والفلاحة والصناعة، وانطلاقا من منتصف الستينات تم إعطاء الأسبقية للسياحة وتحويلها إلى قاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وخلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات قامت السلطات العمومية بتقليص دور القطاع العام والاعتمادات المالية المخصصة لبعض القطاعات كانت السياحة من بينها، وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت البلاد، وسياسة التقشف والخوصصة التي نهجتها الدولة، وبهدف إخراج البلاد من ضعفها التنموي وأزماتها الاقتصادية والاجتماعية تقرر الرجوع إلى العمل بالمخططات التنموية والرهان على السياحة مرة أخرى وتحويلها إلى أولوية وطنية وقاطرة للتنمية خلال فترة 2000 /2010 وتبني رؤية 2020 والعمل على جعل المغرب ضمن الدول العشرين الأوائل في العالم الأكثر استقطابا للسياح.

**ببليوغرافيا**


- التخطيط الخماسي (1968-1972): الجزء الأول، قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط بوزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الأطر.
- الروبي نبيل (1987): *التخطيط السياحي*، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- بوحفاض ثريا (2009): المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بن سليمان، واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا.
- بوريش محمد(2010): السياسة السياحية الوطنية ورهانات 2010، بحث نهاية الدراسة بسلك التكوين في التدبير الإداري.
- جميلة السعيدي (2021): السياحة والبيئة في الوطن العربي: أية مساهمة في التنمية المستدامة؟ كتاب جماعي من إصدار المركز الديمقراطي العربي برين -ألمانيا.
- رأي" المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2020): السياحة رافعة للتنمية المستدامة والإدماج، من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة.
- زهرو رضوان (2010): مقال بعنوان: رهانات وتحديات، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- عبد الله حسن زهير(1991): القطاع السياحي بالمغرب، الواقع والآفاق، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، شركة البيادر للنشر والتوزيع.
- كلمة مندوب السياحة: وقائع ندوة السياحة في الميزان، جامعة مولاي اسماعيل، كلية الآداب والعلوم الانسانية – مكناس.
- مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985): التوجهات والآفاق العامة للتنمية، الجزء الأول، مديرية التخطيط.
- Abderrahime (1994) : L'organisation et la réglementation du tourisme au maroc, Edition benni, Rabat Daoudi.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الواحد الثلاثون
حزيران– يونيو 2025
ISSN 2569-734X

# دور التكنولوجيا الحديثة في تدويل التعليم العالي بالجامعة المغربية في ظل التحولات الراهنة

**الدكتور- عبد العالي قايدي**
باحث في علم الاجتماع- المغرب (Adiladilmks2066@gmail.com)

**الملخص:**
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور العام الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة اليوم في تدويل التعليم العالي بالجامعة المغربية كاستجابة لحاجيات المجتمع الملحة في ظل التحولات الراهنة وما فرضته من تحديات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية على المجتمع بشكل عام وعلى الجامعة بشكل خاص، بحيث ان الجامعة المغربية اليوم لا زالت تتخبط في العديد من المشاكل التي تعيق طريقها نحو التقدم، لكن مع ذلك فهي تعمل على تحسين جودة أدائها عن طريق الدخول في نوع من التنافسية الدولية والانفتاح على التجارب الأجنبية الناجحة بين مختلف الجامعات الأجنبية والاستفادة من خبراتها الجديدة، من خلال الاعتماد على المنظومة الرقمية الحديثة والعمل على تدويل مناهجها وبرامجها التعليمية والبحثية والأكاديمية من أجل مواكبة الجامعات الأخرى المتقدمة وتصدر مراتب مشرفة على الصعيد الدولي.

**الكلمات المفتاحية:** - التعليم العالي - التدويل - التنافسية – التكنولوجيا الحديثة - التحول

**Abstract:**

This study aims to highlight the important role that modern technology plays in the internationalization of higher education at the Moroccan University in response to the urgent needs of society in light of the current transformations and the cultural, social, economic and political challenges it thas imposed on society as a whole and the Moroccan University in particular. Morocco today is stil floundering in many problems that hinder its path to progress and development, but it is working to improve the quality of its performance by entering into a kind of international competitiveness and openness to successful foreign experiences between various foreign Universities and bene fiting from their new experiences through accreditation. on the modern digital system, working to internationalize its educational, research and academic curricula and programs in order to keep pace with other advanced Universities and issue internationally honorable ranks.

**Keywords**: high education – internationalization – competitiveness – new technology – transformation

**تقديم**

تعتبرالتكنولوجيا الحديثة الركيزة الأساسية في تعميم المعارف ونشرها على سياق واسع بين المجتمعات في إطار نوع من التدويل وتجاوزها هو مركزي، وهذا الأمر يخص هنا بالأساس الجامعة المغربية ومدى قدرتها على تجويد التعليم العالي باعتبارها أكبر المؤسسات المعرفية والتربوية والتي لا تمثل ذلك المجتمع التعليمي الصغير الذي ينطبق على المؤسسات التربوية والعلمية السابقة لها، حيث تتميز الجامعة المغربية بمختلف تخصصاتها التكوينية بأنها المجتمع الأكبر والأقرب من هموم الوطن والمواطنين وقبل عصر التكنولوجيا الحديثة كانت الوظيفة التقليدية لهذه المؤسسة تتركز في تقديم الموسوعة العلمية على نطاق محدود بين المدرجات الجامعية فقط، أما اليوم فقد تغيرت وظيفة المؤسسات الجامعية وفق التطورات العالمية، ومن أهم ملامح هذا التغيير ذلك الصراع الذي تواجهه الجامعة المغربية نحو التوفيق بين الهوية الوطنية والهوية العالمية وهذا الصراع ما هو إلا انعكاس لذلك الصراع الذي يواجه المجتمع ككل، فالتكنولوجيا الحديثة اليوم ما هي في تعريفها الفلسفي إلا تجاوز الحدود الزمانية والمكانية، ومن هنا فمن عرف العالم ما يعد العولمة بأنه قرية كونية لم يجانبه الصواب حيث يتعرض النسق التعليمي الجامعي في ظل التحولات الراهنة بكل مكوناته من مدخلات ومخرجات وسياسات تعليمية، لتأثيرات التكنولوجيا ومدى انعكاسها في عملية تدويل التعليم العالي التي يشهدها اليوم بالجامعة المغربية.

إن مؤسسات التعليم الجامعي منذ فترة طويلة بعد مرحلة الاستقلال اعتادت على تحمل مسؤولية 'نتاج المعرفة وتلقينها للطلبة، ونقلها، إلا أنه مع بروز ما يسمى بظاهرة العولمة Globalisation المعززة بأشكال حديثة من تكنولوجيا المعلومات والإتصال وجدت الجامعة المغربية نفسها في وضع تنافسي مع منظومات وشبكات جديدة للمعرفة، كما تزايدت حدة التنافس مع تنامي موجة جديدة من الاستشمار في مجال البحث العلمي والتطور المعرفي خارج جدارنها، وأصبحت هذه الموجة تمثل بيئة ديناميكية عالمية جديدة تلقي بظلالها على خريطة إنتاج المعرفة، حيث لم يعد من مقدور مؤسسات التعليم الجامعي بالمغرب اليوم سوى العمل مع المجتمع الدولي الأوسع، بما فيه من مؤسسات وشبكات بحثية وعلماء، وكذلك البحث عن مداخيل وآليات جديدة للتكيف مع متطلباته، وفي مقدمة ذلك التطور المنظومي الشامل والانفتاح والتعاون والشراكة عبر الحدود الوطنية، وبهذا جاء التدويل internalisation في التعليم العالي الجامعي كمدخل ووسيلة للتكيف مع المتغيرات والتحديات العالمية المحيطة.

التطور التكنولوجي ساهم في تغير منظومة التعليم العالي من ما هو مركزي وطني إلى ما هو دولي عالمي يستفيد منه الجميع نتيجة إنفتاحه على المجتمع كمؤسسة اجتماعية مهمة في إنجاح هذه العملية، الشيء الذي أدى إلى تحولات مؤسسية

عميقة في أنظمة التعليم العالي، سواء من حيث النطاق أو التنوع، كالتغير في الإتجاهات والثقافات الإدارية والإستراتيجيات ودورالدولة، وهذا ما يخلق نوع من التنافس المتنامي حول المواهب والموارد، على المستويين: الوطني والدولي: فضلا عن ظهور تصنيفات دولية وطنية للجودة والاعتماد، دفع بمؤسسات التعليم العالي بالجامعات المغربية إلى التحرك لتحديد أولويات السياسات والممارسات التي تساعدها على الارتفاع في التصنيف العالمي الأفضل، وبالتالي أصبح التدوين في العديد من الجامعات المغربية يشكل اليوم جزءا لا يتجزأ من استراتيجية لعزيز المكانة والقدرة التنافسية والإيرادات على المستوى العالمي ذلك نتيجة الدور الهام والمحوري الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في تطوير وظائف الجامعة المغربية المعاصرة من تدريس وبحث علمي، وهوما يبدو توحيد المؤهلات الأكاديمية والخبرات والمناهج الدراسية، واستخدام اللغة الإنجليزية والفرنسية كلغات أساسية للتواصل العلمي، طبعا بالاعتماد على التكنولوجيات باغتبارها استراتيجية ذات كفاءة من حيث التكاليف- على سبيل المثال- ظهور محاضرات افتراضية عبر تقنية التباعد المرئي التي تقدم جل برامجها على الإنترنيت، الأمر الذي أحدث تطورات عميقة في العمليات التكاملية الدولية في دائرة التعليم العالي بالجامعة المغربية، وبالتالي تطور أشكال جديده من التعليم والاتجاهات الجديدة للنشاط التعليمي الدولي على قاعدة التكنولوجيا الحديثة، وعليه فالتعليم العالي بالجامعة المغربية في ظل التحولات الراهنة أصبح صناعة عالمية خاصة مع التطور التكنولوجي الحديث في مجال الاتصالات والنقل والمعلومات المتاحة بسرعة من خلال وسائل الإعلام وغيرها إلى درجة أصبحت فيها المصالح التجارية تطغى على المهمة الأكاديمية الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعي المغربي، الشيء الذي دفع بالجامعة المغربية نحو التعاون والشراكة كأساس لتدويل خدمتها ومنتجاتها بطرق حديثة بالاعتمادعلى التكنولوجيا الحديثة، وهو ما أتاح المزيد من الفرص أمام الطلبة الجامعيين للحصول على المعلومات، كما اتسعت أمامهم خيارات الدراسة وأماكنها عبر مختلف دول العالم، خلافا لما كان يحدث في الماضي، حيث كانت الخيارات تكاد تقتصر على الحدود الوطنية المغربية، علاوة على ذلك أصبح من مقدورالأساتذة المحاضرين بالجامعة المغربية الوصول إلى المصادر والموارد وتبادل الخبرات والمعارف والاستفادة من تجارب الأساتذة الجامعيين في جميع أنحاء العالم، تماشيا مع التحولات الراهنة التي عرفتها جل المجتمعات اليوم في العديدج من المجالات.

**أولا : أهمية التدويل في التعليم العالي بالمغرب بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة**

يلعب عامل التدويل في التعليم العالي أهمية بالغة في تطوير الجامعة المغربية ورقيها، إلى مستويات متقدمة خاصة في الوقت الرهن الذي أصبح يعرف تحولات متعددة في العديد من المجالات، وذلك بغية خلق شراكة دولية بين الجامعة المغربية وجامعات أجنبية من خلال عملية الرقمنة التي تسهل العمل وجعله متطورا على اعتبار أن هذه التكنولوجيا هي

الآلية الأساسية في تدويل المعارف والعلوم بين مختلف الجامعات الأخرى، وهو الأمر الذي يجعل من التعليم في بلادنا يعرف نوعا من التقدم والتطور طبعا بمشاركة كل الفاعلين من أساتذة وطلبة وإداريين، لتعميم الحرية الأكاديمية، التي يمكن أن تسهل جل المداخل الجديدة والمشكلات الأكاديمية لجعل التعليم العالي قادرا على التنافسية العالمية بين الأنظمة الأخرى العالمية، ويبقى كل ذلك مجرد كلام فارغ ما لم يتم تطبيق هذا الأمر على أرض الواقع من خلال عقد ندوات ومؤتمرات دولية بشكل مكثف بين الجامعة المغربية والجامعات الأخرى سواء بشكل حضوري أوعن بعد في كل التخصصات ويكون فيها الأستاذ والطالب هما الحلقة الأساسية في هذا المشروع، وهذا العمل يجب أن يستند إلى ضوابط وقوانين محكمة تجعل منه قوة فعالة في مجال التعليم العالي لخلق نوع من التفاعل الإيجابي الذي يمكن أن ينتج على أساسه إدراك الأشياء وفهمها بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لتقريب المسافة وربح الوقت في الانفتاح على تجارب الدول الناجحة والاستفادة منها ومن تجاربها، وبالتالي يمكن أن يخلق هذا التدويل شراكة فعالة بين الجامعة المغربية وبين جامعات أوروبية أو عربية لتعزيز التضامن والتعاون لصناعة وتصدير العلم والمعرفه في إطار مناهج أكاديمية مهمة، والتدويل هنا خاصة على مستوى الجامعة المغربية ساهم في الكثير من المزايا التي كانت تفتقد إليها الجامعة المغربية لتجويد التعليم العالي بكل توجهات وتخصصاته المعرفية وذلك من قبيل جعل هذه المؤسسات تنتقل من مستوى محلي إلى مستوى دولي، من أجل تحسين نوعية التعليم وتحقيق الكفاءة المطلوبة، كما يتم من تحسين قدرات الجامعة فيما يتعلق بالبحث والتعليم. الشيء الذي يمكنها من قياس دوراتها مقابل المعايير الدولية، والسعي نحو الوصول إلى العالمية بالاعتماد على عامل جذب الطلبة من بلدان مختلفة لكي يديع صيت الجامعة المغربية بين الدول وإرسال الطلبة المغاربة إلى بلدان أخرى، كلها عوامل مهمة في جعل التعليم بالجامعة المغربية دات قيمة مضافة بفضل هذا التداخل بين المؤسسات المختلفة داخل الوطن وخارجه، وعليه فإن جوهر هذا التدويل لا يقتصر فقط في جعل المناهج أكثر دولية أو زيادة الحراك الأكاديمي في حد ذاته، وإنما يتجاوز الأمر أكثر من ذلك في تطوير الثقافات والمعارف والقيم لدى الطلبة، والتأكد من أنهم أكثر استعداد للعيش والعمل في عالم آخر أكثر ترابطا، كما أنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فهو يسعى لضمان أن البعد الدولي تم دمجه بطريقة مستدامة في الوظائف الرئيسية للتعليم العالي وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع المحلي والدولي.

إن تدويل التعليم العالي بالجامعة المغربية رغم كل الجهود المبذولة من طرف الوزارة الوصية، فهي لازالت في حاجة إلى الانفتاح أكثر وبشكل مستمر بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة كآلية من آليات الدمج في العالم الرقمي الأكثر شمولية لفهم ما يروج في العالم والوصول إلى المعلومة بالشكل الصحيح وبأسرع وقت على أساس تحقيق مواكبة شاملة للجامعة

المغربية مع مختلف المؤسسات الجامعية الأخرى، في إطار التعاون والتكامل بين الشركاء عبر الحدود، وفي إطار يحفظ لكل خصوصيته ويحقق أهدافه الآنية والمستقبلية.

وباستقراء التدويل التعليم العالي الجامعي بالمغرب يمكن أن نقول أنه قد اتسم بدرجة معينة خلال مرحلة تاريخية ما بالقائية، والبعد عن الاستراتيجية والتخطيط الممنهج والتنظيم، فضلا عن محدودية الانتشار، كما أنه لم يقتصر بين الجامعات المتقدمة والعالمية فقط، بل أصبح يعم جميع الجامعات لكن بنسب مختلفة حسب مستوى البلد ومدى اهتمامه بالجامعة وما تقدمه من إنتاجات علمية، بحيث أن الكثير من العلماء عبر التاريخ، كانت لهم العديد من الإسهامات في المناهج وإنتاج العلم والمعرفة و نقلها وتدوينها بين الأمم، كما أنهم قدموا للبشرية أجود ما لديهم من خلال تجاربهم الميدانية والعملية.

ولعل هذا ما تضمنته العديد من الإشارات المنصفة لهؤلاء العلماء، كما يتضح من استعراض تطور التدويل أنه ارتبط بالحاجة إلى التجارب الناجحة وإلى الهيمنة الفكرية التي تنهجها الدول المتقدمة، حيث التبادل الأكاديمي أو بسط النفوذ حجما متنوعا في ممارساته، خاصة مع التقدم التكنولوجي وما يلقيه بظلاله من إمكانات للمواكبة والانفتاح على الآخر بكل حمولته المعرفية والثقافية، ليشمل بذلك مختلف التخصصات الجامعية خاصة بالجامعة المغربية، وبالتالي فتدويل التعليم العالي بالجامعة المغربية ما هو إلا استجابة للحاجة الملحة لأفكار وتجارب الجامعات الأخرى، والنقص المنهجي والأكاديمي الذي لا زالت تعاني منه الجامعة المغربية في ظل وجود رؤيه غير واضحة لإصلاحه وتطويره لمواكبة الجامعات الدولية التي أصبحت تحتل مراتب مهمة على الصعيد الدولي بفضل التدويل الذي عاد عليها بالمنفعة وجعلها في مصاف الدول المتقدمة.

**ثانيا : الاعتماد الأكاديمي وتدويل التعليم الجامعي بالمغرب**

يعتبر التغير العالمي والمؤسسات في الوقت الراهن عامل أساسي نحو الالتزام بضوابط وقواعد الاعتماد الأكاديمي الدولي من بين أهم الاتجاهات الحديثة، كما يعتبر أبرز مسارات التدويل في التعليم العالي الجامعي وأحد أهم أنواعه في الوقت نفسه، يكشف عن التكافؤ في البرامج والدرجات، وربط منح الدرجة بالحصول على خبرات ومهارات عالمية بشكل محدد.

وفي ذات السياق فالتدويل الجامعي جاء لتعزيز المكانة التي تحتلها الجامعة في كل بقاع العالم على أساس نوع من الانفتاح والتفاعل مع التجارب الدولية الناجحة خاصة بالجامعة المغربية رغم عملها على محاكاة بعض النماذج الأجنبية في إطار التدويل العالمي لكنها لا زالت تتصدرمراتب غير مرضية في طريقة الاهتمام بمسألة الجودة والاعتماد للتعليم الجامعي بشكل

عام، ليست لما يحققه من نتائج مهمة فحسب، بل إن الأمر هنا هو الحاجة إلى عدد الخريجين الذين يمتلكون كفاءات ومهارات وخبرات حديثة وتقنية وترسنة معرفية كبيرة للخوض في التنافسية العالمية المعقدة والواسعة إلى إحداث العديد من المؤسسات والباحثين بضرورة الحرص على الضوابط المنهجية والعلمية ويمكن معرفة ذلك من خلال الحدود والثقافات. بحيث أن التقدم التكنولوجي الحديث، والتكامل بين الجهات، والحاجة المتزايدة المرتبطة بنوع من الحراك لدى الطلبة والأكاديميين، وظهور جهات أخرى التي تشارك في تقديم الخدمات التي تركز على الالتزام بمعايير الجودة، جعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى وجود معايير وضوابط الاعتماد يتم الاعتراف والتوافق عليها دوليا، ويمكن من خلالها وضع المقارنة الدولية، والواقع هنا أن هناك علاقة وطيدة في إطار نوع من التبادل بين التدويل وبين الاعتماد الأكاديمي لضمان الجودة، حيث تنظر الجامعة إلى ضمان الجودة المعرفيه كجزء من برامجها العادية لضمان الجودة وتعزيزها، وفي مقابل ذلك فإن عملية التدويل الجامعي بالمغرب في حقيقه الأمر بدأت تعطي ثمارها خلال الآونه الأخيرة رغم بعض المعيقات التي لا زالت تعترض طريقة المنظومة الجامعية بحيث يهدف إلى تحسين فرص إضافية لتحسين الجودة والكفاءة في جميع أنشط المؤسسة الجامعية.

كما هو معلوم أن نجاح تدويل التعليم العالي ليست في انتشار حرمها الجامعي أو زيادة عدد طلباتها أواقتحامها السوق فقط، وإنما يمتد الأمر إلى احترامها لمعاييرالاعتماد العالمي والاعتراف بها، وهو ما يوفر لها ولأصحاب المصلحة الطمأنينة والثقة على مستوى الجودة في مرافق الجامعة والمناهج الدراسية وإعداد البحوث والأطاريح في مختلف التخصصات وبلغات أجنبية، وأساتذتها، والبرامج المعتمدة والدورات التي تقدمها خلال الموسم الدراسي، وبالتالي يعكس الاعتماد الرغبة في الاحترام والاعتراف الخارجي والقدرة التعليمية والجودة، خاصة لأغراض التوظيف الدولي، وتعزيز توظيف الخريجين في الوظائف العالمية، ولهذا السبب يجري اليوم إعادة تخطيط وصياغة الكثير من المناهج والبرامج الدراسية في الجامعة المغربية كالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والتمكن من اللغات الأجنبية والالتزام الدائم بالعمل الميداني خاصة لدى طلبة الدكتوراه، وذلك من خلال تحفيز العديد من الطلبة في بعض التخصصات بمنحهم منح دراسية مختلفة تقدر بمبلغ "7000 درهم" في الشهر كتشجيع على التفرغ للبحث العلمي والتكوين في اللغات واعتماد مبدأ الرقمنه بشكل جيد للانفتاح على العالم كلها عوامل يمكن أن تعزز من كفاءة الطالب وتدفع بالجامعة المغربيه نحو الأمام لبلوغ الأفضل والحصول على الاعتماد الأكاديمي الذي يتماشى مع الاعتمادات الدولي، وذلك من خلال الاعتماد على عامل التنافسية مع نظيراتها من الجامعات الأجنبية عوض الاكتفاء بما هو محلي، وبالتالي فهذا التغير الحاصل جعل الجامعة المغربية تفكر مليا لتحقيق العالمية في إطار التدويل الجامعي، بغية استقطاب الطلبة محليا وإقليميا ودوليا، الشيء الذي يؤسس لنخبة عالية المستوى

والمكانة التنافسية للجامعة المغربية مقارنة مع العديد من نظيراتها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وبالتالي فإن الحرص على الاعتماد الأكاديمي في إطار نوع من التدويل يمكن اعتباره آلية أساسية لديمومة الجامعة المغربية وتطورها وتشجيع الدور الهام في تنمية المجتمع بشكل عام، الشيء الذي فتح الباب على مصراعيه أمام العديد من الباحثين والاكاديميين ومسؤولي القطاع داخل المجال الجامعي بالتفكير والمطالبة إلى إحداث التحولات على مستوى المناهج والبرامج والطرق البيداغوجية في الأداء المعرفي داخل الجامعة المغربية ونهج آليات مبتكرة لتطوير البحث العلمي والجودة المعرفية التي يتلقاها الطلبة داخل المدرجات، بغية تحقيق مبدأ الاعتماد الأكاديمي العالمي ومعايير التميز الذي يتوفر على الجودة الدولية طبعا كل ذلك يتم بشراكة مع المؤسسات المختصة والهيئات العليا للتعليم العالي الجامعي والوزارة الوصي، وبالتالي جعل الجامعة المغربية من بين الجامعات المتقدمة نسبيا دوليا في حالة ترجمة كل هذه المضامين وهذه المعايير بشكل جيد على أرض الواقع حتى تصبح تلك المعايير وتلك المضامين واحد من أهم العوامل الأساسية من الثقافات الجامعية ولمنظومتها التعليمية تماشيا مع المنظومات الجامعة الدولية لتحقيق الاعتماد الأكاديمي المنشود.

**ثالثا : التدويل الجامعي و انفتاح الطلبة على التجارب الدولية**

يعتبر التدويل في التعليم العالي من بين العوامل الأساسية والضرورية في تلاقح المعارف والخبرات بين المجتمعات نتيجة وجود حاجات ملحة لقبول الآخر والانفتاح عليه لتحقيق غايات وأهداف في جميع المستويات وخاصة على المستوى الأكاديمي داخل الجامعات، حيث يخول للطلبة من مختلف التخصصات الانفتاح على تجارب جامعات دولية أخرى إلى الاعتماد على المنظومة الرقمية التي يمكن أن تسهل المسافة الزمنية والحصول على المعلومة بالشكل الذي يريده الطالب، وبالتالي تحقيق مجموعة من المبادئ التي تجعل الطالب المغربي في مصاف الطلبة الخارجيين من مختلف دول العالم، وهو الأمر الذي يحقق نوع من التكامل المعرفي بين طلبة الجامعات الدولية وطلبة الجامعة المغربية في إطار الشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين لتمكين الطلبة من الرفع من مستواهم المعرفي، واخضاع الجامعة المغربية لقياس واحد والدفع بكل انظمتها التعليميه والبحثيه الى معايير الدول المتقدمة في هذا المجال، ومن ثم معيرة التعليم العالي وفق مقياس عالمي موحد، لجعله خاضعا لعملية العولمة، واقبار الخصوصيه، ما دام أن الجودة لا يعنيها فقط الجانب الشكلي، وإنما القيمة المضافة التي يقدمها المنتوج الجامعي للطلبة في مختلف التخصصات سواء في الآداب أو الفنون واللغات أو العلوم والهندسة والطب وما إلى ذلك من تخصصات أخرى، فلعل إحدى شروط المعيرة هنا لجودة المنتوج العلمي أن يكون المنتوج، أيا كان نوعه، من متكيفا مع الواقع ومسايرا لمستجدات العصر ومستجيبا لمتطلبات المجتمع، وبالتالي فهذه المعيرة الجامعية كما ترى "الإيزو"Iso"، فهي عنصر هام في رفع المستوى الجودة الذي يمكن ربطه بالانفتاح على جميع التجارب الدولية خاصة على

مستوى الجامعي لجعل الطلبة هنا قادرين على التنافسيه مع نظيرهم في الجامعات الأخرى، في إطار نوع من التدويل الذي يخول للطالب حق الانفتاح على الآخر والاستفادة من خبراته وتجاربه من خلال العمل على عامل الحراك الدولي كمطلب يعبر عن الحاجة الملحة للطالب عبر تخطي الحدود الدولية لمتابعة دراسته لفترة محددة للحصول على شهاده عاليه ذات جودة عالية معترف بها تضمن له تحقيق أهدافه التي يسعى وراءها في بلاده، وكذا العمل على تطبيق التكنولوجيا الحديثة في برامج دراسية وتدريبية دولية بشكل افتراضي وفق نموذج"Coil" في إطار من التعلم الدولي عبر الشبكات من الجامعة الأم أي من داخل الجامع' المغربية دون الحاجة إلى السفر للخارج، على أن تشرط قواعد الاعتماد للشهادة أو الدرجة الجامعية تسليم مشروع نهائي يرتبط بالقضايا الدولية الملحة مثل التنمية المستدامة أو الهجرة الدولية أو التنوع الثقافي أو التغيير المناخي...إلخ، على أساس دعم الطلبة معرفيا وخرق جسور التواصل بينهم وبين مختلف الجامعات الأخرى في إطار التدويل الجامعي الذي يسهم في تحقيق مكانه الطالب، وقدرة تنافسية له مع الطلبة من الجامعات العالمية، وكذا تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بينهم وذلك من خلال إنشاء شبكات لدعم للتعاون الدولي في البحث العلمي، وتعزيز التعاون العلمي والفكري عن طريق التوأمة والتعامل الأكاديمي بين مؤسسات التعليم الجامعي المغربي ومؤسسات جامعية أخرى، وإنشاء أقطاب تعليمية، والتعاون في الأبحاث المشتركة عن طريق تكوين التحالفات الاستراتيجية وتبادل الطلبة الباحثين، بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة للطلبة والتي تعود بالنفع والمصلحة للجامعة الوصية وتحقيق مستويات مهمة على الصعيد الوطني والدولي.

في هذا الصدد اعتبرت منظومة اليونيسكو أن التدويل هنا أهم التحديات الكبرى التي تواجه التعليم العالي وماذا انفتاح الطلبة على التجارب الدولية، باعتباره سمة ملازمة للتعليم العالي في الوقت الراهن، مما يستوجب على الجامعات خاصة منها الجامعة المغربية الاتجاه نحو الانفتاح والتبادل الثقافي والمشاركة العلمية والبحثية وإدارة شؤون الحراك الدولي للطلبة مع الجامعات المتميزة، والالتزام بالمعايير العالمية والممارسات الجيدة السائلة في الجامعات المتقدمة والعريقة، بغية خلق نوع من التنافسية والريادة العالمية لجعل الجامعة المغربية تحتل مكانة مرموقة مع الجامعات الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه جعل استخدام استراتيجيات التدويل بفعالية لتسهيل عملية التواصل والانفتاح الدولي لدى الطلبة المغاربة لتجويد التعلم والبحث العلمي، من خلال وضع نظام فعال لتقويم الشامل لمداخلات وعمليات ومخرجات النظام التعليمي الجامعي، لتكون نتائجه هي الأساس في عملية التغير والتطويرالأكاديمي لتحديد مقاييس مقننة لقياس فاعلية العمليات المتعلقة بالتدويل، مع الحرص على إشراك الطلبة في الأنشطة المقدمة. الشيء الذي يساهم في تطوير وتعزيز الانفتاح الطلابي على التجارب الناجحة، ما يترجم النجاح والتقدم على المستوى المعرفي نتيجة تبني هذا الطابع الدولي في البرامج

الأكاديمية من أجل دعم تكيف الطلبة مع المحيط الخارجي الدولي، وبالتالي جعلهم فاعلين اجتماعيين في تحقيق الريادة داخل الجامعة المغربية بناء على الانتماء التعريفي لهم، وهذا ما يخلق نوع من التوافق المعرفي بين الجامعة المغربية والجامعات الأخرى طبقا كل هذا الاقتراحات لا يمكن أن تتحقق إلا بالعمل الجاد والدؤوب لجامعة والعمل على تغيير النمط العملي الذي وجدت عليه، وجعل الطالب هنا هو المحور الرئيسي لإنجاح البحث العلمي وإنتاج المعرفة وجعلها سلسة بين الطلبة لتعزيز التعاون المشترك والانفتاح بين مختلف العناصر الطلابية في الجامعة المغربية وبين الجامعات الأخرى المتقدمة.

**رابعا : التعليم الجامعي كصناعة دولية من خلال البرامج التكنولوجية**

إن الاعتماد على الأسس والهياكل التي تؤطرالمؤسسات الجامعية بفضل وجود عامل التكنولوجيا باعتباره عنصرا فعال في تدويل التعليم العالي بالمغرب في الوقت الراهن، بحيث يتطلب ذلك إلى تعاون مشترك وإلى المبادرة الفعالة بين مختلف الفاعلين وطنيا ودوليا خاصةعلى مستوى التعليم العالي الجامعي، وذلك من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها من أجل تطوير المناهج والبرامج المعتمدة في الدراسة داخل الجامعة المغربية، هذا بالاضافة إلى إنشاء شبكات متخصصة في البحث العلمي والتعليمي ينخرط فيها جميع الفاعلين المنتمين للحقل الجامعي، مع دعم هذه الشبكات وتطويرها حسب الحاجيات المطلوبة، وربط علاقات وطنيه وجهوية ودولية أيضا لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، هذا بالاضافة إلى التفكير مليا بأن يتم أيضا العمل على التعليم عن بعد كوسيله أساسيه في نشر المعلومة والخبرات عبر مختلف البقاع العالم وتدوينها بالشكل المسموح به، خاصة في بعض الحالات التي يستعصي على المؤسسات الجامعية أن تدرس الطلبه بشكل حضوري أو في حالة عدم توفر القدرة على المادية للسفر أو الحضورفي بعض المناظرات والندوات التي تعقد في البلدان بعيده في اطار ما يسمى " بالتعليم عن بعد والتعليم الإكتروني والجامعات الإفتراضية"، إلى غير ذلك من طرق ووسائل وتقنيات استعمال المنظومة الرقمية الحديثة في دعم التعليم الجامعي وتطويره وجعله من بين العناصرالأساسية في تقدم المجتمع ورقيه ومساهما في التنمية المستدامة كرافعة أساسية للتحول والتغير الثقافي والاجتماعي والتربوي على جميع الأصعدة بفضل حسن استخدام البرامج التكنولوجية التي لعبت دورا هاما في إبراز هذه الاستفادة التي يمكن أن تضم العديد من المزايا المهمه، من قبيل العمل على تنويع طرق وأساليب البرامج التعليمية الجامعية وجعل الأدوار الاجتماعية تعرف نوعا من التطور في ارتباطها بهذا التنوع وبما تقدمه هذه التكنولوجيا اليوم، الشيء الذي يسهل عملية التدويل على مستوى التعليم الجامعي وجعله يعرف انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم، وربح الوقت والمكان في نفس الوقت، هذا بالاضافة إلى تحقيق مبدأ الإنتاج المعرفي والتعلم بشكل دائم، وهو الأمر الذي أعطى

لعامل التكنولوجيا الحديثة فرصة كبيرة لتدويل التعليم العالي بمختلف تخصصاته وتنوع برامجه و ووحداته المعتمدة كصناعة دولية تجعل المتلقي جزءا من العملية المنتجة بفضل إشراك الجميع في هذا المشروع المتكامل الذي يمكن أن يعطي للجامعة المغربية قيمة فعالة في تصدرها مراتب مهمة على المستوى الوطني والجهوي والدولي، طبعا كل ذلك بالاعتماد على مبدأ المشاركة في البحوث، من خلال الشبكات الإلكترونية، والتعاون مع الخبراء في الدول الأخرى ذات الخبرات الحديثة في هذا المجال، فضلا عن توفير فرص الحصول على المعلومات من مختلف قواعد البيانات والمواقع في العالم، وتقديم الدورات والمقررات عن طريق شبكة الإنترنيت، مما أدى إلى إدخال إمكانات جديدة للتعلم التفاعلي والتدريس وأدوار الأساتذه المحاضرين، وبحيث أصبحت فرص التسليم والوصول دوليا تنمو بسرعة، إضافة إلى سرعة تحقيق ذلك على المستوى المحلي، بجانب المستوى الإقليمي أو مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا لإنجاح هذا العمل الذي يمكن أن يعود بالنفع على الجميع خاصة منها البرامج الجامعية بالمغرب التي هي الأصل لا زالت تفتقد للعديد من المهارات التقنية للدفع بجميع مؤسساتها ومراكز البحث نحو الأمام.

يتركز نجاح استراتيجية ما لتدويل التعليم العالي الجامعي، فضلا عن تحقيق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثه،على توافر مواقف واتجاهات إيجابية وقدرات ومهارات كافية لدى الأساتذة المحاضرين والباحثين الأكاديميين وحتى الجهاز الإداري والطلبة بشكل عام، لزيادة قدراتهم الثقافية للتعامل مع التدويل بوجه عام، والتدويل الداخلي كأحد الممارسات المعاصرة في التدويل التعليم الجامعي على وجه الخصوص، وفي هذا الإطار تأخذ جهود المؤسسة الجامعية المعاصرة في مجال البحث العلمي والتدريس والتوعية العديد من الصور، مثل: تيسير فرص التنقل وورش العمل، والبرامج التدريبية التثقيفية والتخصصية واللغوية، والمنح والبعثات، وإجازات التفرغ للعمل أو البحث، وتشجيع جهود ومبادرات التعاون والشراكة أمام الموارد البشرية مع الأطراف الخارجية، وبناء مواقع إلكترونية توفر المعلومات اللازمة وغيرها، بمختلف أنواعها لتنامي حركة تدويل التعليم العالي الجامعي، والتي يمكن أن تساهم في دعم جهود وتقوية العلاقات مع المؤسسات في الخارج، وبالتالي إحداث تغيرات هيكلية وتنظيمية، لتحسين قدرات الموارد البشرية في هذا المجال بفضل التدويل، من خلال زيادة الوعي وفهمه وتنميته، وتعزيز القيم الثقافية لدى الطلبة والأساتذة الجامعيين، وفهم سلوكيات الفصول الدراسية، وتعزيز التفاهم حول شروط إيجابية الاتصال والتواصل بين الثقافات، والتنمية العملية لمهاراته، كنموذجا للممارسات الجيدة في الجامعة المغربية لتطوير برامجها وقدراتها العملية لتحقيق الجودة والفعالية اللازمة والريادة الدولية تماشي مع الجامعات المتصدرة للمراتب الأولى دوليا في إطار التدويل العالمي وما يحمله من ايجابيات على الجامعة المغربية اليوم.

**خامسا : الجامعة المغربية و انخراطها في التنافسية الدولية**

يعتبر مفهوم التنافسية بين الجامعة المغربية وغيرها من الجامعات الأخرى في إطار نوع من التدويل وخلق شراكة مستدامة بين مختلف الفاعلين المنتمين لهذا الحقل في ظل التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية، وما تفرضه من ضغوطات متتالية، على جل الجامعات ومن بين المفاهيم الأساسية والعنصر الهام في تجويد العملية التعليمية في الجامعة المغربية ومدى تطوير برامجها الإدارية والأكاديمية والإنتاج العلمي تماشيا مع التحولات الراهنه والحاجات المطلوبة في إطار نوع من الانفتاح والشراكه مع الجامعات الخارجية بحيث أن التنافسية هنا تجعل الجامعة اليوم تبحث عن ما هو أفضل وما يحسن كفاءة نظامها التعليمي العالي، وإعادة إصلاحه وهيكلته من جديد وفقا للمعايير الدولية كما هو الحال في بعض الجامعات الخاصة والتقنية بالمغرب، كجامعة الأورو متوسطية بفاس وجامعة الآخوين بافران وجامعة بن جرير المتعددة التخصصات، كلها جامعات ذات الاستقطاب المحدود مؤهلة لمسايرة البرامج العالمية والمتطورة، الشيء الذي جعلها تستقطب طلبة أجانب من مختلف الجنسيات وبمختلف التخصصات، تشتغل بمعدات تقنية جد متطورة باعتمادها على مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة والأساتذة المحاضرين وكذا الأطر الإدارية في تدبير شؤون الإدارة والطلبة وكل ما يتعلق بالحياة الجامعية، فضلا عن جودة الإنتاجات العلمية في العديد من الميادين العلمية، وهذه العناصر الهامة جعلت من هذه الجامعة محور العديد من التساؤلات، هل هذه الجامعات المذكورة شأنها شأن الجامعات الأخرى ذات الاستقطاب المفتوح؟ أم أن هناك خصوصية لكل واحدة منها؟ وبالتالي التوصل إلى معرفة ذلك يستدعي منها الوقوف على النتائج الملموسة التي حققتها كل من هذه الجامعات سواء منها ذات الاستقطاب المفتوح أو دات الاستقطاب المحدود، من خلال رصد وضعية الطالب من الدرجه الأولى والحالة المادية للاستاذ والأطر الإدارية التي تعمل داخل مؤسسات التعليم الجامعي سواء الخاصة أو العمومية، في ظل التحولات العالمية المعاصرة تتوقف قدرة المجتمعات على ما لديها من قدرات فكرية ومعرفية التي تتمثل بمخرجات المؤسسات التعليمية الجامعية، وهو الأمر الذي استدعى إلى تحسيس البرامج التعليمية ومناهجها وكفاءاتها في إطار من التنافسية ودعم قدرتها من أجل تحسين وضعية التعليم العالي بالجامعة المغربية بشكل عام، وهذا ما ينعكس على مسيرة التنمية المستدامة وتقدم المجتمع المغربي.

وبذلك تظهر أهميه التركيز على تحقيق ميزة تنافسية للجامعة المغربية من أجل الرفع من كفاءة الموارد البشرية وتثمين العرض المعرفي والأكاديمي للجامعة، إذ أن هذه العناصر هي المدخل الأساسي لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة، فهي

مصدر للتخطيط ومصدر العمل المتقن الذي يحقق الجودة والتميز بتكلفة أأل وتحقيق الإبداع والابتكار، وإنتاج المعرفة والبحوث الرصينه التي تفيد المجتمع وتحسن من قدراته الفكرية والعملية بين المجتمعات الأخرى.

وفي هذا الإطار أدركت العديد من الدول الدور المحوري والهام الذي يلعبه التعليم العالي في دعم تطورها وتحسين اقتصادها على اعتبار أن الجامعة هنا هي قوة تأخذ بيد الفرد والمجتمع نحو الأفضل، وهذا ما جعل فكرة وثقافة التنافسية بين الجامعات ينشر بالطريقة الملائمة بما يفيد في تطوير أداء الجامعة المغربية على وجه الخصوص والمؤسسات البحثية والأكاديميه التابعة لها ويحمي الجمود والتخلف، فعندما نرى الجامعة بأنها وحدها هي منفذ تقديم الخدمات التعليمية والبحثية دون وجود جامعات أخرى أو مؤسسات أكاديمية وبحثية تنافسها على ذلك، تبقى ناقصة في مستواها، وذلك بغية كسب الخبرات والمعارف والمهارات الجديدة وحتى وإن كانت الجامعة المغربية لا تتماشى مع مستوى الجامعات الأجنبيه، لأن الأهم في ذلك هو الانفتاح والتنافس معها لتحسين مردوديتها العلمية وتطوير قدراتها البحثية في العديد من التخصصات سعي منها إلى تدويل برامجها وجعلها في متناول الجامعات الأخرى، فالتنافسية هنا عامل أساسي في إدراك القصور المعرفي والبيداغوجي للجامعة وتحسين كفاءتها بالطريقة الملائمة من خلال استعمال العديد من الأنشطة والبرامج المسايرة لمستجدات العصر من تقدم علمي وتكنولوجي وتطوير في التخصصات والمهن وتعزيز حاجيات الطلبة سواء بسلك الاجازة أو الماستر أو الدكتوراه بشكل مستمر، وبالتالي هنا يمكن الحصول على أداء جيد وتحسن المستويات الأكاديمية للجامعة وكذلك نقل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في الجامعة المغربية في إطار رقمنة المنظومة الجامعية لتسهيل عمليه الأداء والتواصل مع الطلبة ومختلف الفاعلين الخارجين، والمساعدة نحو دفع الجامعة نحو الإطلاع على تجارب الجامعات المتقدمة بما يسهم في الإرتقاء بالجامعة المغربية على وجه الخصوص، وتشجيعها لتحسين وتطوير قدراتها للانتقال من ما هو نمطي قائم إلى ما هو متطور وحداثي مواكب لتطور والتقدم وحاجيات المجتمع التي تتماشى مع حاجيات المجتمعات الخارجية، لضمان سيادة معرفية وفكرية على الصعيد العالمي لتجاوز الهيمنة الخارجية والضغوطات التي تفرضها عليها باسم الابتكار والبرمجيات وما إلى ذلك من تطورات مذهلة آتية من الآخر، وبالتالي فهذه التنافسيه بين الجامعة المغربية والجامعات الأخرى ما هي إلا نوع من التفكير في شق مسار التطور العلمي بالجامعة المغربية ومدى انعكاسها على تقدم المجتمع ككل.

**سادسا : التدويل وعلاقته بالتكنولوجيا في ظل التحولات الراهنة بالجامعة المغربية**

إن التكنولوجيا الحديثة اليوم لها دور فعال في تقديم المجتمعات والانفتاح عليها ونظرا لأهميتها في التقدم العلمي والمعرفي، أصبحت لها الحاجة الكبيرة في استعمالها باعتبارها الركن الأساسي والبنى التنظيمية والقوى المركزية لتدويل التعليم بالجامعة، حيث يتطلب التعاون الدولي في هذا المجال من خلال الإفادة من هذه التكنولوجيا في تطوير البرامج الدراسية والأساليب المعتمدة في عملية التدريس ومناهج تسليمها، وفي شبكات تعليمية وبحثية تظم أطراف التعليم الجامعي ومقترح الفاعلين والشركاء، الشيء الذي ساهم بشكل أو بآخر في تسهيل عملية التدويل من خلال العمل على توزيع الأدوار والبرامج في عملية التعليم وتطويرها وفقا للبرامج الدولية المرتبطة بحاجات المجتمع المعاصر، وبالتالي جعل تقدم التكنولوجيا الحديثة فرصه نوعية لجعل هذا المجال المرتبط بالتعليم العالي يدخل في الإطار الدولي، من خلال المشاركة في البحوث، والندوات الإفتراضية، ما يشكل نوع من التعاون مع مختلف قواعد البيانات والمواقع في العالم بحيث أصبحت فرص الوصول دوليا تنمو بسرعة إضافة إلى سرعة تحقيق ذلك على المستوى المحلي.

لعل من النماذج التعليمية المعاصرة والبارزة في هذا المجال والتي انتشرت دوليا، هو "التعليم الإفتراضي"، الذي يتسم بمرونة وسرعة تنفيذه وملائمته لمختلف الفئات العمرية والتخصصات الأكاديمية، وقلة تكلفته مقارنة بالتعليم التقليدي وارتكازه على فلسفة حق الفرد الوصول إلى المعرفة حتى ولو كانت بعيدة، وتدفق المعلومات إلى المتعلم بالمشاركة والمشاهدة عن بعد باستخدام الرقمنة وحسن استعمالها، ويمكن لهذه المبادرة أن تنجحها وتطور مسار التعليم العالي بالجامعة المغربية باعتبار ذلك فرصة مهمة الانفتاح على أفكار جديدة وخبرات مبتكرة من طرف شركاء أكاديميين من مختلف التخصصات العلمية، وبناء على هذا الطرح يمكن استحضار بعض التجارب النموذجية في هذا الشأن حول الأهمية التي تلعبها التكنولوجيا الحديثة في الوقت الراهن أنه على مدى السنوات المنصرة ازداد عدد الجامعات والمؤسسات الجامعية التابعة لها بشكل كبير بمشاركتها في الدورات وبرامج التعلم الإلكتروني، الأمر الذي نتج عنه بدوره زيادة مبادرة الأساتذة المحاضرين، فضلا عن زيادة وعيهم بأهمية التكنولوجيا ومدى فعاليتها بتحقيق التدويل بين مختلف الجامعات في الوقت الرهن سواء كانت ذات الاستقطاب المفتوح أوالاستقطاب المحدود وجعلها تحقق الريادة الدولية والتطور العلمي والأكاديمي الذي يمكن أن يحقق لها المراتب الأولى عالميا، هذا بالاضافة إلى الوعي بالقضايا الصعبة والمعقدة، وبأمور التدويل والعالمية في البرامج والدورات العلمية، كما أنه في سياق معايير الجودة العالمية اتجهت الجامعات إلى أن تجعل التميز في استخدام الرقمنة في تقديم الخدمات العلمية والتعليمية للطلبة كشرط أساسي وهو من بين شروط الجودة والتوظيف، ومن ذلك على سبيل المثال: ما حدده برنامج الخدم في "تايوان" حيث حدد وحدة مقارنة مرجعية في برنامج التعليم الإلكتروني، والتي اعتبرها ضرورة لضمان التيز في التدريس عبر العالم الإفتراضي، إلى أن هذا التقدم المعرفي يمكن رصه أيضا بمصادر

المعرفة المشتركة والتعلم مع المؤسسات المناظرة وغير المناظرة: ولعل من مظاهر ذلك هو ربط المكتبات الإلكترونية الأكاديمية بالجامعات بمكتبات المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المناظرة وغير المناظرة وذلك طبقا من خلال اتفاقيات شراكه وتعاون، ومن ذلك، مثلا- الجامعة المغربية مثلا حيث تم إنشاء المكتبات الرقمية كالمكتبة الشاملة ورقمنة المكتبة الوطنية وغيرها "كمكتبة آل سعود بالدار البيضاء" ويتيح هذا النظام البحث عن أحد المقتنيات ومعرفه المكتبات الموجودة بها الاستعارته، والاشراك في قواعد بيانات المكتبة الرقمية، وبالتالي فهذه المنظومة الرقمية الخاصة بالمكتبات وعلاقتها بالجامعة يمكن أن تخدم العمليه التعليمية والإدارية بالمؤسسة الجامعية وغيرها من خدمات أخرى تقدمها للطلبة الباحثين أو الباحثين الأكاديميين دون بدل أي جهد في الذهاب إلى المكتبات بشكل مباشر للبحث عن المعلومة، فكل الجامعات المتقدمة والمتصدرة المراتب الأولى تمتلك اليوم نظام للمعلومات الإدارية يقع على رأس أولويات إدارة المعلومات المتعلقة بأنشطه التدويل، حيث جمع وتحليل المعلومة دات الصلة بأهداف التدويل وخططه وكيفية إدارة أنشطته بنجاح، ويمكن أن نعطي مثال لهذا النموذج بنموذج "الأردن"، الذي يتوفر على نظام لامركزي تشارك فيه كافة المؤسسات الوطنية بغية تبادل المعلومة بين جميع المؤسسات الجامعية في إطار تسلسلي عملي ومنطقي يساعد كل جهة على الوصول إلى أهدافها وتحقيق غاياتها بالمستوى الذي تعمل عليه، وبالتالي خلق نوع من التباين في المستويات العلمية نتيجة القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة ومدى بلورتها بشكل فعال في كيفية استغلالها وجعلها آليه من آليات التتويج للجامعة من خلال الاجتهاد والبحث في هذا المجال، بغية تحقيق تنمية شاملة على المستوى العالمي خاصة في التعليم العالي الجامعي ببلادنا وكيفية مقارنة ذلك مع الجامعات الأجنبية في إطار التدويل العالمي من أجل فهم المستوى الذي وصلت إليه الجامعة المغربية ومادى استجابتها لحاجات الطلبة والمجتمع في آن واحد في ظل التحولات الراهنة وما تفرضه من تحديات فكرية وعلمية في الوقت الحاضر.

**خاتمة**

من خلال الدراسة العامة على جوانب التكنولوجيا ودورها في تدويل التعليم العالي بالجامعة المغربية، برزت العديد من الأمور الهامة التي جعلت الجامعة المغربية تعرف نوع من الانتعاش على المستوى البحثي والمعرفي والمناهج والبرامج المعتمدة في تكوين الطلبة، رغم الاكراهات التي لا زالت تعترض في طريقها نحو تحسين جودة أدائها العلمي، الشيء الذي جعلها تنفتح على تجارب الجامعات الأخرى في إطار التدويل الدولي، من أجل تحقيق أهدافها عن طريق الشراكة والتعاون الجاد بين مختلف التخصصات الجامعية في دول أخرى من خلال انعقاد مؤتمرات حضورية أو عن بعد وكذا تنظيم زيارات ميدانية

للتعرف على النمط الثقافي للجامعات الأخرى، في إطار نوع من التنافسية بين مختلف الفرقاء المعنيين في هذا المجال وجعل الطالب هو المحور الرئيسي في العملية التعليمية والبحثية، وبالتالي فالجامعة المغربية اليوم لازال أمامها طريق طويل للعمل على برامجها ومناهجها الدراسية والبحثية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر العنصر الأساسي في تحسين جودة التعليم العالي وربط علاقات مع الجامعات الأخرى، والانفتاح عليها لمحاكاة مناهجها وبرامجها حتى تتمكن من تطوير نفسها وأن تتصدر مراتب مهمة على الصعيد الدولي استجابة لحاجات المجتمع في إطار التدويل الجامعي وجعل التعليم العالي هنا آلية من آليات التنمية المستدامة.

## لائحة المصادروالمراجع

1. عبد الحميد عبد الحافظ.(2016). الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة الكلية التربوية- جامعة الأزهر. العدد .168 الجزء الأول الصفحة. 11-12.

2. عبد الفتاح ديبون. (2005). الخدع التربوية الجديدة. التعليم للجميع- الجودة- التكيف - الإنصاف – الشراكة. الطبعة الأولى المحمدية. المغرب. الصفحة .41

3. لبنى محمود عبد الكريم شهاب. (2021). دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي في الجامعات الفنلدية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية وإمكانة الإفادة منها في مصرعلى ضوء النضج الرقمي. المجلة التربوية.العدد 93 الجزء الأول. الصفحة. 73.

4. مصطفى أميمة حلمي. (2019). آلية مقترحة لتحسين فعاليات تدويل التعليم العالي الجامعي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة. مجلة كلية التربية https://search.mondumach.com/record/1022229. الصفحة. 14.

5. محمد إبراهيم عبد العزيزخاطر.تدويل التعليم: أحد مداخيل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. كلية التربية بالإسماعلية. الصفحة. 3.

6. جواهر عيسى البيز .تطوير تدويل الجامعات الحكومية السعودية دراسة تحليلية. مجلة التربية. جامعة الأزهر. الصفحة. 38.

7. عبد الحميد عبد الحافظ. (2016).الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها. مرجع ذكر إسمه. الصفحة.44-46.

8. محمد صبري وصلاح الدين محمد توفيق. التنافسية بين الجامعات.كلية التربية. جامعة الزرقازيف.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الواحد الثلاثون
حزيران– يونيو 2025
ISSN 2569-734X

# استهلاك الملابس المستعملة المستوردة "البال": خيار بيئي أم ضرورة سوسيو اقتصادية ملحة بمدينة مراكش

# Consumption of Imported Second-Hand Clothes "Bale": An Environmental Choice or a Pressing Socioeconomic Necessity in the City of Marrakech

**فاطمة الزهراء الخلوقي، ***ابراهيم حمداوي

*طالبة باحثة مختبر إعداد المجال والتنمية الترابية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة
fatimaezzahrakhalouki@gmail.com

**أستاذ باحث مختبر إعداد المجال والتنمية الترابي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة brahim.hamdaoui@uit.ac.ma

**ملخص**

أدت التحولات والتغيرات العميقة التي شهدها العالم وضمنه المغرب، إلى حدوث تغيرات كبيرة وجدرية في عدد من الميادين؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعد ثقافة الاستهلاك في كل فروعها من أبرز المجالات التي عرفت هذا التحول؛ ويعد اللباس مثلا من أبرز متجليات هذا التغير في كل دول العالم، إذ أصبح الأفراد في عدد من الدول يرتدون ألبسة تختلف عن ألبستهم القديمة (الموروثة) أو المعتادة و باتوا يزاوجون بين ما هو عصري و ما هو تقليدي، بل إن التقليدي أصبح يقتصر أساسا على المناسبات. ونظرا لظروف الحياة المعيشية الصعبة و ارتفاع تكاليف الحياة وأسعار المواد والسلع، وتغير ميكانزماتها واتجاهاتها، اتجه عدد كبير من الأشخاص إلى تغيير نمط سلوكهم الاستهلاكي؛ ففي قطاع الملابس، اتجه الكثير منهم إلى الاعتماد كليا أو جزئيا على الملابس المستعملة لأسباب اختلف الكشف أو الإفصاح عنها بشكل دقيق داخل أوساط مجتمعية كانت ترى في ارتداء ملابس "البال"[73] حمولة من الاحتقار والدونية المجتمعية. بناء عليه أردنا من خلال هذا المقال العلمي الوقوف على هذا الجانب لرصد وتحليل عدد من الجوانب المرتبطة بهذه الظاهرة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وذلك اعتمادا على بحث ميداني قمنا به في هذا الصدد سنة 2023، وشمل 176 متبضعا ومتبضعة، من عدة أسواق تعرف ببيع الملابس المستعملة المستوردة بمدينة مراكش المغربية.

**Summary**

The profound transformations and changes witnessed by the world, including Morocco, have led to significant and radical shifts in various fields—political, economic, social, and cultural. Consumer culture, in all its branches, stands out as one of the most prominent areas that have undergone this transformation. Clothing, for instance, is one of the most visible manifestations of this change across the world, as individuals in many countries now wear garments that differ from their traditional or customary attire, blending modern and traditional styles. In fact, traditional clothing has become largely confined to special occasions.

[73]- البال: يقصد بها الملابس المستعملة المختلفة الجودة والنوع والماركة والتي يتبرع بها من قبل أفراد أو خيريات أجنبية، ويتم تجميعها في دول أوروبية أو آسيوية... ثم تباع بأسعار منخفضة. للأفراد، ويعاد توزيعها و تسويقها في جهات مختلفة سيما في البلدان النامية والفقيرة. وفي الوقت الذي كانت تلقى فيه هذه الملابس رفضا ومعارضة من قبل العديد من الفئات، أصبحت في الوقت الراهن تلقى إقبالا كبيرا في أوساط مجتمعية عديدة.

Due to the harsh living conditions, rising costs of living, increasing prices of goods and commodities, and shifts in consumption mechanisms and trends, a large number of people have altered their consumption behavior. In the clothing sector, many have turned—either fully or partially—to secondhand clothing for reasons that are not always openly or precisely disclosed. This shift has occurred within communities that once viewed wearing "used clothes" (known locally as bal) as a marker of social contempt and inferiority.

Accordingly, through this academic article, we aim to explore this aspect by examining and analyzing various dimensions of this phenomenon—economic, social, and environmental—based on field research we conducted in 2023. The study included 176 shoppers from several markets known for selling imported secondhand clothing in the city of Marrakesh, Morocco.

**الكلمات المفتاح**

– الاستهلاك – البال – الأبعاد _ ساكنة مراكش

## تقديم

نتج عن تنامي الصناعة، والتطور التكنولوجي، وتفشي الرأسمالية تحولات مجتمعية عميقة؛ إذ أدى التزايد الديموغرافي الهائل إلى تزايد الطلب على المواد، وتزايد الاستهلاك بشكل كبير. بات الاستهلاك بمختلف أنواعه وأشكاله ومستوياته ، أمرا ضروريا وحتميا في وقتنا الحالي سيما ما يتعلق بالأغذية والملابس. إلا أن ارتفاع نسبة الاستهلاك، لها تداعيات كبيرة على المجتمع والبيئة، وذلك بالنظر إلى حجم الموارد التي تستخدم، أو لحجم النفايات التي تخلفها. وهو ما دعا عددا كبيرا من المهتمين بموضوع البيئة والتنمية إلى تبني سياسات ومقاربات عديدة؛ يتوخى منها ترشيد استعمال هذه المواد وترشيد استهلاك الملابس، وذلك بإعادة تدويرها سيما في ظل ارتفاع تكاليف الحياة، مما نتج عنه ظهور فئة من المجتمع تستهلك الملابس المستعملة. غير أن هاته هذه الظاهرة أصبحت تمتد في وسط شرائح مختلفة من المجتمع، وتحث دوافع مختلفة. من هنا نتساءل عن أسباب إقبال السكان عليها وتداعيات ذلك على المجتمع والمجال؟ من هذا المنطلق اشتغلنا على هذا الموضوع داخل مدينة مراكش بغية ضبط محددات هذا النوع من الاستهلاك وأبعاده البيئية والسوسيو اقتصادية.

وضعنا لهذا البحث الإشكالية التالية:

إذا كان استهلاك الملابس المستعملة يعتبر أمرا عاديا وضرورة مجتمعية عند معظم الأفراد، إلا أنه أصبح يشكل عند البعض الآخر حاجة ملحة اقتصاديا، أو اجتماعيا، أو بيئيا فرضها الواقع الحالي .

### 1- اللباس: من الحاجة إلى الرمز

أصبح استهلاك الملابس المستعملة في العقود الأخيرة يعد ظاهرة اجتماعية، وذات أبعاد بيئية واقتصادية. تشكل هاته الظاهرة موضوعا راهنيا بالنظر إلى اللقاءات والمؤتمرات التي تعقد سنويا، حول القضايا البيئية محذرة من خطر الإفراط في استهلاك الموارد . ويعتبر الكثير من الناس أن هاته الظاهرة، تعد عملية رشيدة في تدبير نفقات الأسر وتحقيق التوازنات المالية لها، كما تساهم في ادخار جزء مهم من مواردهم المالية وهو ما يساهم في تنميتهم.

تعد الملابس كما يعلم الجميع ، حاجة، و ضرورة، ملازمة للإنسان منذ أن خلق. فقد اعتاد الناس على تغطية مختلف أطراف أجسامهم بها، وبما أنها زينة ظاهرية، فقد تفننوا في صنعها، وفي أشكالها، وموادها، وألوانها وكيفية ارتداءها. وباتت الملابس تشكل جزء من ثقافة المعمور، وتميز الشعوب عن بعضها البعض؛ مثلما تميز الخاصة عن العامة، والأغنياء عن الفقراء إن على مستوى الميكرو، أو الماكرو جغرافي.

إن اختيار الملابس من قبل الأفراد تحكمه عوامل عديدة؛ وذلك حسب وضعهم السوسيو اقتصادي وحسب ذوقهم، أو حسب ما تفرضه تقاليد مجتمعهم . فالتنوع في اختيار اللباس من قبل الأفراد جعلهم كمستهلكين يلعبون دورا أساسيا في عملية التأثير على المجال البيئي سلبا أو إيجابا، وذلك من خلال سلوكياتهم الاستهلاكية. وهو ما جعلهم ينقسمون بين مدبرين ومبدرين، أو بين مسرفين ومعتدلين في الاستهلاك . ونظرا لتزايد الضغط على استهلاك الموارد البيئية وخطورة هذا الواقع على الإنسان كعنصر بيئي ظهر ما يعرف بالمستهلكين الخضر، وهي فئة من المستهلكين تتجه إلى الحفاظ على البيئة وسلامتها، وتستهلك الموارد وفق مبادئ الاستدامة ، وتعتمد أساسا منتجات ذات خصائص ومواصفات بيئية. أدى التزايد السكاني، وتزايد الحاجة، والطلب وتعدد استعمالات الملابس، إلى ارتفاع أثمنتها سيما التي تصنف بالفارهة، وهو ما جعل العديد من الأفراد في معظم دول العالم كالمغرب يميلون إلى التبضع من أسواق الملابس المستعملة (الصور[74]).

**مظاهر تبضع البال في بعض الأماكن بمدينة مراكش**

1

2

[1] -الصورة الأولى مأخوذة من سوق بين لقشالي بمراكش بتاريخ 11 ماي 2025 وتبين البالات الحاملة للملابس المستوردة والمهيأة لفتح وعرض الملابس للبيع، وفق طقوس سوق البال من خلال احتفالية ينظمها الباعة بنظم كلمات مثيرة وجدابة للمتبضعين من قبيل :" بالة جديدة احوايج فريدة"

2-الصورة الثانية مأخوذة من نفس السوق بتاريخ11 ماي2025 و تظهر جانبا من المتبضعين والملابس المستعملة المستوردة والمعروضة للبيع .

3-توسع انتشار تجارة بيع ملابس البال وأصبح تباع في محلات تابتة ومعروفة ، وهي مأخوذة من حي السعادة بمراكش صبيحة يوم18 ماي 2025 .

المصدر : تصوير شخصي 2025

أصبحت مظاهر الاستهلاك جزءا هاما في الحياة الاجتماعية للأفراد، وأصبح عدد كبير منهم يولون اهتماما كبيرا لمظهرهم الخارجي إيمانا منهم أن المظهر الخارجي للأفراد، يقدم الصورة الأولى التي يتفاعل بها مع الآخر. فإذا كانت الثروة زينة الحياة الدنيا، فإن اللباس زينة الذات البشرية، وقد صدق من قال "لباسك قبل مقامك " من هنا أصبح اللباس رمزا أو عنصرا للتقييم؛ فقد يحط أو يرفع من شأنك، وبه قد تصبح موضوع الحديث عند غيرك لتقييم أفعالك وتحديد مكانتك .إذا كانت إمكانية الوصول إلى اقتناء الملابس الغالية الثمن تقتصر على طبقة معينة، فإن باقي الطبقات تتمنى ذلك ، ومن تم تقوم بتقليد ومحاكاة ملابس هاته الطبقة (الغالية الثمن أو ما يسمى بالماركات) بشرائها من سواق بيع الملابس المستعملة التي باتت منتشرة بشكل كبير في كل دول العالم. وبسبب محدوديتها المادية وجدت مجموعة من الشرائح الاجتماعية في هذه الأسواق ملجأ للتبضع منها كليا أو جزئيا سيما أنها لم تعد حاملة لوصم اجتماعي أو الاحساس بالدونية والاحتقار اتجاه الأفراد اللذين كانوا يقبلون عليها، بل إنها أصبحت مجالا لتحقيق بعض أهداف الأفراد الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية...

**2- استهلاك الملابس المستعملة وتأثيرها على ثقافة المجتمع المغربي .**

تلعب الثقافة دورا مهما في حياة الانسان، فمن خلالها يمكن التمييز بين فرد وفرد، وبين مجتمع وآخر. إذا كانت الثقافة مركب من العادات، والأعراف، والتقاليد، والقيم، والفنون... وكل ما يقوم به الكائن الإنساني، فإن اللباس هو جزء من هذه الثقافة، فالألبسة مثلما أسلفنا أصبحت، وسيلة للتعبير عن الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات، فالأزياء التقليدية تعكس ثقافة المجتمع، وتعبر عن تقاليد وهوية ذلك المجتمع . كما تحمل رمزا للتعبير عن هوية الذات... غير أن هذا الوضع بات غير ذلك في عدد من الأحيان بسبب إقبال الناس على شراء الملابس المستعملة المستوردة، فهاته الأخيرة طمست هذه الهوية، وأصبحت تعكس ثقافة البلد الذي استوردت منه وخاصة البلدان الغربية باعتبارها المصدر الأساس الذي تجلب منه هاته الملابس.

ساهم استعمار المغرب، والتطور الإعلامي وتداخل الثقافات بشكل كبير في انفتاح المغاربة على ثقافات مختلفة، وفي تغيير نمط اللباس من لباس تقليدي إلى ما يسمى لباس حداثي عصري. أصبح المغاربة يرتدون ملابس دخيلة الشكل والتصميم...على حساب استعمال الملابس التقليدية؛ كالجلباب والعمامة عند الرجال، والقفطان والنقاب عند النساء مثلا، وهي من الألبسة التي تعتبر مرآة للثقافة والهوية الوطنية. أدى هذا التطور في خلق تغيير كبير في شخصية الفرد، وقيمه التقليدية السائدة داخل المجتمع، وذلك لصالح الفردانية. و أدى تعاظم النزعة الليبرالية إلى تغيير مكانة الفرد

وتراجع دور الجماعة أو المؤسسات التقليدية على مستوى القرار. حيث تحرر الأفراد من القيود الجمعية في عدد من القضايا، و تراجعت بذلك عدد من القيم التقليدية لتحل محلها قيم ومعايير اجتماعية بديلة ونابعة أساسا من التأثير الغربي. فتقليد شخص ما لثقافة شخص آخر من خارج ثقافته الأصلية، معناه قيام الشخص الأول بالانسلاخ من هويته الثقافية، ولبس جلباب ثقافة وهوية الشخص الثاني.

ساهم في هذا التطور إلى جانب العوامل السالفة الذكر؛ الإعلام والعولمة، ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير في ترسيخ فكرة العالم الواحد. وقربت المسافات والسلع للدول والأفراد وذلك بعد تطوير وسائل النقل بمختلف أنواعها. فأصبح الإعلام يعتمد في توجهاته على استخدام المشاهير والنجوم لتشجيع الاستهلاك ومعه التقليد في المظاهر، وهو ما زاد في رغبة الأفراد ومعظم مكونات المجتمع خاصة الشباب في تقليد النجوم في كل مظاهرهم من لباس وحلاقة للشعر، وكيفية التجميل... معتقدين أن هؤلاء النجوم حاملين لواء الحرية والتقدم، وفي ذات السياق ليظهروا للعالم أنهم منفتحين على ثقافة العولمة والعالم.

أدى هذا التطور إلى تجاهل الملابس التقليدية التي لم تعد تظهر بشكل كبير، وبات يقتصر استعمالها أساسا عند الذكور خلال الخروج لأداء صلاة يوم الجمعة، وفي المناسبات الدينية أو الوطنية والولائم بصفة عامة. وما بات يثير أو يلفت النظر أن العاكف على ارتدائها خارج المناسبات المذكورة أصبح ينعت بالمتخلف أو بالمحافظ في أحسن الأحوال.

إن اختيار الأفراد لملابسهم، تحكمه عدة محددات تؤثر من دون شك في تحديد نوعه وطبيعته، غير أن المحدد الاقتصادي والثقافي يحضران بقوة في هذا الاختيار، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالملابس المستعملة. وهو ما يجعلنا نطرح مجموعة من الأسئلة، ركزنا في هذه الفقرة على السؤال التالي: هل الألبسة المستعملة المستوردة تتوافق مع ثقافتنا وقيمنا الاجتماعية ؟

بناء على البحث الميداني الذي أجريناه في هذا الصدد، والماثلة نتائجه في المبيان رقم 1 .

**المبيان رقم 1 : موقف المتبضعين في أسواق البال من الملابس المستعملة المستوردة**

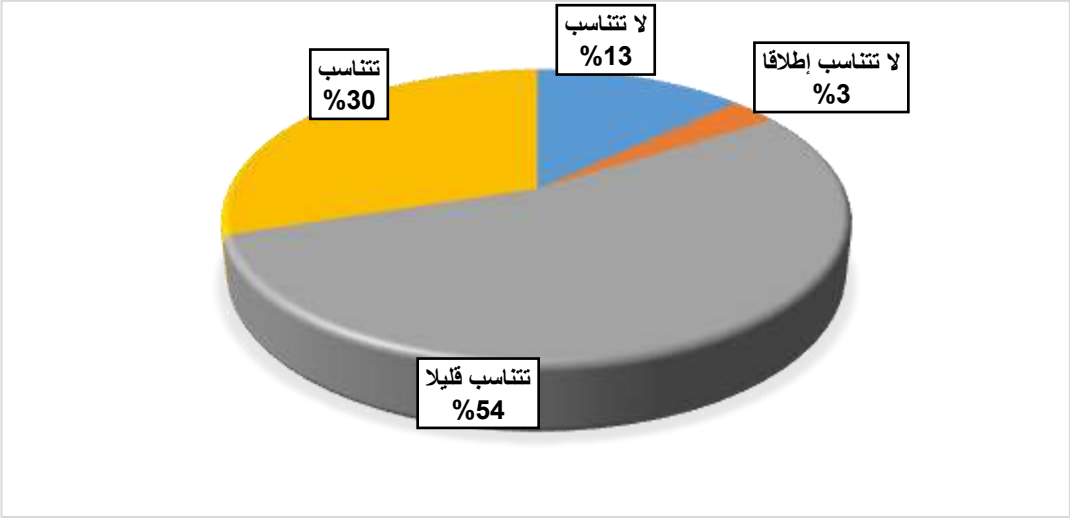


المصدر البحث الميداني 2023

لقد أشار 30 % من المستجوبين أن ثقافة الملابس المستوردة تتناسب مع ثقافة ملابسنا، بينما 16% عبروا على أنها لا تتناسب وأن 54 % قالو أن تنا سبها نبسي فقط. إن وجود التناسب في ثقافة لباسنا مع ثقافة اللباس المستوردة حسب أراء عدد من المراكشيين هو ما يؤكد الاقبال الكبير التي أصبحت تحظى به الملابس المستعملة من جميع شرائح المجتمع في أوساط ساكنة المدينة الحمراء، وهي مواقف تتناسب إلى حد كبير مع ساكنة باقي المجال المغربي. وقد يكون قدوم أعداد كبير من الأجانب، ومن مختلف الجنسيات والثقافات لمدينة مراكش السياحية على مدار السنة، واعتياد رؤية المراكشيين[75] لهم؛ من العوامل التي أثرت في الثقافة المحلية سيما في جانب الملابس ، وأصبح ارتداء ملابسهم المستورة من قبل الساكنة المحلية في اطار التقليد لا يشكل حرجا لهم خاصة الملابس التي تخل بالحياء، من هذا المنطلق تصبح السياحة عنصرا هاما في تحقيق التثاقف.

إن العرض الوافر لهذه الملابس الخاصة بكل مكونات الجسد وغيرها(معاطف، أقمصة، سراويل، أحدية، قبعات، جوارب، قفازات، ملابس داخلية، أحدية، حقائب، لعب الأطفال، ستائر...) تتيح إلى حد كبير للمتبضعين فرصا كثيرة لاختيار أو عزل الأنسب منها، وترك ما لا يليق، وهو ما أصبح يعرف أو يطلق عليه ب "ستي بيديك" .

## 3- محددات اختياروستهلاك الملابس

يشكل ارتداء الملابس جزء أساسيا في الحياة اليومية للأفراد. فاللباس يشبه الطعام من حيث الأهمية ويدفع الإنسان للبحث عنه ، وفق معايير محكمة في مقدمتها نوع الاستعمال والهدف منه ... تختلف معايير اختيار الملابس من فرد لآخر، ومن فترة لأخرى ، ومن منطقة لمنطقة، وحسب ثقافة الأفراد... عموما، فعملية اختيار وشراء الملابس تحكمها عدة عوامل تختلف في الزمان والمكان، وحسب الفئه المستهدفة منها ، ومن أهم العوامل المؤثرة نذكر :

### 3-1 العوامل الاجتماعية والثقافية :

✓ تأثير الدين و العادات و التقاليد:

تلعب القيم الدينية دورا مهما في تحديد أنماط اللباس، فالدين الإسلامي يلزم المرأة المسلمة ارتداء الملابس التي تغطي زينتها غير أن الاختلافات في كيفيته شكلت نقطة نقاش بين الفقهاء وعلماء الدين. وأفرزت اجتهادات رجال الدين ألبسة تتباين وفق مرجعياتهم ومفاهيمهم الدينية، وخاصة فيما يتعلق بلباس النساء فمنهن من ترتدي الحجاب، ومنهن من ترتدي الخمار... ويتمظهر هذا الاختلاف أيام الحج مثلا، حيث تظهر النساء بأزياء مختلفة، عكس لباس الإحرام عند الذكور.

من هذا المنطلق، يتدخل الدين في لباس الذكور والإناث من خلال توجيههم للكفية أو الحالة الخارجية التي ينبغي أن يكونوا عليها عندما يريدون أداء فرائض العبادة. فالصلاة عند الرجال تجوز بعد النية والوضوء عندما يغطي جسده ما بين السرة والركبة، على عكس النساء فعليهن تغطية كل أطراف أجسامهن، ما عدى الوجه والكفين، وأن لا تظهرن مفاتن أجسادهن، كما أن الدين لا يجيز للأفراد الصلاة بألبسة حاملة لرموز منافية للدين والحياء، بمعنى أن خيار أو نوع الملابس يشكل ضغطا على الأفراد.

[75] - المقصود بالمراكشيين هنا كل الأفراد الذين يسكنونها بغض النظر عن أصولهم الجغرافية.

أدى استمرار العمل ببعض العادات والتقاليد؛ أو ما يعرف بالموروث الثقافي إلى استمرار ارتداء الملابس التقليدية خصوصا خلال المناسبات، باعتبارها ذات بعد رمزي يحيل على دلالات ترتبط بتاريخ المجتمع . ففي المغرب عندما تصبح المرأة أرملة، فإنها تجنح لارتداء اللباس الأبيض مباشرة بعد وفاة زوجها طيلة أيام العدة (أربعة أشهر وعشرة أيام). وفي ذات السياق يعد اللون الأسود تعبيرا عن الحزن في المجتمع المسيحي، وهو لباس حضور الجنائز كذلك. أما في الأفراح والحفلات، فغالبا ما تحضره النساء بألبسة تقليدية. كما تشكل الأعياد الدينية فرصة ليخرج الناس فيها بملابس جديدة [76]، خاصة في صفوف الأطفال .

✓ تأثير المحيط الاجتماعي:

يؤثر المحيط الاجتماعي والوسط الأسري على سلوكيات وأنماط اللباس المستعملة، إذ لا يمكن للفرد أن يقوم بلبس شيء خاص خارج العقل الجمعي[77]، فاختيار الفرد لملابسه يتم بناء على تطلعات العائلة و الأصدقاء والجماعة التي ينتمي إليها. فقد أبان البحث الميداني أن 27 % من الأفراد المتبضعين في أسواق الملابس المستعملة بمراكش ولجوا إليها بسب تأثير أفراد آخرين عليهم من خلال الحكي عن جودة الملابس المستعملة وانخفاض أثمنتها مقارنة مع الملابس محلية الصنع و16 %بسبب مرافقتهم لأصحابهم للسوق دون سابق نية التبضع، فأجواء السوق والإثارة كانت محفزا لهم على التبضع، في حين 11% من المتبضعين كان تواجدهم بسبب انعقاد السوق في حيهم أو بالقرب منهم، وأن 43% قدموا إليه للتبضع بعدما سمعوا بتواجد سوق الملابس المستعملة.

✓ العامل الاجتماعي:

يشكل هذا العامل أحد الدوافع الأساسية لتبضع الملابس المستعملة، خاصة من لدن الأسر الفقيرة، والأسر ذات الدخل المحدود والأسر كثيرة العدد (من حيث الأفراد). كما أن محدودية الدخل وعدم قاريته لشرائح

سكانية عديدة بالمدينة، وارتفاع أثمنة الكراء بالنسبة للمكترين في مدينة مراكش ذات الإشعاع السياحي الوطني والدولي الكبيرين يجعل أسعار عدة مواد ملتهبة على مدار أيام السنة سيما المواد الغذائية، وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية. ومن تمة حياة عدد كبير من الأسر، ويجعلها تميل في تبضع الألبسة إلى أسواق ومحلات البال.

عرفت تجارة البال في السنوات الأخيرة انتشارا كبيرا في مختلف أحياء مدينة مراكش، وخاصة الأحياء الشعبية؛ كالداوديات، وحي المساكين، والمحامد، وسيدي يوسف بن علي، وباب لخميس، ودوار ليزيكي وساكوما، ودوار العسكر، وحي السعادة، وبين لقشالي، والعزوزية، وعين ايطي، ودوار السراغنة، ودوار الكدية والأحباس، والحي الحسني... إن من دوافع تبضع الملابس القديمة تغير نظرة الناس تجاهها، فلم تعد حاملة للوصم بالشكل الذي كانت عليه في بداية ظهورها، فقد صرح 67 % من الذين قابلناهم في أسواق الملابس المستعملة، أنهم لم يعودوا يجدون إحراجا في التبضع من البال. وما

[76]- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الرابع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1967، ص643.

[77] -Émile Durkheim، The Division of Labor in Society | De la Division du Travail Social ،Felix Alcan 1893 p 79

يكرس تراجع الوصم الناجم تبضع الملابس المستعملة أن 42% من متبضعي الملابس المستعملة، يفصحون للغير بأن مصدرها هو سوق الملابس المستعملة.

**الجدول رقم (1) علاقة شراء الملابس بالجنس والحالة العائلية**

| الحالة العائلية | الجنس | هل تفضل شراء الملابس المستعملة أكثر من الملابس المحلية؟ | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نعم | | لا | | | |
| | | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| عازب | الذكور | 8 | 4.5 | 6 | 3.4 | 14 | 7.9 |
| | الإناث | 6 | 3.4 | 20 | 11.3 | 26 | 14.7 |
| المجموع | | 14 | 7.9 | 26 | 14.7 | 40 | 22.7 |
| متزوج | الذكور | 26 | 14.7 | 12 | 6.8 | 38 | 21.5 |
| | الإناث | 60 | 34.1 | 24 | 13.6 | 84 | 47.7 |
| المجموع | | 86 | 48.8 | 36 | 20.4 | 122 | 69.3 |
| مطلق | الذكور | 4 | 2.2 | 00 | 00 | 4 | 2.2 |
| | الإناث | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| المجموع | | 4 | 2.2 | 00 | 00 | 4 | 2.2 |
| أرمل | الذكور | 00 | 0 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| | الإناث | 6 | 3.4 | 1 | 0.5 | 7 | 3.9 |
| المجموع | | 6 | 3.4 | 1 | 0.5 | 7 | 3.9 |
| مجموع الذكور | | 18 | 10.2 | 38 | 21.5 | 56 | 31.8 |
| مجموع الإناث | | 45 | 25.5 | 75 | 42.6 | 120 | 68.1 |
| المجموع العام | | 63 | 35.7 | 113 | 64.2 | 176 | 100 |

المصدر: البحث الميداني 2023

إن ما يفسر استمرار تأثير الغير في سلوك الأفراد أن 17.6 % لا يفصحون بتبضعهم لها، وأن 13 % من متبضعي هاته الملابس لا زالوا ينتابهم الشعور بالدونية، وهو شعور قد يتراجع أو يتلاشى مع مرور الوقت، فقد تبين أن 17% من المتبضعين أحيانا ما ينتابهم هذا الإحساس. إن المواقف السالفة الذكر، تظهر حقيقة أهمية الغير في حياة الأفراد، خاصة في القضايا المطبوعة بالوصم الاجتماعي، كعملية تبضع الملابس المستعملة، غير أن تأثيره وفك الارتباط بها تراجع يشكل كبير في ضل تزايد نفود الفردانية وخاصة في صفوف الإناث؛ حيث تشكلن الفئة الأكثر تواجدا ب 68.18 % غير أن نسبتهن أكثر من هاته المعلنة بسبب رفض أعداد كبيرة منهن ملأ استمارة البحث معنا، ومع ذلك فمعطيات الجدول رقم تحمل دلالات الواقع الاجتماعي ف 69.3 % من المتبضعين ينتمون لفئة المتزوجين وأغلبهم نساء. إن تواجد النساء بكثرة في هذا النوع من التبضع الأسري له دلالاته الاجتماعية؛ إذ يعتبرن الأقرب للأبناء، كما تترك لهن حرية التدبير والاختيار في قضايا من هذا النوع. كما يمكن تفسير ذلك بالضغط المادي أو المالي الذي يكون عند الأسر المتزوجة حيث يميل الأفراد المتزوجون إلى ادخار المال لقضاء حاجيات أخرى، أو لمواجهة الطوارئ ؛من قبيل المرض، والسفر المفاجئ، واستقبال الضيوف... دون

أن ننسى أن معظم النساء يتميزن بوعي اقتصادي وخاصة ربات البيوت، إذ نجدهن يبحثن في عدد من حالات التبضع عن بدائل رخيصة لتدبير الاستهلاك لأسرهن[78] وادخار المال لمواجهة مفاجآت المستقبل المجهول.

نستخلص مما سبق ،أن للنساء دورا أساسيا في التأثير على الممارسات الاستهلاكية في المجتمع.[79] وذلك من خلال دعم أسرهن و باقي المجتمع، إذ تسهمن في الاقتصاد المحلي بشكل فعال من أجل تحسين معيشة ونوعية حياة أسرهن.

من العوامل المهمة التي تفرض نفسها بقوة في مجال اللباس؛ المستوى التعليمي، والمهنة أو القطاع المشغل، ومكانة الأفراد في الوسط الأسري خاصة أرباب الأسر. لقد تبين من نتائج البحث أن كل الفئات التعلمية تقبل على التبضع من أسواق البال، وذلك لأسباب ودوافع مختلفة(المبيان). إن تواجد ما يزيد عن ربع (27.8 %) المتبضعين من ذوي المستوى التعليمي العالي مرده أساسا لوجود حوالي60 ألف طالب جامعي يدرسون بجامعة القاضي عياض، ولتواجد أعداد كبيرة من الموظفين دووا الدخل المحدود اللذين يجدون أنفسهم مجبرين على تبضع هاته الملابس لتنويع الارتداء أمام زملائهم في العمل.

مبيان رقم 2 : المستوى التعليمي لمتبضعي ملابس البال بمراكش

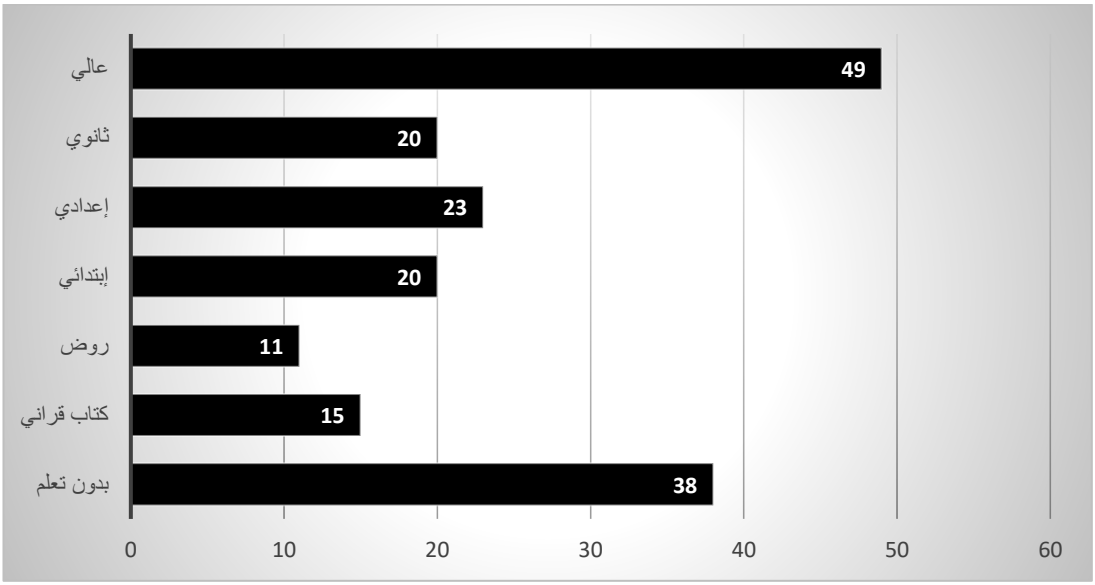


المصدر: البحث الميداني 2023

[78] - note de synthèse sur les inégalités sociales et territoriale à la lumière des résultats de de l'enquêtes nationale sur la consommation et des dépenses des ménages 2014.

[79]- نعمة مصطفى رقبان، مايسة محمد الحبشي، أبرار عاطف قاسم، ترشيد الاستهلاك الأسري بنظام الاقتصاد الدائري كمدخل لاستدامة الموارد وعلاقته ببعض العوامل الديموغرافية من منظور ربة الأسرة مع مقترح لبرنامج ارشادي، مجلة الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية المجلد 34 (العدد الأول) ،2024 ص234

يمكن الرجوع كدلك في شأن دور المرأة في الحياة الأسرية إلى أطروحة حسن ضياء بعنوان : المرأة القروية بالمناطق البورية رأسمال بشري للتنمية الريفية، حالة أرياف أبي الجعد. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تحت إشراف موسى كرزازي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008 غير منشور.،

### 3-2 العامل الاقتصادي:

يشكل العامل الاقتصادي عنصرا حاسما في عملية شراء الملابس بالنسبة لعدد كبير من أفراد المجتمع في مدينة مراكش، كما هو في باقي المغرب. يحدد دخل الأفراد إلى حد كبير قدراتهم الشرائية، وهذه الأخيرة تحدد نوع وقيمة الشيء المراد تبضعه. تقول القاعدة الشرائية؛ كلما كان الدخل محدودا كلما اتجه الأفراد إلى خيارات أقل تكلفة، وليس العكس بصحيح، فقد يكون للفرد دخل مرتفع ويتجه إلى المنتوجات أقل تكلفة. وبينت الدراسة الميدانية التي أجريناها، أن الأفراد الذين لهم دخل منخفض يتجهون لشراء الملابس المستعملة ليس اختيارا ولكن كضرورة ملحة. إضافة لما توفره هاته الملابس من مزايا؛ فهي أكثر جودة، و أقل ثمنا من الملابس محلية الصنع، وهذا ما عبر عليه 78 % من المتبضعين من أسواق البال بمدينة مراكش. بناء على هذا، أصبح الاقبال عليها بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وأصبحت نسبة كبيرة من ساكنة المدينة تفضل شراءها عوض شراء الملابس المحلية، أو أنها تزاوج بينهما في عملية الشراء والاستعمال.

يعتبر شراء الملابس المستعملة، بالنسبة لعدد من الأسر نوعا من الاقتصاد أو التدبير العائلي سيما إذا عرفنا أن 44.9 % من الأفراد المتبضعين تتكون أسرهم من ستة أفراد فما فوق . فتبضع ملابس البال بأثمنة منخفضة يمكنها من توفير الملابس لجميع أفراد الأسرة وبالقدر الذي يكفيهم في حياتهم، فقد صرح عدد منهم أن ثمن شراء أعداد من بعض أنواع الملابس يوازي شراء لباس واحد جديد من محلات بيع الألبسة الجديدة. ويزداد الفهم أكثر عند الوقوف على الدخل والحالة المهنية للمتبضعين.

**جدول رقم 2 : مهن المتبضعين من أسواق البال بمراكش**

| | العدد | % |
|---|---|---|
| بدون | 53 | 30,1 |
| طالب | 36 | 20,5 |
| موظف | 25 | 14,2 |
| عمل خاص | 43 | 24,4 |
| عمل مؤقت | 19 | 10,8 |
| المجموع | 176 | 100,0 |

المصدر: البحث الميداني 2023

إذا كان الجدول يحمل في دلالاته بعض الغموض، بسبب شمولية المفاهيم (موظف، عمل خاص) وبالتالي صعوبة فهم أسباب شراء الملابس المستعملة، فإن الدخل يحسم في عملية التبضع بشكل كبير ؛ إذ تبين، أن الدخل الفردي ل 18.2 **%** من المتبضعين لا يتجاوز 2500 درهم للشهر وأن 13 **%** من مشتري البال يتراوح دخلهم بين 2500 و5000درهم للشهر وأن 1.7 **%** يتراوح دخلهم بين5000 و6000 درهم وأن 11.9 **%** من المتبضعين يفوق دخلهم 6000 درهم للشهر . بناء على هاته المعطيات يتبين أن تبضع الملابس المستعملة المستوردة حاجة وضرورة مفروضة في ضل غلاء الأسعار وارتفاع تكاليف الحياة في كل الميادين وضعف دخل الأفراد. يرى 33.5 % من متبضعي الملابس المستعملة أن الإقدام على شراء

الملابس المستعملة يساهم في تحقيق ادخار المال. بينما 56.3 % يرون أنها عملية تحقق التوازن الاقتصادي للأسر وأن 10.2 % يروا أنها تحقق التوازن في مالية الأسرة وتساهم تحقيق الادخار.

من زاوية أخرى يشغل قطاع الملابس أعدادا كبيرة من المغاربة، ويضمن لهم توفير دخل أسرهم. كما يحرك عددا كبيرا من القطاعات المرتبطة به؛ كالنقل، والضرائب، وخدمات المقاهي المتنقلة، وعدد من فروع التجارة غير المهيكلة.... ناهيك عن كونها تحرك اقتصاد المنطقة التي تموضع فيها.

## 4- أثر الملابس المستعملة المستوردة على البعد الاقتصادي والاجتماعي

اعتبر ارتداء الملابس المستعملة إلى عهد قريب عيب، والإفصاح بارتدائها شيء محرج، وإشارة للتعبير على انتماء الفرد إلى الطبقات الهشة وهو ما كان يتسبب في عدد من المشاكل بين الأفراد؛ حيث كان الأفراد يشتمون بها، ويتنمر على مستعمليها، وكانت تحدث في عدد من الأحيان مناوشات بين الأطفال تتسبب في نزاعات بين الأسر. أما اليوم فأصبح شراء وارتداء الملابس المستعملة مقبولا في أوساط اجتماعية مختلفة، وهو ما يدل على تحول في التمثلات الاجتماعية حول الطبقة، والذوق، والقيمة... قد تكون الملابس بصفة عامة سببا لتمييز الفوارق الاجتماعية، خاصة عند الإقدام على استهلاك الماركات العالمية والملابس الفاخرة غالية الثمن، التي تدخل فيما يسمى بالاستهلاك المظهري[80] . إن تأثير المظهر الخارجي وضمنه اللباس على الأفراد هو ما يدفع الأفراد دوي الدخل المحدود في اطار التثاقف، وتأثير الإعلام والعولمة والانفتاح على الدول الغربية وثقافة لباسها... إلى التقليد والبحث عن الملابس المسجلة عالميا في أسواق، ومحلات البال. ويظهر هذا التغير في خيارات الأفراد لنوع اللباس الذي يفضلونه إذ باث 26.14 % من المتبضعين يبحثون في تبضعهم من أسواق البال على الألبسة الحاملة لعلامات الماركات العالمية 39.13% منهم من دوي التعليم العالي و 21.73 % منهم من الأميين. إن ارتفاع النسبة في صفوف الأميين دليل واضح على التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع بمدينة مراكش. إن اختيار الأشخاص دو التعليم العالي للألبسة العصرية (موضة ماركات عالمية ...) يتوافق والدراسات التي أنجزت في هذا الصدد فقد أشارت الدراسات الحديثة "أن المجتمع الحضري الحديث مجتمع الموضات، وأنماط سلوكية متغيرة ومتباينة. مست بما في ذلك المجتمع التقليدي الذي كان أكثر ركودا وأقل مواكبة لحركات الموضة، حيث يرى الباحث Patrick Lapeyre [81] أن الموضات هي نماذج سلوكية مؤقتة، ويرى Jerome Bruner [82] أنها ضرب من السلوك المؤقت، مصدره دوافع لاشعورية، فمعظم النساء يملن إلى الموضة الراهنة، ويخضعن لها سيما في قطاع الملابس. فالباحثان يؤكدان على وجود دافعين مهمين يدفعان الى هذا الانصياع الأول : الرغبة في الانصياع والثاني : الرغبة في الظهور أو حب الظهور والنفوذ."[83] ويتضح هذا التغير والجنوح لاستعمال اللباس الغربي أكثر من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (3) : الألبسة المفضلة عند المتبضعين بأسواق البال بمراكش

| | العدد | % |
|---|---|---|
| تقليدي | 50 | 28.4 |

[80]- Veblen, Thorsten. The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions. Macmillan, 1899.

[81]-كاتب فرنسي من مواليد 1949 .

[82] عالم نفس أمريكي ازداد سنة 1915 ودرس بجامعة هارفرد .

[83]- شهباء خزعل ذياب : ثقافة استهلاك الملابس بين الترشيد والتبديد , دراسة ميدانية بجامعة بغداد 2013 ص 90

| | | |
|---|---|---|
| عصري | 42 | 23.8 |
| حسب الموضة | 07 | 3.9 |
| ماركات عالمية | 04 | 2.2 |
| عصرية وموضة | 24 | 13.6 |
| تقليدية وعصرية | 44 | 25 |
| موضة وماركات عالمية | 05 | 2.8 |
| المجموع | 176 | 100 |

المصدر : البحث الميداني 2023

يظهر الجدول بوضوح تباين اختيارات الأفراد لنوع الألبسة التي يفضلونها، وقد يبدو هذا الأمر عاديا، إلا أن هذا الاختيار محكوم بمجموعة من العوامل الظاهرة أو الباطنة؛ فإذا وقفنا عند طبيعة اختيار الأفراد للملابس يتبين أن 23.8% منهم يميلون الى اختيار الألبسة العصرية سواء أكانت حسب الموضة، أو ماركات عالمية بينما 28.4% منهم يفضلون الألبسة التقليدية و25% يفضلن الألبسة ذات الطابع العصري، والتقليدي في آن واحد.

## 5- البعد البيئي لاستهلاك الملابس المستعملة: مساعدات وإعادة التدوير أم نفايات

ظل الاعتقاد السائد، أن الموارد البيئية هي موارد لا متناهية، وتم التعامل معها على أنها مصدر دائم وغير قابل للزوال، إلا أن التطور الصناعي، والعلمي والتكنولوجي، وتفشي الرأسمالية المتوحشة جعل هاته الموارد مهددة بالتراجع. وهو ما دفع بالعلماء إلى البحث عن كيفية استدامتها وترشيد استخدامها لضمان استمرار حياة الأجيال القادمة.

تعتبر صناعة الملابس إحدى الصناعات المستنزفة لكميات كبيرة من المواد؛ فهي تعتبر من القطاعات الكبرى المستهلكة للطاقة، والمياه بعد قطاع الزراعة. وقد أشرنا سابقا لمجموعة من المراحل التي تمر منها هاته الصناعة. يعتبر قطاع صناعة الملابس من القطاعات الأكثر تلويثا للبيئة؛ إذ أن كل خطوة من خطوات الإنتاج، أو التوزيع، أو الاستهلاك تمثل خطرا كبيرا على كوكب الأرض.

إن التأثير السلبي لهاته الصناعة خاصة بعد تزايد الطلب عليها جراء الانفجار الديموغرافي، وتعدد الاستعمالات هو ما جعلها موضوع نقاش بين المهتمين بقضايا البيئة من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات العالمية قصد ايجاد حلول ملائمة للحد من استنزاف الموارد و التصدي لظاهرة التلوث والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية التي أفرزتها العولمة، والرأسمالية المتوحشة الهادفة إلى جمع الأرباح والثروات، ومن مظاهرها الدعاية لاستخدام الموضة في اتناج الملابس، والتي تعد من دون شك إحدى جوانب المنتوجات الأحادية الاستخدام، أو ما يسمى بالمنتج، قابل للرمي بعد الاستعمال. والتي تتسبب دون شك في هدر الموارد وزيادة حجم النفايات وارتفاع تكاليف التخلص منها. وهو ما أدى الى المساس بالنظام الايكولوجي وظهور أخطار بيئية عديدة تمس كل مكونات البيئة، وفي مقدمتها الكائنات الحية وخصوصا الإنسان. فظهرت منظمات وجمعيات عالمية ووطنية، تندد بهذه الأخطار وتداعياتها المستقبلية. من النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الدعوة إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، والذي يحث على استهلاك مواد صديقة للبيئة، وإعادة تدوير المواد التي تستنزف الموارد البيئية.

لقد أشارت إحصاءات الأمم المتحدة، إلى أن سروالا واحدا مثلا من الجينز يتطلب كيلوغراما من القطن. وزراعة كيلوغرام واحد من القطن يحتاج ما بين 7,500 و10,000 لتر من المياه. يضاف إليها كمية الماء المستعملة في الغسل

والصباغة، علما أن هاته الأخيرة سواء أكانت طبيعية أو اصطناعية تحمل الكثير من المواد السامة، وهو ما يؤثر بأشكال مختلفة على بعض مكونات البيئة، وفي مقدمتهم الإنسان. إضافة إلى تلويث الفرشات المائية الباطنية والسطحية على حد سواء بسبب نفاد المياه الملوثة لباطن الأرض عن طريق نقل المجاري المائية لمخلفات المصانع، والتي تصب في البحار والمحيطات مؤثرة في ذلك على منظومات نباتية وحيوانية كثيرة كالطيور والأسماك ... إضافة إلى أن التأثير يزداد عندما يتعلق الأمر بمادة البوليستر؛ فإنتاج قميص من البوليستر مثلا ينتج ضعف انبعاثات الكربون التي يطلقها إنتاج قميص من القطن. إذ يطلق إنتاج قميص البوليستر 5.5 كيلوغرامات من ثاني أكسيد الكربون، مقارنة بنحو 2.1 كيلوغرام للقميص القطني.[84] لدى تعتبر استهلاك الملابس المستعملة عند الكثير من الأفراد خاصة دعاة حماة البيئة أنها تشكل أحد البدائل الاستهلاكية التي تسهم في التقليص من الاثار السلبية لصناعة النسيج. والمغرب كباقي عدد من بلدان العالم انخرط في هذا التوجه بشكل كبير، إلا أن استيراد مواد مستهلكة فقدت صلاحيتها أو اقتربت من ذلك يشكل مجال نقاش كبير بين عدد من القطاعات والباحثين، لمعرفة الدوافع، والأخطار، والتداعيات على المجال والمجتمع، وهو ما حاولنا إبراز بعض جوانه في الفقرات السابقة، ونتمم ذلك في الجانب البيئي.

إلى عهد قريب كانت الملابس تتوارث بين الأبناء في تراتبية عمرية من الأكبر إلى الأصغر، وتخضع للمخيط كلما تمزقت وتخضع لعملية الترقيع أو التطبيب أي وضع أجزاء من أتواب أخرى لتغطية المناطق التي تآكلت في الملابس جراء طول مدة الاستخدام... غير أن وفرة الملابس الجديدة أو المستعملة في الأسواق المحلية ،أدى إلى تغيير الموافق منها، وهذا ما استخلصناه من خلال طرح مجموعة من الأسئلة في هذا الصدد؛ فقد أجاب 82.4% من المتبضعين، أنهم لم يتعرضوا لأي ضرر صحي منذ بداية استعمالهم لها بعدما كانت تطرح هاجس الخوف من الأمراض والعدوى التي قد تسببها. كما أجاب 59.1% أن التخلص من ها ته الملابس يتم عندما يحدث الملل منها، وأن 22.7 % لا يعيدون خياطة الملابس التي تتعرض للتمزق، كما أن 62.5 % يرون بأن استعمال الملابس المستعملة المستوردة هو فعل يحافظ على البيئة. وفي إطار الوعي البيئي وعند الانتهاء من استعمال الملابس المستعملة كملابس، فقد صرح 41.5 % من مستعملها أنهم يعيدون تدويرها أو استعمالها في أعمال أخرى، أو يعاد التبرع بها لمن يحتاجها.

**خلاصة:**

ساهم التزايد الديموغرافي الكبير الذي عرفه العالم في حدوث تحولات عميقة في كل الميادين، ومن مظاهر هذه التحولات، الثورة الصناعية والعلمية والتقنية والتي أثرت بشكل كبير على واقع المجتمعات العالمية. حيث وفرت المنتجات واستنزفت الموارد مثلما هو حال صناعة الملابس. كما أدت العولمة إلى حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة وغيرت مفاهيم وثقافات الشعوب مثلما وقع في مراكش. فقد أدى الانتشار الواسع لتجارة الملابس المستعملة إلى إقبال السكان على شرائها، وهوما غير من منظور السكان لها، فبعد ما كانت موصومة اجتماعيا، أصبحت الملابس المستعملة

[84] نهلة عبد الغني العجمي ، رضوى مصطفى رجب " تصميم الملابس بدون فاقد كأحد تطبيقات الممارسة المستدامة في ضوء تقنية الفولي فاشون "، مجلة الاقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية ،شبين الكوم، مصر ،2021 ص 129

تحظى بقبول متزايد من قبل مختلف الفئات الاجتماعية تحت دوافع مختلفة بعد انتشار قيم الفردانية في ظل الرأسمالية المتوحشة. كما ساهمت في تغيير القيم الاجتماعية للساكنة.

**بيبلوغرافيا:**

-Émile Durkheim، The Division of Labor in Society | De la Division du Travail Social ،Felix Alcan 1893

-Veblen, Thorsten. The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions. Macmillan, 1899.

-note de synthèse sur les inégalités sociales et territoriale à la lumière des résultats de de l'enquêtes nationale sur la consommation et des dépenses des ménages 2014.

- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الرابع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1967.
- حسن ضياء بعنوان : المرأة القروية بالمناطق البورية رأسمال بشري للتنمية الريفية، حالة أرياف أبي الجعد. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تحت إشراف موسى كرزازي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008 غير منشور
- شهباء خزعل ذياب : ثقافة استهلاك الملابس بين الترشيد والتبديد , دراسة ميدانية بجامعة بغداد 2013.
- نعمة مصطفى رقبان، مايسة محمد الحبشي، أبرار عاطف قاسم، ترشيد الاستهلاك الأسري بنظام الاقتصاد الدائري كمدخل لاستدامة الموارد وعلاقته ببعض العوامل الديموغرافية من منظور ربة الأسرة مع مقترح لبرنامج ارشادي، مجلة الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية المجلد 34 (العدد الأول) ،2024.
- نهلة عبد الغني العجمي ، رضوى مصطفى رجب " تصميم الملابس بدون فاقد كأحد تطبيقات الممارسة المستدامة في ضوء تقنية الفولي فاشون "، مجلة الاقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية ،شبين الكوم، مصر ،2021.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الواحد الثلاثون
حزيران– يونيو 2025
ISSN 2569-734X

# ما وراء مفهوم النوع الاجتماعي

## Beyond the Concept of Gender

أسماء نحيل
باحثة في سلك الدكتوراه
كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات

حنان بنقاسم
أستاذة التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات

**ملخص:**

يعد مفهوم "النوع الاجتماعي" أو "الجندر" من بين المفاهيم الأكثر انتشارا وسجالا في الأدبيات النسوية، على الرغم من إمعانه في الغموض واللبس. يشترك نفس الخصائص المتعلقة بالمفاهيم التي تنتمي إلى فكر ما بعد الحداثة، من تعتيم وتعقيد وهدم للثوابت، ونسف للهويات. وقد نعته مجموعة من الباحثين بالسيولة والتعويم والتضليل الثقافي، ونبهوا من خطورته على المرأة وعلى استقرار المجتمع بنقل الجندر ونقاشاته من الفضاء التنظيري إلى الواقع السياسي والاجتماعي. لا يحيل "النوع الاجتماعي" على مفهوم متجانس ولا يدل على النساء والفتيات فحسب، بل يشمل الشواذ بشتى أصنافهم، مما يضر أساسا بحقوق المرأة. ويجري التمكين لمفهوم النوع باسم القيم الكونية وبرعاية هيئات دولية، ضمن إطار مفاهيمي يُسخّر كأداة لنفوذ وهيمنة الغرب.

ومن الضروري مساءلة منطلقات ومضامين المفهوم وتحرير الأساليب والمناهج التي تتناول المرأة وحقوقها من زاوية ثقافية شاذة. فلا بد من صون الهوية الثقافية والقيم المجتمعية والارتقاء بها كمدخل لفهم الذات والارتقاء بها، وفق الخصوصيات المحلية. ولا يجوز اختزال الإنسان والمفاهيم في نماذج مسبقة وقوالب جاهزة تفضي إلى تصورات نمطية، تضر بالمرأة وحقوقها. إن تحرر الفكر ضرورة يتأسس لزاما على تحرر المفاهيم النابعة من حركية فكرية مجتمعية، فيكون التغيير وفق مقاربة تكاملية لا مجتزأة ولا تصادمية بين أدوار ووظائف الرجال والنساء.

**الكلمات المفتاحية:** النوع، سيولة المفاهيم، حقوق المرأة، الشذوذ، الهيمنة، تحرر المفاهيم.

**Abstract:**

The concept of "gender" is one of the most widespread and controversial concepts in feminist literature, despite its ambiguity and confusion. It shares the same characteristics as postmodern concepts: obscuration, complexity, deconstruction of certainties, and the dismantling of identities. Some scholars have described it as fluid and culturally misleading, warning of its danger to women and social stability by shifting gender debates from theoretical realm to political and social spheres. "Gender" does not refer to a homogeneous concept nor solely to women and girls; it also includes all kinds of sexual deviants, which fundamentally undermines women's rights. This concept is promoted in the name of universal values and under the auspices of international organizations, within a conceptual framework that serves as an instrument of Western influence and domination.

It is necessary to question the foundations and content of this concept and to liberate the approaches and methods dealing with women and their rights from deviant cultural perspectives. Preserving and enhancing cultural identity and societal values is imperative as a means for self-understanding and advancement, in line with local specificities. Human beings and concepts should not be reduced to preconceived models or frameworks that lead to harmful stereotypes affecting women and their rights.

The liberation of thought is a necessity that must be based on the liberation of concepts, stemming from a collective intellectual dynamic movement, so that change can occur through an integrated approach that is neither fragmented nor conflictual, regarding the roles and functions of men and women.

**Key words**: gender, conceptual fluidity, women's rights, sexual deviance, hegemony, liberation of concepts.

**مقدمة:**

ليس مفهوم "النوع" بريئا، لأنه لا يدل فقط على النساء والفتيات كما قد يتبادر إلى الأذهان في الوهلة الأولى، بل يشمل في الإنتاجات الفكرية الغربية والأدبيات الأممية الشواذ من المتحولين جنسيا وغيرهم. وقد أدى ترحيل هذا المصطلح من حقله اللغوي الغربي إلى مجالات الفكر والسياسة إلى سيولة المعنى.

وبما أن المفهوم أحد مفاتيح فهم الواقع وتحليل الظواهر وإنتاج المعرفة وتوجيه السلوك، فلا بد من تمحيصه من أجل إدراك مغزاه الدقيق وتحليله وتصنيفه ونقده، حتى يتبين ما يمكن أن يستلهم وما ينبغي أن يلفظ، وذلك لتفادي اجترار حمولات إيديولوجية تتجافى ومعاني الخصوصية والهوية، وتكرس هيمنة فكرية تعمل على غرس مبادئ ومفاهيم شاذة. إن تحرر الفكر يتأسس لزاما على تحرر المفاهيم النابعة من الهوية المحلية كمقدمة لتحرير المرأة، بل وتحرير المجتمع.

## أولا: النوع: سيولة المفاهيم والخلفيات الإيديولوجية

بات مفهوم "النوع الاجتماعي" أو "الجندر" أكثر مفاهيم الأدبيات النسوية تداولا، على الرغم من إمعانه في السيولة[85] والغموض، إن على المستوى النظري أو التطبيقي. وينطبق ذلك على العديد من المفاهيم والمقولات المنبثقة عن التيارات الفكرية لما بعد الحداثة. وقد أدى هذا المفهوم وتنزيله على الواقع لتأطير الفعل الثقافي والسياسي والاجتماعي إلى صدام بين حقوق النوع وحقوق المرأة يعكس خلفيات إيديولوجية وهيمنية.

### ا. النوع (الجندر): الغموض وسيولة المفهوم

قد اشتغل عدد من المفكرين على نقد تفكك والتباس مفاهيم ما بعد الحداثة، التي ينضوي في إطارها مفهوم النوع. ومن أبرز هؤلاء الفيلسوف البولندي زيغمونت باومان، الذي وصّف الحداثة وما نتج عنها بمفهوم السيولة؛ ويقصد بها الحالة التي تتفكك فيها المفاهيم الصلبة، ويتم فيها

[85] السيولة مفهوم اجترحه الفيلسوف البولندي زيغمونت باومان وجعله الخيط الناظم لمجموعته الكتبية التي يطلق عليها سلسة السيولة، وقد استهلها بكتاب "الحداثة السائلة"، ثم الحب السائل والحياة السائلة والخوف السائل والشر السائل والأزمنة السائلة، إلى جانب كتب أخرى. ويعني النموذج الذي يحكم نمط الحياة المعاصرة من خلال تقنية الصهر والتمييع، فالسيولة لا تتمثل فقط في سهولة الحركة والتنقل نتيجة التطور المتسارع عبر وسائل الاتصال والتنقل، بل تصل لحد سيولة المشاعر والعلاقات والمعاني. انظر:
حميد لهواس وأحمد زيغمي: مفهوم السيولة كتقويم نقدي أخلاقي للنزعة الاستهلاكية عند زيغمونت باومان، مجلة المعارف، المجلد 18، العدد 2 ديسمبر 2023، ص. 432-433.

التحرر من كل الحقائق والقيم والمقدسات، وتمرج فيها المعايير[86]، فتطغى النزعة الفردانية في المجتمع على حساب كل ماهو اجتماعي، ليتهافت أفراده على الاستهلاك إثباتا لوجودهم وقيمتهم.

وإلى جانب كتب باومان المقترنة بالسيولة، طارت شهرة كتاب "خداع المثقفين" لصاحبيه ألان سوكال وجان بريكمان[87]، اللذين تناولا فيه بالنقد غموض المفاهيم الذي طبع فكر ما بعد الحداثة، من خلال استعراض اقتباسات مسهبة لرواد هذا الفكر كجان لاكان ودريدا وألتوسير وغيرهم. وكان القصد الوقوف على ظاهرة الغموض اللغوي فيها، المصحوب بالاستعمال المتعسف للمصطلحات العلمية المعقدة، قصد إيهام القارئ بعمق النص وبعده المعرفي.[88] وقد اعتبرا ذلك "تضليلا ثقافيا" ينطوي على خواء معرفي يتخفى خلف المصطلحات الكبيرة والأسلوب المبهم؛ وهي ذات الفكرة التي أشار إليها بيير بورديو، حين اعتبر الغموض المفاهيمي أداة لإخفاء الضعف النظري وتعويم المشاكل بدل حلها، ورهانا لكسب سلطة معرفية[89]. وقد سار على نفس المنوال عبد الوهاب المسيري حين نعت هذه الظاهرة "بالتمويه الفكري"، عبر ما أسماه "التعتيم المفاهيمي" بغية إقصاء الرؤى المخالفة وترسيخ الهيمنة المعرفية[90]. أما نقد نعوم شومسكي، فقد تميز بالحدة والسخرية من الغموض والتعقيد المفاهيمي لدى رواد ما بعد الحداثة خاصة الفرنسيين منهم.[91]

يحمل مفهوم النوع نفس الطابع والخصائص المتعلقة بالمفاهيم التي تنتمي إلى فكر ما بعد الحداثة[92]، من غموض وتعقيد وهدم للثوابت، وتفكيك للبنى الأصيلة والهويات، وانتصار للامعنى. وتبعا لذلك، يرفض أصحاب مفهوم النوع الثنائيات الصلبة، ومنها: ذكر-أنثى، طبيعي-اجتماعي، الثابت-المتحول، الدال-المدلول. وتزداد دلالات مفهوم الجندر غموضا بفعل تعدد المقاربات النظرية التي تناولته، وتعدد الأطياف النسوية نفسها، ابتداء من النسوية الليبرالية التي تنظر إلى الجندر باعتباره أدورا منفتحة على التغيير والتعديل، وليس انتهاء بالنسوية "الكويرية" التي تفكك المفهوم ذاته منكرة وجود جوهر ثابت للهوية، وهو ما فتح المفهوم على معاني لا نهاية لها، وإن اتفقت جميعها على تقويض

---

[86] Zygmunt Bauman: *Liquid Modernity*, Polity Press, 2000, pp. 8-9.

[87] اشتهرت لعالم الفيزياء ألان سوكال، مقالة عنونها ب :"تجاوز الحدود: نحو تأويل تحويلي للجاذبية الكوانتية"، ونشرها في مجلة ثقافية ما بعد حداثية. ضمنها بعدد من الاقتباسات المشوشة، وبمصطلحات علمية لا معنى لها نظريا، كما عمد لربط سطحي بين الفيزياء والنقد الثقافي، ثم أعلن سوكال بعد نشرها أنها كانت مزيفة بالكامل، ليستدل بذلك على حجم التضليل الثقافي الذي يمارس من خلال عملية غموض المفاهيم. وعلى إثر ذلك، ألف مع عالم الرياضيات جان بريكمان "كتاب "خداع المثقفين".

[88] Alan Sokal et Jean Bricmont : Impostures intellectuelles, Odile Jacob Publishing, 1997, pp. 11-23.

[89] Pierre Bourdieu : La domination masculine, Paris, Seuil, 1998. In : https://journals.openedition.org/clio/201

[90] عرض عبد الوهاب المسيري لنقد النموذج الفكري لما بعد الحداثة في عدد من كتبه، منها:
- عبد الوهاب المسيري: رحلتي الفكرية، في البذور والجدور والثمر، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
- عبد الوهاب المسيري: دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2006.

[91] لنعوم تشومسكي عدة مقابلات مصورة في الوسائط البصرية، ينتقد فيها ما بعد الحداثة.

[92] ظهر مصطلح ما بعد الحداثة بداية في كتاب جان فرانسوا لوتارليوتار: "الوضع ما بعد الحداثي"، ثم انتشر وأخذت مفاهيمه الأساسية بالتشكل على يد بعض الرواد، كجاك بودريار وجاك دريدا وغيرهما. ويشترك جميعهم في السعي لتفكيك الفلسفة الغربية وتقويض أسسها. وتمثل مقولة فريدريك نيتشه "موت الإله" الأصل في فكر ما بعد الحداثة. وتولدت مقولات مشابهة ك"موت الإنسان" لميشيل فوكو و"موت المؤلف" لرولان بارت، و"هدم الكلام" لجاك دريدا. انظر:
أحمد عبد الحليم عطية: ما بعد الحداثة والتفكيك، مقالات فلسفية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2008، ص. 23-72. في: طاهر ابراهيمي: ما بعد الحداثة، منطلقاتها وتبدّياتها، قراءة في فكر عبد الوهاب المسيري، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 8، العدد الأول، 2019، ص. 14.

ثنائية الذكورة والأنوثة، وفصلهما على دلالتهما الطبيعيتين، مما نتج عنه سيل من أطياف الهويات، ما زال عدد منها عصيا على التصنيف والتقنين والاعتراف الأممي.[93]

إن الأزمة النظرية التي تتخبط فيها الأطروحات الجندرية، لَتضع النسوية ونضالاتها أمام محك بنيوي. فإذا كانت النسوية تحيل إلى المطالبة بالحقوق المهدرة لفئة محددة ومميزة الهوية والمعنى، هي النساء، فمفهوم النوع بخصائصه المنفتحة على شتيت من تأويلات الهويات، ينسف النسوية من قواعدها، إذ يعمل على هدم وتفكيك كل تخصيص تستفيد منه فئة النساء من أجل ضمان التوازنات المجتمعية. وهي القضية التي انبرت تحذر منها عدد من النسويات في الغرب، عبر إبراز الأخطار المحدقة بالمرأة نفسها، وبوضعها القانوني والسياسي، الذي سيفضي لتهديد الاستقرار المجتمعي بأكمله. فعلى الرغم من الزخم الثقافي والسياسي والإعلامي الذي يرافق الطروحات الجندرية، ظهرت عدة أصوات نسوية تنتقد مفهوم الجندر والمسار الذي سلكته التيارات الجندرية، لكونها تنكبت طريق مناصرة المرأة.

**ب. مفهوم الجندربين صدام الحقوق والخلفيات الإيديولوجية**

يبرز كتاب "من سرق النسوية؟ كيف خانت النساء النساء" لكريستينا هوف سومرز[94]، الذي ركز على انحراف النسوية عن مسارها، إلى حد تشويهها ووصمها. كما وجهت من خلاله نقدا لاذعا لهيمنة مناصري الجندر سواء على الفضاء الجامعي أو على الساحة الإعلامية، و"لبراعتهم" في الحصول على الدعم المالي من مصادر حكومية وخاصة، على الرغم من كونهن لايمثلن الغالبية العظمى من النساء.[95]

وتتقاطع رؤى سومرز مع العديد من الباحثات النسويات في أمريكا وأوربا، من بينهن الفيلسوفة البريطانية النسوية شيلا جيفري، التي أثار كتابها "ألم الجندر" الصادر سنة 2014 العديد من التجاذبات الفكرية والسياسية. فقد دعت من خلاله إلى تحليل نقدي للمفاهيم الجديدة وعدم قبولها دون مساءلة، مؤكدة على ضرورة تفكيك وهدم مفهوم "الجندر" كشرط لتحرر النساء، باعتباره نظاما قهريا يكرس الهيمنة الذكورية، يغيب البعد السياسي في اضطهاد النساء. وتنتقد المحاولات القانونية والاجتماعية لإدخال المتحولين إلى أماكن خاصة بالنساء كالمراحيض والملاجئ والحمامات، كتهديد لخصوصية وأمان النساء الطبيعيات، معتبرة ذلك تجاوزا للحدود القائم أساسا على التصنيف البيولوجي عند

---

[93] عمدت الدراسات الكويرية لتقسيم أصناف الهويات الجندرية لفئتين اثنتين الثنائية وغير الثنائية، وهي الأصناف التي تعترف بها ضمنيا عدد من هيئات الأمم المتحدة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد قاموا بتقسيمها:
هويات ثنائية هي:
1. الذكر (Man/Male): هوية جندرية تقليدية تتطابق عادة مع الجنس الذكري البيولوجي عند الولادة؛
2. الأنثى (Woman/Female): هوية جندرية تقليدية تتطابق عادة مع الجنس الأنثوي عند الولادة، وتشمل النساء المتوافقات جندريا والنساء المتحولات جنسيا (trans women) ؛

وهويات جندرية غير ثنائية(Non-Binary / Gender Diverse) :
3. متحول/ة جندريا(Transgender) : وهو الشخص الذي تخالف هويته الجندرية الجنس المسجل عند الولادة؛
4. غير ثنائي(Non-Binary / Genderqueer): الشخص الذي لا يُعرف نفسه كرجل أو امرأة فقط، وقد يجمع بين عناصر من الهويتين أو يرفض التصنيف كليا؛
5. جندر مائع "فلويد" (Gender Fluid) : هو الهوية الجندرية التي تتغير بمرور الوقت أو تبعا للمواقف أو الشعور الداخلي؛
6. أجندر(Agender) : هو الشخص الذي لا يعرّف نفسه ضمن أي هوية جندرية (بلا جندر)؛
7. ثنائي الروح (Two-Spirit): هوية خاصة ببعض الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية، تشمل الجوانب الروحية والجندرية والاجتماعية؛
8. ثالث جندر (Third Gender) : يشير إلى أفراد لا يُصنفون كرجل أو امرأة، معترف به قانونيا في بعض الدول كالهند ونيبال.

انظر إحدى المواقع الرسمية المنتسبة إلى هيئة الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/lgbtiq-people

[94] فيلسوفة أمريكية، أستاذة الفلسفة بعدد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، اشتهرت بدفاعها عن النسوية الليبرالية الكلاسيكية ونقدها للنسوية الجندرية.

[95] Christina Hoff Sommers : Who Stole Feminism? How Women Have Betrayed Women, Simon & Schuster, 1995, p.154.

الولادة.[96] وقد شنت في كتابها حربا على التحول الجنسي واعتبرته استعمارا للجسد، وشكلا من أشكال العنف المؤسسي المقنن، خاصة حين يمارس على القاصرين، وحذرت من عواقبه على الحركة النسوية، لأنه يقوض قدرة النسوية على تمثيل النساء كمجموعة واقعة تحت الاضطهاد.

برزت في نفس السياق الكاتبة البريطانية ماري هارينغتون، التي سلطت الضوء على جوانب أخرى في إشكالية الجندر وآثاره على المرأة والمجتمع، حيث انتقدت المسار الذي انزلقت فيه النسوية، ولا سيما في أكثر كتبها إثارة للجدل: "النسوية ضد التقدم". فقد تناولت بالتحليل والنقد اعتبار "التقدم" معيارا لتحرير المرأة، حيث ارتأت أن ما يعتقد أحيانا أنه تقدم هو في الحقيقة تراجع عن قيم إنسانية ومجتمعية أساسية.

وتعتقد هذه الباحثة أن تحرر المرأة لم يأت نتيجة تطور أخلاقي أو سياسي، بل انعكاسا للتحولات الناتجة عن الثورة الصناعية.[97] وترى أن النسوية قد انحرفت بتركيزها على الفردانية والهويات الجندرية على حساب التضامن المجتمعي، الأمر الذي أسقط احتياجات فئات من النساء، كالأمهات والعاملات. ونبهت الكاتبة من خطر التقدم التكنولوجي على الجسد الأنثوي الذي يسعى لتسليعه، ولتجريده من خصوصياته الطبيعية.

ولعل الخيط الناظم بين طروحات هؤلاء النسويات المناهضات للجندر على اختلاف مشاربهن، انتقادهن المسلك الذي هوت إليه النسوية، مع التنبيه من المخاطر الجسيمة على المرأة وعلى استقرار المجتمع بنقل الجندر ونقاشاته من الفضاء التنظيري إلى الواقع السياسي والاجتماعي. ذلك أن الاعتراف القانوني بالهويات الجندرية بإدماج المتحولين عبر العمليات الطبية والدوائية وكذا ذوي أجساد الذكور الذين يشعرون بكونهم إناثا في فئة النساء هو بالضمن تقويض للحقوق المكتسبة والمحمية للمرأة الطبيعية. ونتيجة لهذا النسف الحقوقي، أضحت الأبواب مشرعة في وجه الاضطرابات التشريعية، وما لذلك من تأثير على مشاركة المرأة في مختلف المجالات السياسية والرياضية وغيرها. ومن بين المخاطر الكبرى التي تتعدد النساء استلاب حقهن في فضاءات عمومية آمنة باسم حقوق الجندر.

وليتضح التضارب بين حق المرأة وحق النوع جليا، يمكن استعراض جانب من الصراعات الحقوقية والقانونية التي خاضتها مناهضات فرض فلسفة الجندر في الدول التي اعترفت قانونيا بالهويات الجندرية. وتأتي في مقدمتها المعركة القانونية التي شنتها مجموعة الحملة النسوية "من أجل نساء اسكتلندا" ضد إصدار قانون سنة 2018، يستهدف تعزيز تمثيل النساء في مجالس الهيئات العامة. فقد نص القانون المذكور على تعريف لمصطلح "امرأة" ليشمل النساء المتحولات جنسياً، وهو ما اعتبرته الجمعية انتهاكا لقانون المساواة، وإضرارا بمبدإ التمييز الإيجابي. وقد عرفت القضية سنوات من التداول إلى أن قضت المحكمة العليا في المملكة المتحدة بتاريخ 16 أبريل 2025 "بأن المرأة هي شخص يولد أنثى بيولوجيا"[98]، ما أدى إلى استبعاد المتحولين جنسيا من التعريف القانوني. ترتب عن هذا القرار حصر المنشآت المخصصة للنساء للإناث البيولوجيات فقط دون المتحولين.

[96] Sheila Jeffreys : Gender Hurts, Routledge, 2014, pp. 162-182.
[97] Mary Harrington: Feminism Against Progress, Regnery Publishing, 2023, pp. 45-70.
[98] انظر الموقع الرسمي للمحمة العليا لمملكة المتحدة لمراجعة نص القرار في: https://supremecourt.uk/cases/uksc-2024-0042

هذا، وقد تجاوز الأمر فرض التطبيع مع الشذوذ والترويج له في الدول التي اعترفت "بالعبور الجندري"، إلى التضييق المتزايد على مناهضيه في مختلف الميادين حتى الأكاديمي منها. وتمادى هذا التضييق حتى بلغ تعريض الأطفال واليافعين من طلبة المدارس لعقوبات بلغت في بعض الحالات حد الاعتقال، لمجرد تعبيرهم عن إيمانهم بالتصنيف الطبيعي للجنس.

يبقى الحق في الفضاء العمومي في علاقته بإدماج النوع من أكثر المسائل المثيرة للقلق لدى فئات واسعة من النساء في الدول الغربية ولدى مناهضي فرض سياسات النوع، خاصة مع تكرار الانتهاكات المسجلة في عدد من الفضاءات التي فتحت في وجه المتحولين. يعتبر مناهضو سياسات النوع مسألة تخصيص بعض الفضاءات العمومية للمرأة أمرا نابعا من صميم وجودها وكرامتها، فهو حق لا امتياز أو ترف، كما يؤكدون على أن الحق في مجالات حضرية آمنة مدخل أساسي لنضال النساء ضد العنف والتمييز. وبالتالي، فكل محاولة لإدماج النوع في الفضاءات العمومية المخصصة للنساء غدا تهديدا وجوديا قبل أن يكون تهديدا اجتماعيا أو أمنيا يمس سلامة النساء وخصوصياتهن. إن حق المرأة في فضاءات خاصة بها كالمراحيض وصالات تغيير الملابس والحمامات ومراكز إيواء السجينات وغيرها من المنشآت، كان ينظر له إلى عهد قريب كأمر بدهي في الدول الغربية، إلا أنه وبفعل إدماج النوع في السياسات العمومية لعدد من هذه الدول تم تقويض هذا الحق، مما استدعى التآزر وتنويع أساليب استرداد هذا الحق. وقد يتملك البعض الاستغراب حين يطالع عددا من الكتابات تتحدث عن سياسات المراحيض وغيرها من المنشآت، وتكوين منظمات تنافح من جديد عن كرامة النساء في فضاءات عمومية خاصة وآمنة.

وبناء على ما سبق، يحق طرح التساؤل التالي: كيف يمكن لمفهوم مهلهل قابل للاتساع واستيعاب ما قد يستجد من دلالات أن يكون منطلقا لبناء فلسفي رصين؟ وكيف له أن يصير إطارا تحليليا كونيا عابرا للقارات؟ وأبعد من ذلك، كيف لهذا التصور الذي يمتح من مقولات وأطروحات تأويلية تصادم كل الحقائق العلمية الثابتة أن يهيمن على مسار الحركة النسوية وعلى تشكيل وتوجيه السياسات العمومية؟

لم يكن بوسع الجندر وفلسفته أن يتخطى حدود النقاشات الأكاديمية والمنتديات الفكرية إلى ساحة الفعل والواقع لولا عبوره على ظهر القيم الكونية برعاية الهيئات الأممية، محدثا زلازل عنيفة في البنى المعرفية والمجتمعية عبر العالم. فقد سخرت هذه الهيئات الدولية أجهزة ووسائل متنوعة من مؤتمرات ومواثيق ومعاهدات وتقارير في سبيل التمكين لفكرة الجندر. وانخرطت في هذا النهج منظمات حقوقية[99] محلية ودولية، رسمية ومدنية حتى شاعت في مضامين السياسات العمومية والقوانين المحلية،[100] والبرامج التعليمية، وحلبات الفن والرياضة، بل حتى كتب وبرامج الأطفال في شتى بقاع الدنيا. ويشهد العالم صورا عديدة للترويج لفكر الشذوذ والتطبيع معه، بل وفرضه على الشعوب. ومثال ذلك ما واكب مونديال 2022 بقطر من ضغوط غربية وضجة إعلامية، لفرض هذا الشذوذ الذي تناهضه معظم المجتمعات المحافظة والإسلامية،

[99] تبنت عدد من المنظمات الحقوقية الدولية وعلى رأسها منظمة العفو الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فكرة الجندر، وتعتبر عدم الاعتراف بالهويات الجندرية نوعا من أنواع العنف الرمزي.
لذلك، قامت بعدد من الحملات تطالب بحق الاعتراف القانوني بالجندر دون شروط طبية وحماية اللاجئين على أساس الهوية الجندرية وضمان تمثيل جندري عادل في المناصب العامة والسياسية. انظر الموقع الرسمي لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في:
- UNHCR, Age, Gender and Diversity Policy in https://www.unhcr.org/publications/unhcr-age-gender-and-diversity-policy
- Amnesty International, The State of the World's Human Rights 2020 in https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2025/04/WEBPOL1085152025ENGLISH.pdf

[100] قوانين الأسرة والسجون (تحديد مكان احتجاز الأشخاص حسب هويتهم الجندرية لا جنسهم البيولوجي) وقوانين الرعاية الصحية (حق العابرين في الرعاية الطبية الخاصة بالتحول الجندري).

وتجرمه قوانين قطر. فقد أعلنت ثمان منتخبات أوروبية حملة أطلقت عليها اسم "حب واحد" (One Love) تدعو إلى الشذوذ والتصدي لرافضيه.

## ثانيا: تحرر المفاهيم مقدمة لتحرير المرأة والمجتمع

إن تأمل المفاهيم التي تسود في الأدبيات الأممية والخطابات الغربية المتعلقة بقضايا المرأة وكيفيات تحليلها ومعالجتها أمر فائق الأهمية، وذلك لتفادي اجترار حمولات إيديولوجية تتجافى ومعاني الخصوصية والهوية، من جهة، وللمساهمة من جهة أخرى في مساءلة المنطلقات التي يمكن من خلالها أن يساهم هذا العمل في نقاش واسع حول بناء مفهومي جديد يسعى إلى تحرير الأساليب والمناهج التي تتناول النساء وحقوقهن من زاوية ثقافية شاذة، كمدخل للارتقاء بالمرأة والمجتمع.

### ا. ضرورة تحرر المفاهيم:

لا شك أن استهلاك مفهوم ك"الجندر" يخفي خلفيات طمس هوية الرجل وهوية المرأة على حد سواء، يدفع إلى أزمة هوية بفعل الانسكاب الكلي في قوالب الغير الذي يهيمن على إنتاج وتسويق مفاهيم ورؤى كآليات لترسيخ مبادئه ونفوذه على الفكر والثقافة والإنسان. "عندما يُفرض علينا أن نقبل قيم الغرب كشرعية وحيدة، فإننا نفقد حقنا في الحفاظ على هويتنا الثقافية، ويصبح عالمنا محتلًا فكريًا قبل أن يكون محتلاً جغرافيًا"[101]

لا جدال في ضرورة صون الهوية الثقافية والقيم المجتمعية والارتقاء بها كمدخل لفهم الذات وتنميتها، وفق الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والترابية الوطنية. ومن ثم، لا بد من استيعاب دلالات المفهوم التي تمثل تصورا تجريديا للواقع. فهو أداة أساسية في الإدراك والتفكير النقدي، بواسطته يتم تنظيم وإثراء المعرفة والربط بين ما هو حسي وما هو مجرد وما هو عقلاني. وبغض الطرف عن المعنى الذي قد ننسبه له، فهو ينطوي على خلفيات ومعتقدات ثقافية لها مرجعياتها الإيديولوجية والتاريخية ومراميها المسبقة. وسواء أكانت جلية أم خفية، فإن الباحث ملزم بتمحيص وتقليب المفهوم سعيا وراء الإحاطة بمغزاه الدقيق وتحليله وتصنيفه ونقده، حتى يتبين ما يمكن أن يستلهمه وما ينبغي أن يتحفظ عليه. "نحن بحاجة إلى نقد مستمر للمفاهيم التي نستخدمها في فهم العالم، وعدم قبولها بمجرد أنها "مفهومة" أو "عصرية"، لأن في ذلك قبولا لا واعيا بآليات الهيمنة الفكرية."[102] فلا يعقل أن نباشر تفكيك وتفسير إشكاليات ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وترابية وسياسية، كما هو الحال بالنسبة لحقوق المرأة، كما لا يمكن أن نساهم في إنتاج المعرفة بأدوات معتلة. ويزداد هذا الاعتلال حدة بفعل ميل المغلوب إلى تقليد الغالب[103]، وهو ما اصطلح عليه ابن خلدون في مقدمته ب "نحلة الغالب"، حيث يخضع المهزوم لإرادة المهيمن ومفاهيمه وفكره وثقافته، حتى يصير لا مقلدا فقط، بل مدافعا وداعيا لها.

---

[101] المهدي المنجرة: قيمة القيم، دار توبقال، الطبعة الثانية، 2007، ص. 102.

[102] طه عبد الرحمن: سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، منشورات المركز الثقافي العربي، 2000، ص. 178.

[103] انظر فصل" في أن المغلوب مولع بالإقتداء بالغالب في شعاره ونحلته وسائر أحواله وعوائده"، ص 104 العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي: مقدمة بن خلدون دار ابن خلدون الإسكندرية، 1377م.

ومن جانب آخر، فبما أن المفهوم مضمون مجرد يعطيه المجتمع لشيء أو فكرة أو ظاهرة ما، فيجب أن يكون متناغما مع القيم الاجتماعية والثقافية التي تميز الحيز الترابي المعني. وفي هذا السياق، ليس المضمون سوى نتاج بناء فكري مرتبط باعتبارات سياسية وتاريخية ودينية وتمثلات ثقافية ومجتمعية. فهو وسيلة متحركة تؤثر في الطريقة التي تفكر بها المجتمعات، وتُفسر بها الظواهر والأحداث، وتسعى من خلالها إلى تغيير الواقع.

لا يحيل إطلاقا الحديث عن الهوية والخصوصية وتثمينها إلى الدعوة إلى الانغلاق أو الإنطواء على الذات، مما يعيق التواصل والتثاقف. "فلا نريد قيمًا جامدة أو ردة إلى الماضي، بل قيمًا حية تُعبّر عن أصالة حضارتنا وتُواكب متغيرات العصر، لتعزز كرامة الإنسان والمجتمع."[104] إن الانكفاء أو التحصن داخل الخصوصية الثقافية أو الهوياتية للباحث أمر يتعذر تصوره في زمن العولمة التي تعتبر حتمية متعاظمة. وفي الوقت نفسه، فإن الاستسلام لسطوة فكر دخيل أو لاستلاب ثقافة مهيمنة مسألة مرفوضة. "بين التصلب والانصهار، وبين الانغلاق على الذات والانفصال عن الهوية، وبين التشدد والتنكر للقيم الأصيلة، يظل الخيار الأقوم هو التفاعل الخلاق والتثاقف عن وعي وبصيرة"[105].

وبالتالي، يعد المفهوم عاملا حاسما في تشكل فكر الإنسان، يتيح تمثيل الواقع والانفتاح على المستقبل، غير أنه لا ينبغي أن يشكل قطيعة مع الماضي، الذي يعتبر مصدرا للهوية الثقافية وحاملا لذاكرتها. وفي هذا الصدد، يتعين استحضار هذه الذاكرة كعامل ملهم لا كقيد مكبل لحركة الفكر.

إن التماهي مع بعض المفاهيم المقحمة في الأدبيات السائدة عن تحرر المرأة وحقوقها هو بمثابة ارتهان للغير، وتعطيل الذات وملكاتها الإدراكية. وفي السياق المغربي والمشرقي، بل وفي أرجاء مختلفة من العالم، تبدو مفاهيم الجندر والعبور الجندري وتعدد الهويات الجندرية مفتعلة. ليس إنصاف المرأة وتمكينها من كامل حقوقها غير منقوصة ولا مجتزأة موضوع جدل، ولكن التعويم المفهومي الذي يساوي بين المرأة والمتحول جنسيا، وبين الفطرة والشذوذ هو أمر طارئ على ثقافات تحتفظ بقيم ومثل اجتماعية مختلفة، لكنها تجترع نموذجا ثقافيا غربيا غريبا، لا يألو جهدا في غرس مفاهيمه ومقارباته للقضايا المختلفة كوسيلة من وسائل التحكم.

لا مخرج من هذا المأزق الثقافي إلا بتحرير وتجديد المفاهيم كأدوات للتفكير والبناء؛ فلا يقبل أن يتم التنصيص مثلا على مفهوم النوع الاجتماعي في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب، دون تعريف له. إذا لم يتم الاعتراض على هذا المفهوم، فلكونه ليس مرتبطا بتمثل قدحي في المخيال الجمعي، ولأنه يساق كتعبير "بريء" عن النساء والفتيات؛ ولكنه ليس كذلك على وجه الإطلاق في الانتاجات الفكرية الغربية باعتباره وعاء يتسع ليشمل الشواذ من المتحولين جنسيا وغير الثنائيين والعابرين جنسياً، وكل من يتحدون التصنيفات التقليدية للذكر والأنثى. إن ترحيل مصطلح "النوع" من حقله اللغوي الغربي (Gender) إلى مجال السجال الفكري وميدان السياسة يؤدي إلى انزلاقات في الفهم والتحليل والاستنباط، وما لذلك من تداعيات على الفعل في أرض الواقع.

---

[104] المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص. 157.

[105] Abdelwahed El Idrissi : La conception de l’espace urbain au Maroc, cas des plans d’aménagement, thèse de doctorat en urbanisme, Université Hassan II – Mohammedia – Casablanca, Faculté des lettres et des sciences humaines – Mohammedia, année universitaire 2010-2011, p.361.

**ب. إحكام المفاهيم مدخل الارتقاء بالمرأة والمجتمع**

لم يستعمل الدستور مفهوم النوع الاجتماعي مكتفيا بالتأكيد على مفاهيم المساواة والمناصفة ومكافحة أشكال التمييز. وكذلك كان الأمر بالنسبة للقانون 103.11 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والقانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛ بل إن القانون الأخير حين ذكر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة قرنه بعدم التعارض مع ثوابت الأمة، وحين نص على العمل على إشاعة القيم والممارسات الفضلى المرتبطة بالمساواة والمناصفة والتشجيع عليها، جعل ذلك في إطار احترام مكونات الهوية الوطنية[106]. وفضلا عما سبق، فإن الدليل المرجعي المنجز سنة 2020، تحت عنوان: "من أجل فضاءات عمومية حضرية سهلة الولوج للنساء والفتيات"، أوضح أن المساواة بين الجنسين لا تعني تشابه النساء والرجال في كل شيء، بل تدل على التمتع بالحقوق والنهوض بالمسؤوليات والاستفادة من الفرص بشكل متساو دون أن تتأثر الحقوق والمسؤوليات والفرص بكون الشخص من هذا الجنس أو ذاك.

حتى لو اعتبر البعض معاني "ثوابت الأمة" و"الهوية الوطنية" و"التشابه في كل شيء" دلالات واسعة أو مبهمة، فإن ذلك لا ينفي وجود ضوابط قانونية تؤطر تطبيق بعض المفاهيم المستمدة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. دون الخوض في جدلية مدى سمو المواثيق الدولية على المنظومة القانونية الوطنية أو العكس، يظل من الضروري التشديد على أهمية ضبط المفاهيم درءا لأي لانزلاق ثقافي محتمل.

يجب حسم مسألة المفاهيم في جميع القوانين واستبدال الملتبس منها بمصطلحات وعبارات واضحة كالجنسين أو المرأة والرجل أو نحو ذلك، مما لا يفسح المجال لتأويلات أو استعمالات فضفاضة أو متضاربة.

يعبر كل مفهوم عن حركية مجتمعية داخلية ينبغي تحفيزها وتنشيطها، ويخضع اختيار المصطلحات والمفاهيم الملائمة والدقيقة بناء على الحوار والمعرفة والإلمام بالقضايا المطروحة. ومن الطبيعي أن تنتهي المفاهيم المستوردة من بيئة اجتماعية وثقافية مختلفة إلى التلاشي، غير أن غياب الحراك الفكري محليا، يؤدي إلى خطر طمس الهوية ويفتح الباب أمام انتشار مفاهيم غير ملائمة قد تضر بالتماسك المجتمعي وتشوه الفهم الحقيقي للقضايا المجتمعية. لذا، فلا بد من تقييم نقدي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات، لضمان فعالية المفاهيم كأدوات للتعبير عن الذات ومفاتيح لإنتاج المعرفة وتحقيق الارتقاء بالإنسان والمجتمع.

يقوم الارتقاء المأمول كما تقوم تنمية العمران على الخصوصيات والهوية، علما أن هذه الأخيرة ليست جامدة أو أحادية البعد، بل هي في جوهرها مركبة ومتحركة، تتشكل باستمرار من خلال التفاعل والتلاقح الثقافي. ويعتبر الشعور بالانتماء إلى حيز ترابي معين وإلى ثقافة معلومة حاجة طبيعية لدى الإنسان الذي لا يستطيع الانفصال عن الجذور أو احتمال الاجتثاث. فالهوية حافز أساسي يقود الفرد إلى التفكير والفعل والإحساس بالانتماء والتملك الرمزي والثقافي للمجال. وكلها حيثيات تستوجب إحكام المفاهيم استنادا إلى المرجعية الثقافية والحضارية التي تساعد على تحرير الطاقات وتنشيط الحس الإبداعي. إن اختزال الإنسان والمفاهيم في نماذج مسبقة وقوالب جاهزة يؤول إلى تصورات نمطية، تضر بالمرأة وحقوقها في سياقات متنوعة ومتغيرة.

[106] انظر المادة 2 من القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

تمثل الهوية والمفاهيم الأصيلة النابعة من المجتمع ضرورات لترسيخ القيم والمُثل الاجتماعية والثقافية وتحرير المنهج وانعتاق الذات؛ فبدون ذلك يصعب مثلا تمكين المرأة من حقوقها، ولا سيما الحق في المدينة الذي يتطلب قدرا كبيرا من الانفتاح والتعايش وتقدير النفس في إطار ميثاق ثقافي مجتمعي.

وصفوة القول، إن تحرر الفكر يتأسس لزاما على تحرر المفاهيم النابعة من الهوية المحلية. ومن شروط التحرر، أن يتصف المفهوم بأربع الخصائص على الأقل. أولها الأصالة بأن يكون جدر المفهوم اللغوي حاملا لمعانيه ودلالاته، فلا تكون قطيعة بين الدال والمدلول؛ وثانيها النجاعة، بأن يكون حاملا لتصورات تسعف في حل إشكالات الواقع؛ وثالثها المنظومية، بأن ينتمي إلى نسق مفاهيمي يشكل إطارا متماسكا لتحليل الظواهر وتقديم إجابات على الأسئلة المجتمعية المركبة؛ وآخرها، التجدد، بأن يستوعب التحولات والمستجدات الاجتماعية والثقافية، وأن يكون أداة من أدوات التي يستعان بها لاستشراف المستقبل.

وختاما، لا ينبغي أن تظل مقاربة قضية من القضايا المجتمعية، كحقوق المرأة مجتزأة، وكأنه لا يمكن معالجتها إلا من خلال مقاربة صدامية مع الرجل. وتقترن خصوصيات كل جنس من الجنسين بخصوصيات الأدوار والوظائف لكل منهما. فلا تفاضل ولا تفوق لوظيفة على أخرى، بل إن تحرر المرأة والمجتمع عموما يتطلب تكامل أدوار ووظائف الرجال والنساء، باعتبار الحقوق وحدة غير قابل للتجزيء.

**لائحة المراجع:**


- **باللغة العربية:**

- المهدي المنجرة: قيمة القيم، دار توبقال، الطبعة الثانية، 2007.
- أحمد عبد الحليم عطية: ما بعد الحداثة والتفكيك، مقالات فلسفية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2008.
- حميد لهواس وأحمد زيغمي: مفهوم السيولة كتقويم نقدي أخلاقي للنزعة الاستهلاكية عند زيغمونت باومان، مجلة المعارف، المجلد 18، العدد 2 ديسمبر 2023.
- عبد الرحمن بن خلدون المغربي: مقدمة بن خلدون دار ابن خلدون الإسكندرية، 1377م.
- عبد الوهاب المسيري: رحلتي الفكرية، في البذور والجدور والثمر، الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
- عبد الوهاب المسيري: دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2006.
- طه عبد الرحمن: سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، منشورات المركز الثقافي العربي، 2000.
- طاهر ابراهيمي: ما بعد الحداثة، منطلقاتها وتبدّياتها، قراءة في فكر عبد الوهاب المسيري، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 8، العدد الأول، 2019.

- **باللغة الفرنسية والإنجليزية:**

- Abdelwahed El Idrissi : La conception de l'espace urbain au Maroc, cas des plans d'aménagement, thèse de doctorat en urbanisme, Université Hassan II – Mohammedia – Casablanca, Faculté des lettres et des sciences humaines – Mohammedia, année universitaire 2010-2011
- Alan Sokal et Jean Bricmont : Impostures intellectuelles, Odile Jacob Publishing, 1997

- Christina Hoff Sommers : Who Stole Feminism? How Women Have Betrayed Women, Simon & Schuster, 1995.
- Mary Harrington: Feminism Against Progress, Regnery Publishing, 2023.
- Pierre Bourdieu : La domination masculine, Paris, Seuil, 1998.
- Sheila Jeffreys : Gender Hurts, Routledge, 2014.
- Zygmunt Bauman: Liquid Modernity, Polity Press, 2000

- **المو اقع الالكترونية:**

- https://journals.openedition.org/clio/201
- https://www.un.org/ar/lgbtiq-people
- https://supremecourt.uk/cases/uksc-2024-0042
- https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2025/04/WEBPOL1085152025ENGLISH.pdf
- https://www.unhcr.org/publications/unhcr-age-gender-and-diversity-policy

- **التقارير والقو انين والدلائل:**

- Age, Gender and Diversity Policy
- Amnesty International, the State of the World's Human Rights 2020

- القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.47 الصادر في 30 من ذي الحجة 1438 (21 سبتمبر 2017).
- القانون 103.11 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018).
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الدليل المرجعي المنجز سنة 2020، تحت عنوان: "من أجل فضاءات عمومية حضرية سهلة الولوج للنساء والفتيات".

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الواحد الثلاثون
حزيران– يونيو 2025
ISSN 2569-734X

# La logistique comme levier d'attractivité des investissements directs étrangers : étude du Grand Casablanca

**Nadraoui Hanae*, Ghazi Abdelkhalek** , Gourich Ibtissam*** , Nadraoui Mustapha******

*doctorant chercheur – Université Ibn Tofail – Faculté des lettres et sciences humaines
**Professeur - Université ibn Tofail – Faculté des lettres et sciences humaines
***Docteur – Université Hassan II – Faculté des lettres et sciences humaines
****Professeur – Université Hassan II – Faculté des lettres et sciences humaines

Résumé

Le propos de ce sujet est d'étudier et d'analyser l'importance des zones logistiques dans le contexte spécifique des villes marocaines, La Région Casablanca - Settat est le 1er pôle logistique national. Le secteur qui est déjà en pleine mutation pour plus de compétitivité, bénéficie d'une attention particulière de l'Etat. La stratégie logistique nationale qui a enclenché une dynamique positive avec une offre immobilière logistique en est un témoignage. Les enjeux sont énormes : encouragement à l'externalisation logistique, développement des compétences, amélioration des chaînes logistiques compte tenu des importants flux de marchandises, etc.
La logistique est un réel atout pour la compétitivité de l'économie du Maroc elle représente pour le Royaume un enjeu important et multiple en termes de compétitivité économique et de croissance, mais aussi sur le plan social et notamment en matière de pouvoir d'achat, Pour un pays dont l'avantage comparatif est lié à la géographie, la logistique devient un élément capital.

**Mot clés** : zone logistique – compétitivité – pole logistique - développement- géographie.

**ملخص**

الغرض من هذا المقال هو دراسة و تحليل اهمية المناطق اللوجستية في السياق المدن المغربية ، بحيث تعتبر جهة الدار البيضاء - سطات القطب اللوجستي الأول على المستوى الوطني. ويوصف هذا القطاع بالمتغير نظرا للتحولات الكبيرة التي تحدث فيه نتيجة المنافسة الكبيرة، ومن الاهتمام الخاص الذي توليه له الدولة. دليلا على ذلك فالاستراتيجية اللوجستية الوطنية أنتجت دينامية إيجابية مع عرض العقاري اللوجستي مهم، مما رفع من سقف الرهانات و التحديات،
و لعل هذا ما يفسر بتشجيع العمل في مجال الخدمات اللوجستية، وتنمية القدرات و تطويرها، وتحسين المناطق اللوجستية لمواكبة التدفق الكبير للبضائع،الخ..
فاللوجستيك هو المورد الحقيقي للقدرة التنافسية للاقتصاد المغرب، يمثل تحدياً هاماً ومتعدداً للمملكة من حيث القدرة التنافسية والنمو، ولكن أيضا على المستوى الاجتماعي وخاصة من حيث القدرة الشرائية، بالنسبة لبلد ترتبط ميزته بموقعه الجغرافي ، تصبح الخدمات اللوجستية عنصراً أساسياً.

**كلمات المفاتيح:** المناطق اللوجيستية - القدرة التنافسية – قطب الخدمات اللوجيستية التنمية – الجغرافي

## I. Introduction

Le terme logistique vient d'un mot grec qui signifie l'art du raisonnement et du calcul. La logistique dans le contexte militaire, concerne tout ce qui est nécessaire (physiquement) pour

permettre l'application sur le terrain des décisions stratégiques et tactiques (transports, stocks, fabrication, achats, manutention)[107].

La logistique industrielle repose plus particulièrement sur les activités de soutien à la production.

Aujourd'hui est inclus dans ce terme, l'ensemble des activités d'acquisition, de stockage, de déplacement et de livraisons de marchandises, de sort que le concept logistique recouvre des interprétations allant du simple transport jusqu'à une science interdisciplinaire combinant ingénierie, microéconomie et théories d'organisation. [108]

Nous peuvent définir La logistique comme l'ensemble des activités qui visent la gestion optimale des flux de marchandises, des personnes et de l'information, de bout à bout.

Cela consiste à adopter une technologie de maîtrise de la circulation des flux, en juste à temps, avec moindre coût et en bonne qualité, dans un système appelé Supply chain management.

Ceci étant, la logistique est devenue une activité stratégique qui s'inscrit parfaitement dans les nouvelles règles de la nouvelle mondialisation.

Justement, ces règles impliquent les différents secteurs de la décision et agents économiques pour un savoir faire évolutif en matière de gestion des flux de tout genre.

En effet, la mondialisation venant accélérer et accentuer le processus de décision des différents acteurs, d'où l'apparition et le développement des concepts nouveaux, accompagnant les mutations, voir les bouleversements que connaît ce monde convulsif.

Parmi ces nouveaux concepts, on cite entre autre la logistique, qu'on voit jouer le rôle intermédiaire et le lien entre les différents acteurs et intervenants ; chaque acteur a ses enjeux et sa stratégie et par la même sa logistique, d'où la logique de la logistique, nous mène à conclure de la nécessité de développer une logistique de la logistique. Delà à mener une étude systématique pour dégager les intersections, interconnexions et inter complémentarités entre les différents acteurs.

On déjà dit que La logistique constitue un enjeu majeur, de plus en plus important pour l'avenir et le devenir des entreprises et des territoires.

Pour les entreprises, c'est une activité devenue essentielle, voir primordiale comme source de productivité et maximisation des profits.

Pour les territoires, les activités logistiques concourent à accroître attractivité et rayonnement, en harmonisant le développement et combattant les déséquilibres territoriaux.

Les infrastructures logistiques quant à elles, constituent la jonction et le cordon ombilical entre les entreprises et le territoire. Elles conditionnent le niveau et la qualité de leur intégration à leur environnement national, interrégional et international.

L'évolution des activités logistiques est donc une donnée stratégique pour l'avenir et le devenir des entreprises et territoires. Un enjeu majeur pour l'aménagement du territoire et une stratégie primordiale pour le développement des espaces et sociétés.

***Dans quelle mesure les zones d'activités logistiques peuvent elles considérer comme un levier du développement socio-économique du territoire ?***

## II. Méthodologie

[107] **Jacques Pons (2005)** Transport et logistique**Maillons déterminants de la Supply Chain *2*éme édition.**

[108] Fédération du transport au Maroc Note de Synthèse sur La Logistique http://ftcgem.ma/logistique-tr.php.

La méthode préconisée dans la présente étude se base principalement sur les éléments suivant :

## III. Cadre conceptuel de la recherche :

### 1) Définition de la logistique :

La logistique est devenue depuis quelques années une variable majeure des stratégies de développement des entreprises. Le choix de l'externalisation ou l'internalisation des fonctions logistiques leur permet de gagner en productivité, de se positionner par rapport à leurs concurrents, de diversifier leur offre de services. L'importance de ces fonctions est d'autant plus décisive en période de mutation des chaînes de production et de distribution et surtout dans les perspectives de croissance et de développement national et international.

Fonction indispensable pour les entreprises, la logistique est également essentielle au fonctionnement interne et externe des métropoles économiques.[109]

### 2) Le poids de la logistique dans l'activité économique :

Selon les dernières études réalisées dans ce domaine, notamment pour le compte du Ministère de l'Equipement et du Transport et de celui en charge de l'Industrie, on relève que :

- le coût de la logistique représente, selon les branches industrielles, de la moitié aux deux tiers des charges du facteur travail ;
- il est au minimum de l'ordre de 20% du PIB, soit deux fois supérieur à celui des pays de l'Union Européenne (10%) et les pays d'Europe Centrale émergeants comme le Mexique, le Brésil et la Chine (15 à 17 %), de ce fait, le Maroc se situe à cet égard au même niveau que les pays à faible revenu de l'Amérique Centrale où ce ratio se situe entre 20% et 25% du PIB

[109] Confédération générale des entreprises du Maroc, ZONES LOGISTIQUES : UN AUTRE CHOIX D'EXTERNALISATION https://www.cgem.ma/

- Dans les secteurs manufacturiers (mécanique, textile, électronique), ce coût atteint, environ 25% de la valeur ajoutée et pour les exportations des produits agricoles ou la distribution, les frais du transport international représentent 15 à 30% du prix de ces produits.[110]

**3) L'importance de la logistique.**

L'incertitude de la demande qui caractérise le marché très concurrentiel nécessite de mettre l'accent sur la satisfaction du client, ce qui suppose la maîtrise de la qualité, des délais et des coûts qui constituent le triptyque du succès de l'entreprise. Cela veut dire que l'entreprise doit pour être constamment, compétitive augmenter sa réactivité et diminuer ses coûts. Or, la logistique a un impact important sur ces trois paramètres :

**3.1 Les coûts :**

Les coûts logistiques constituent une part importante, et souvent la plus importante du coût total de certains produits alimentaires. La performance de la logistique démènera ce coût total.

Aux U.S.A., par exemple, les dépenses de logistique pour l'industrie agroalimentaire viennent en tête suivies par la métallurgie.

En Europe, les coûts logistiques étaient en 1992 de l'ordre de 10% du chiffre d'affaires, selon une étude du cabinet international de management A.T. Kearney et les leaders dans la performance logistique ont atteint 6,5%. En 1993, une étude de BIPE Conseil a révélé que ce pourcentage moyen est de l'ordre de 12%. Elle a relevé que ces coûts logistiques sont supérieurs de 2,5% dans PMI par rapport aux grandes entreprises, en raison de l'intensité capitalistique de la fonction logistique au sein de ces dernières.

**3.2 La qualité :**

Les risques de dégradation de la qualité proviennent d'une mauvaise conception de la chaîne logistique se traduisant notamment par des fournisseurs non pertinents, une localisation non optimale, des équipements non conformes, un personnel non qualifié, une allocation non optimale des produits et des pièces.

Ces inadéquations augmentent le risque de dégradation de la qualité des produits, lors des différentes activités logistiques d'acquisition, de stockage, de déplacement et de livraison.

**3.3 La réactivité et les délais :**

Le délai de livraison et partant, la réactivité de l'entreprise sont influencés au niveau opérationnel par le programme de livraison et de transport, l'allocation des moyens de transport aux sites et la sélection d'itinéraire :

La réactivité de l'entreprise dépend, au niveau tactique des modalités d'allocation des fournisseurs aux sites de production, des produits aux deux catégories de sites de production et aux sites de stockage, de ceux-ci aux clients mais également du choix des niveaux de stockage et de celui des modes et moyens de transport.

Au niveau stratégique, un choix optimal d'externalisation, et d'un fournisseur réactif, la mise en place d'un système électronique intégré de communication et de planification, un déplacement optimal des différents sites de production et de stockage concourent à diminuer les délais de livraison et à augmenter la réactivité de l'entreprise.

A cet égard, la grande surface qui a capté une part de plus en plus croissante des produits de consommation, a joué un rôle éminent dans la structuration du secteur de la distribution, ainsi que dans l'émergence du métier de prestation logistique. Il convient de rappeler que c'est à partir de 1995, qu'on assiste en Europe à l'élargissement de la demande logistique, l'organisation de ce métier et à un mouvement de grande concentration.

[110] Ministère de l'Equipement, du Transport et de l'eau , (rapport 2020)

De sorts qu'en l'an 2000, le paysage Français de la logistique est devenu différent de celui qui prévalait en 1995. Aussi, neuf prestataires réalisent-ils un chiffre d'affaires logistique de plus de 153M d'Euros et représentent 45% du marché Français de la logistique, estimé à 5MM d'Euros.

Ce développement de l'activité logistique et des filières de formation y afférentes n'auraient été possible sans la promotion des plates formes logistiques multimodales intégrées à l'aménagement du territoire.[111]

## IV Résultat

### 1) Evolution performance de la fonction de la logistique mondiale.

La performance logistique consiste à assurer la satisfaction du client en lui livrant des produits de bonne qualité, au bon moment, au bon endroit en consommant moins de ressources. Cela revient à maîtriser les fonctions opérationnelles établies entre les fournisseurs et les distributeurs : production, acheminement, entreposage, conditionnement et livraison sur le point de vente.

Et aussi nous peuvent dire que La performance logistique est une mesure de rapport entre le service fourni au client et les moyens consommés. Une logistique performante assure la satisfaction du client en consommant moins de ressources.[112]

Bref, Les performances logistiques dans les relations commerciales internationales et intérieures sont l'une des clés de la croissance économique et de la compétitivité d'un pays

« Les performances logistiques dans les relations commerciales internationales et intérieures sont l'une des clés de la croissance économique et de la compétitivité d'un pays.

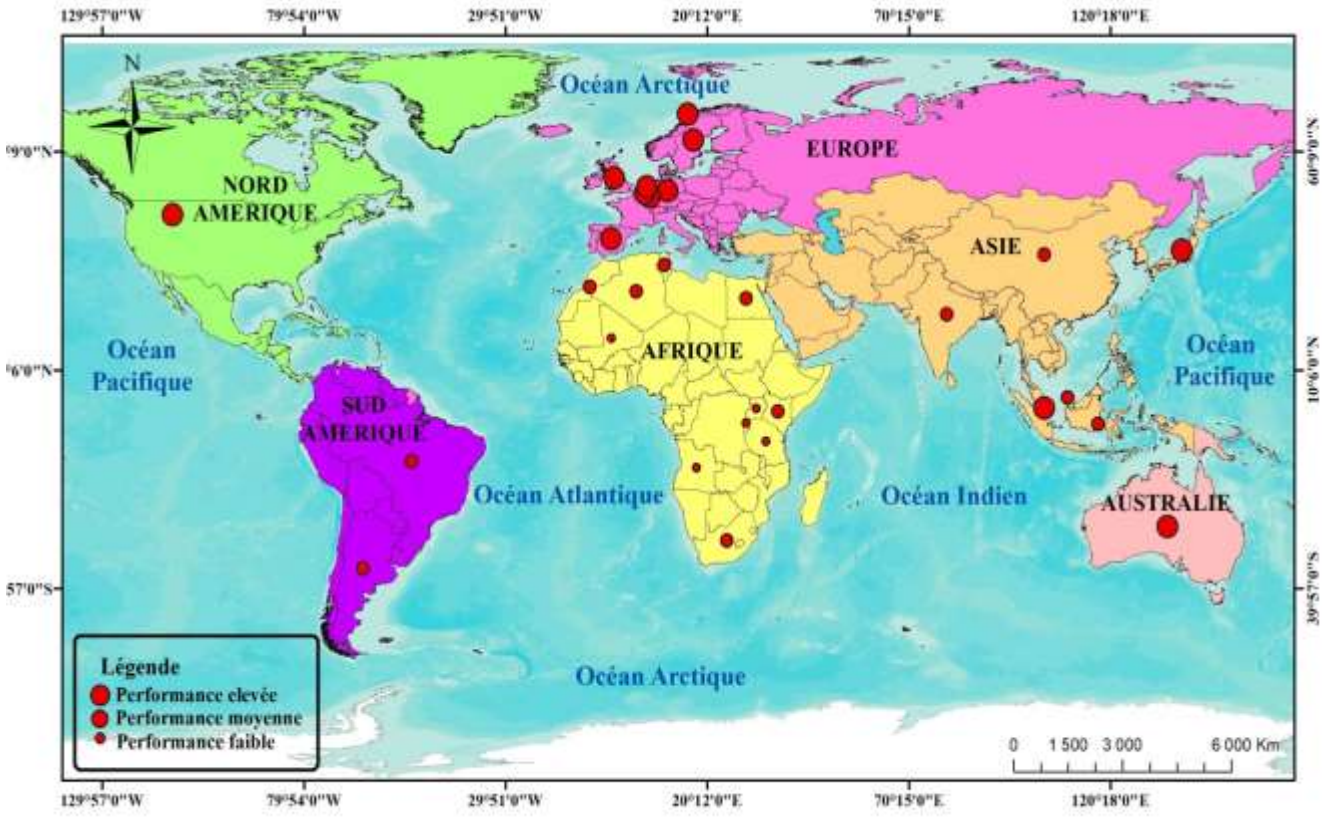


*Carte 1: Niveau de la performance logistique dans le monde*

[111] Fédération du transport au Maroc Note de Synthèse sur La Logistique , pp ¾ http://ftcgem.ma/logistique-tr.php.

[112]Notions de la performance logistique ***Publié le 8 août 2010 par mushimiyimana.logistique.over-blog.com***

Selon la carte ci-dessus et les donnes de la banque mondiale dans les ratings internationaux de la performance logistique.

Les pays à performance élevée qui dominent traditionnellement les chaînes d'approvisionnement sont les mieux classés. D'après la carte **L'Europe mène largement le classemen**t avec huit pays parmi les dix premiers (Suède, Belgique, Autriche, Pays-Bas, Danemark, Royaume-Uni, Finlande). L'**Allemagne** est en tête depuis plusieurs années du classement avec le score de 4,20. Le **Japon, U.S.A** et **Singapour**, sont les seuls pays non européens du top 10.[113]

En revanche, les pays à performance intermédiaire disposent généralement d'assez bonnes infrastructures et de services, Parmi les pays à performance moyenne nous trouvons **Afrique du sud ,Malaisie, Maroc , inde, Kenya**….

Les pays les moins performants sont, en général, ceux qui sont pauvres, isolés, fragiles ou en situation de conflit.et parmi eux on note les pays suivant : **Ouganda, Tanzanie, Rwanda**….

L'indice de performance logistique renseigne sur la compétitivité de la chaîne logistique du commerce extérieur, et aussi sur sa fiabilité.

## 2) Aperçu sur le secteur logistique marocain.

### 2.1) Logistique territoriale au Maroc.

Le Maroc est un pays ouvert sur le marché mondiale et le secteur de la logistique et du transport sont largement impliqué par cette évolution, nous constatons que la logistique est encore aujourd'hui peu prise en considération dans l'aménagement territorial de la ville.

Tandis que, la circulation des citoyens et des marchandises est une activité essentielle du fonctionnement territorial, elle est tout à fait proche à un réseau urbain, au même titre que les réseaux de transport publics, d'eaux potables et usées, télécommunication, etc. la logistique est avant tout un service participant directement au fonctionnement et au dynamisme de la ville. Ensuite, le cout et la relative rareté du foncier urbain découragent le maintien, et a fortiori l'implantation, d'activités logistiques ou productives, celle-ci ne peuvent supporter des charges fonciers élevées.

L'importance de la logistique territoriale détermine les échanges très compétitifs et impacte le contrôle de la capacité, les délais et des couts et le succès de l'entreprise en général. Cela veut dire que l'institution doit, pour être constamment compétitive, augmenter sa réactivité et diminuer ses couts logistiques qui constituent une part importante de certains produits consommables.

Les mouvements logistiques sont aux collectivités territoriales, si la disparition de la fonction transport –logistique en zone urbaine est très visible et les flux vers les particuliers et inter établissement sont importants, et si les commandes peuvent être dématérialisées, les biens commandes, quant à eux, doivent et devront toujours être livré physiquement. par ce que le système de la logistique territoriale est contraint aux volumes importants, sous la pression des couts du foncier et d'un cout de transport faible, en plus, la logistique s'est éloignée des centres villes, augmentant les kilomètres et les rejets de polluants, diminuant la productivité des opérateurs de transport et de la ville elle-même . Il convient donc de démontrer l'utilité de la fonction logistique territoriale et de développer des synergies avec les politiques commerciales et industrielles. [114]

[113] La Banque Mondiale son 6ème rapport concernant les **performances logistiques des pays du monde**.

[114] Ouaziz ali et ahmed elkehal le 15 octobre 2018 in IMIST la gouvernance de la logistique territoriale au Maroc: concepts, enjeux et évolution / p647

### 2.2) Les types de logistiques au Maroc.

Quatre types de logistique peuvent être définis :

- ***La logistique industrielle :***

C'est l'interface entre la production et le marché. Elle se localise différemment selon qu'elle a en charge la gestion des flux d'approvisionnement des usines ou la logistique de distribution des produits finis. Matières premières et composants donnent naissance à des lieux de stockage au plus près des usines ;

- ***La logistique de la grande distribution :***

Concerne la spécialisation des sites logistiques permettant d'obtenir une homogénéité des pratiques (sites dédiés aux produits secs, plateformes « frais et surgelés »…) et conduit à un développement du nombre de sites au sein de localisations polycentriques. Les vocations relèvent moins du stockage que d'organisations proches de la messagerie basées sur l'optimisation des circuits et le passage rapide par des plateformes de transit jouant essentiellement un rôle de groupage-dégroupage ;

- ***La logistique endogène :***

C'est tourné vers le support des performances du tissu industriel et le bassin de consommation.

- ***La logistique exogène :***

Réunit les entreprises qui ne sont pas présentes industriellement sur le territoire mais qui ont choisi d'y implanter un site logistique.[115]

### 2.3) Prestataires logistiques au Maroc.

L'offre logistique est dominée par des prestataires internationaux qui sont entrés au marché au moment de l'émergence de la question logistique au Maroc.
L'offre de prestations logistiques est faible et peu diversifiée au Maroc.

- Premièrement, les entreprises qui offrent une palette importante de services logistiques sont peu nombreuses : moins d'une dizaine dans tout le territoire marocain.
- Deuxièmement, les entreprises qui offrent une palette complète de services logistiques sont quasiment exclusivement des filiales de groupes européens et ont, le plus souvent, comme clients des entreprises multinationales :Exel, Geodis, Maersk Logistics,

Les grands prestataires logistiques européens sont présents sur le marché marocain de la logistique au travers de leurs filiales locales. Leurs principaux clients sont des entreprises industrielles. Le marché marocain de la logistique est bipolaire : les prestations logistiques sont exclusivement demandées par des entreprises étrangères. Tandis que les entreprises marocaines n'ont recours qu'au transport ou bien au stockage.[116]

### *2.4)* Evolution performance de la fonction de la logistique marocaine.

On déjà dit dans le chapitre précédent que La performance logistique est un indicateur qui renseigne sur la compétitivité économique d'un pays, voire ses capacités d'attractivité des investissements étrangers (IDE). La logistique est également un levier de compétitivité et de développement des PME. C'est aussi l'unique activité à caractère transversal qui concerne l'ensemble des secteurs et des stratégies (Plan d'accélération industrielle, Maroc Vert, Halieutis, offshoring, automobile, aéronautique...) Or, jusque-là, les ministères travaillent en

[115] Confédération générale des entreprise du Maroc, ZONES LOGISTIQUES : UN AUTRE CHOIX D'EXTERNALISATION /pp 8 https://www.cgem.ma

[116] La Logistique du Commerce et la Compétitivité du Maroc http://ftcgem.ma/logistique-tr.php..

silo et les stratégies se tournent le dos. C'est à dire que de multiples synergies sont encore inexploitées.

Le secteur contribue avec plus de 5% au PIB. En 20 ans, plus de 500.000 emplois directs et indirects ont été créés (dont 25.000 emplois directs). Manutention, transport, entreposage, stockage, rayonnage, supply Chain, formation, consulting... Une soixantaine de métiers gravitent autour de l'écosystème logistique. «Il y a 20 ans, l'activité était quasiment méconnue. Le Maroc avait pris du retard. Généralement, il y avait une confusion entre le transport et la logistique. Entre-temps, le pays a fait des pas de géant... Mais il y a encore des gisements d'amélioration et de compétitivité dans un secteur porteur qui plus est au cœur du business des entreprises», soutient

Ali Berrada, président et organisateur du salon Logismed.[117]

### 3) Plate forme logistique au Maroc et l'aménagement d'espace.

#### 3.1) Les plates formes logistiques au Maroc.

La plateforme se distingue de l'entrepôt car contrairement à ce dernier qui peut être **statique**, elle est par définition **cinétique**.

Elle constitue un site logistique par lequel des produits transitant pour notamment être triés, groupés, dégroupés, conditionnés et reconditionnés. Elle est un espace de création de valeur ajoutée.

On distingue généralement trois catégories de plates formes logistiques, à savoir :

**I) mono service et multiservices**

**II) monomodal ou multimodales**

**III) portuaires ou aéroportuaires.**

Par ailleurs le distingue est fait entre :

**IV) Plates formes publiques** dédiées à tous les usagers offrant un service public, regroupant l'ensemble des activités ayant un lien entre elles : affrètement, douane, banques, assurances, conseil en logistique…

**V) Plates formes privées** appartenant à une entité industrielle ou de service pour ses propres besoins ou de service pour le compte d'autrui.

**VI) Plates formes intégrées** dans un schéma d'aménagement de l'espace au niveau régional, national ou international.[118]

[117] MARDI 9 AVRIL 2019 - N°5491 NE PEUT ÊTRE VENDU SÉPARÉMENT DÉPÔT LÉGAL 100/1991 DIRECTEUR DE PUBLICATION **ABDELMOUNAIM DILAMI , logistique les moteurs de l'ecosysteme/ pp2**

[118] Fédération du transport au Maroc Note de Synthèse sur La Logistique , pp 4/5. http://ftcgem.ma/logistique-tr.php.

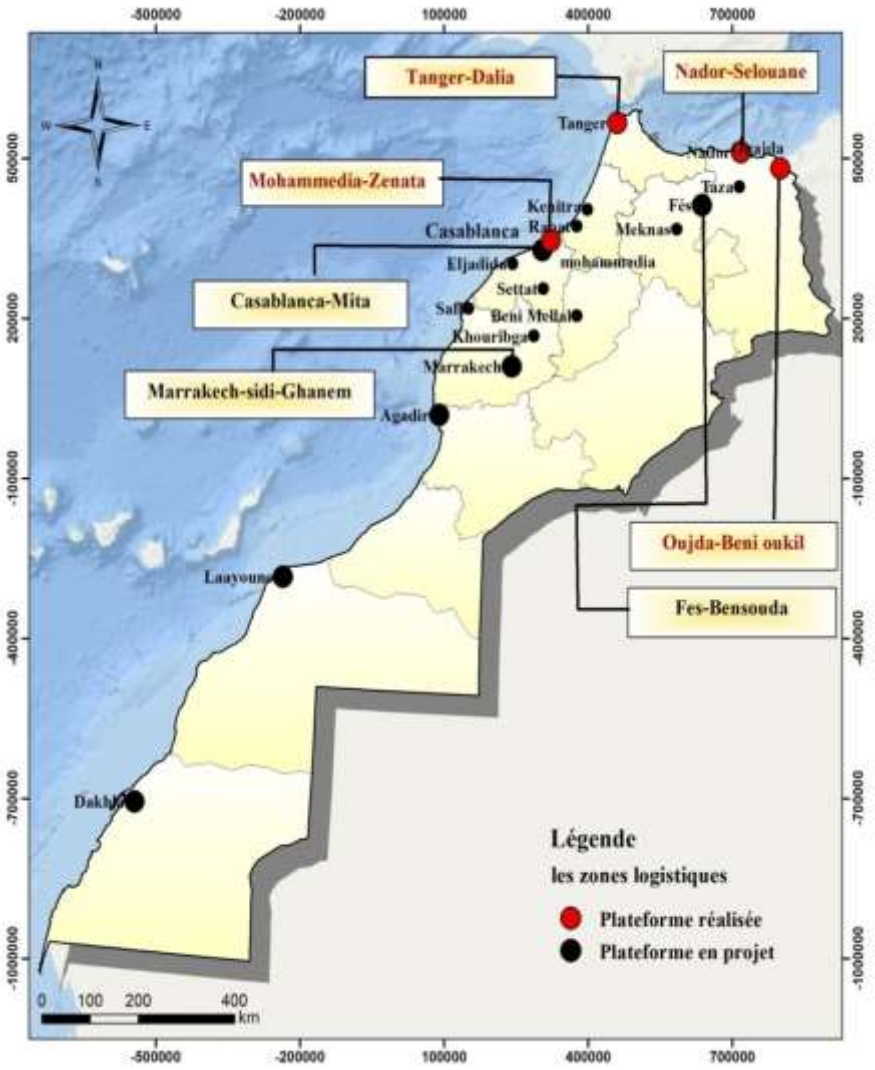


***Carte 2 : répartition régional des zones logistique réalisé et au cours de réalisation***

La carte nous informe que le Plusieurs initiatives publiques et privées ont permis de développer une multitude de plateformes au niveau national. En effet, le Maroc qui ne comptait en 2010 que quelques dizaines d'hectares aménagés de plateformes logistiques modernes totalise aujourd'hui près de 600 ha aménagés à Casablanca, Tanger et dans plusieurs régions accueillant les plateformes industrielles intégrées.

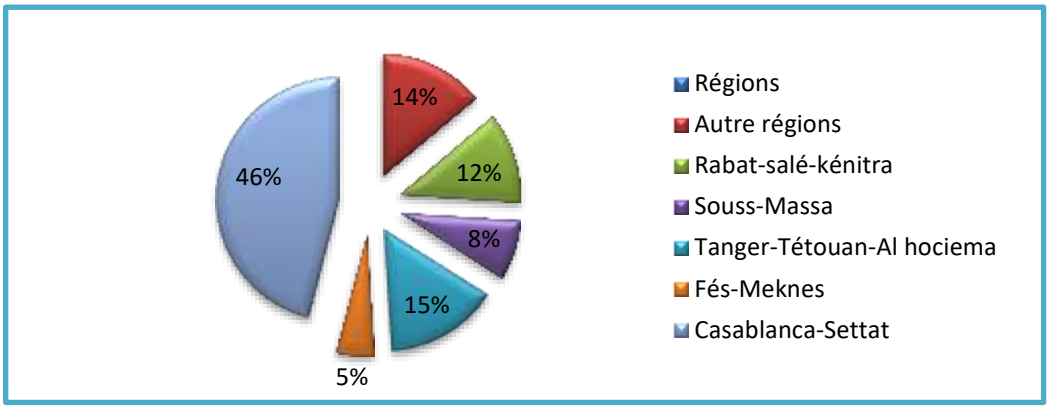

***Graphique 1 répartition des entreprises « logistiques et de transport de marchandises » par régions.*** *Source : amdl 2020*

Le graphique ci-dessus nous informe le pourcentage des entreprises de logistique de chaque région nous remarquons que Casablanca se classe au premier rang avec un pourcentage de 46% cela est du a sa position économique et géographique, et aussi que cette ville est une pole d'excellence de la logistique marocaine. Puis nous trouvons la région Tanger au deuxième rang avec un pourcentage assez important de 15 % grâce aussi a sa situation géographique qui est aux portes de l'Europe ce qui lui acquiert un avantage comparative et son secteur industriel qui lui confère également un avantage particulier . Tels que les lignes à grande vitesse, les autoroutes, les ports Tanger Med II et Nador West Med.

### 3.2) L'intégration des plates formes logistiques à l'Aménagement d'Espace :

Le schéma national d'aménagement de l'espace (SNAE) prend en compte la mise en Place des Plates formes logistiques dans le but :

- d'améliorer la compétitivité des espaces, pôles de croissance,
- De mettre à niveau les grandes villes,
- De faciliter le développement des investissements et de l'emploi.

C'est la raison pour laquelle, le système de transport, tous modes confondus, doit constituer un réseau cohérent et harmonisé permettant la réalisation rationnelle des flux de transport de bout en bout moyennant notamment :

I- ***la création de plates formes logistiques multimodales,***

II- ***la mise disposition d'un réseau routier émaillé,***

III- ***l'organisation portuaire*** permettant la rapidité des opérations, évitant toute rupture de charge pour les transports en vrac assez important au Maroc (céréales, semences, minerais, charbon, liquides divers, etc.)

IV- ***la facilitation d'utilisation des voies et des divers moyens de transport***
Répondant aux exigences de chaque catégorie de fret et des chargeurs. Cette diversité de moyens et modes de transport offre des solutions internatives pour notamment, assurer les exportations et les importations nationales, en cas de défaillance de l'un d'entre eux ou / et protège contre la dépendance vis à vis de l'un d'entre eux.

### 3.3) Pour un programme cohérent de plates formes logistiques:

C'est pour toutes les considérations ci dessus indiquées qu'au Maroc le SNAE prévoit la mise en place de trois plates formes logistiques littorales à Agadir, Casablanca et Tanger et deux autres à l'intérieur du pays à Meknès - Fès et Marrakech. Toutefois, cette mise en place reste tributaire de l'étude de faisabilité que devrait commanditer le Ministère en charge de l'aménagement de l'espace relative à l'implantation des plates formes logistiques multimodales à travers le Maroc.

A cet égard, cette étude devrait envisager l'équipement également du littoral méditerranéen du Maroc en ces plates formes, pour répondre au flux croissant dans cette façade (lignes maritimes Maroc-espagnoles et italiennes TIR à destination et traversant l'Espagne en direction des pays de l'union Européenne. Ces plates formes s'appuieront sur l'infrastructure portuaire et routière équipant la côte méditerranéenne du Royaume (Tanger-Med, rocade routière Tanger- Nador, liaison ferroviaire Taourirt –Nador autoroute Fès –Oujda). Ces équipements infrastructurels multimodaux consacreront, avec la réalisation de plates formes logistiques judicieusement implantées, la vocation méditerranéenne séculaire du Maroc, étant donnée sa proximité avec le continent européen. Le projet MEDIGAT permet d'ailleurs l'intégration de cette logistique

intermodale dans la région occidentale de la Méditerranée, un passage obligé pour l'arrimage structurel du Maroc à l'Union Européenne.[119]

**4) <u>Casablanca, comme un pilier de la logistique marocaine.</u>**

Le Maroc bénéficie d'une situation géographique avantageuse : une façade maritime de 3 500 km allant de la Mer Méditerranée à l'Océan Atlantique, un positionnement stratégique sur le détroit de Gibraltar et une excellente connectivité portuaire. Les ports ont une place essentielle dans l'économie nationale puisque 98 % des échanges commerciaux internationaux y transitent.[120]

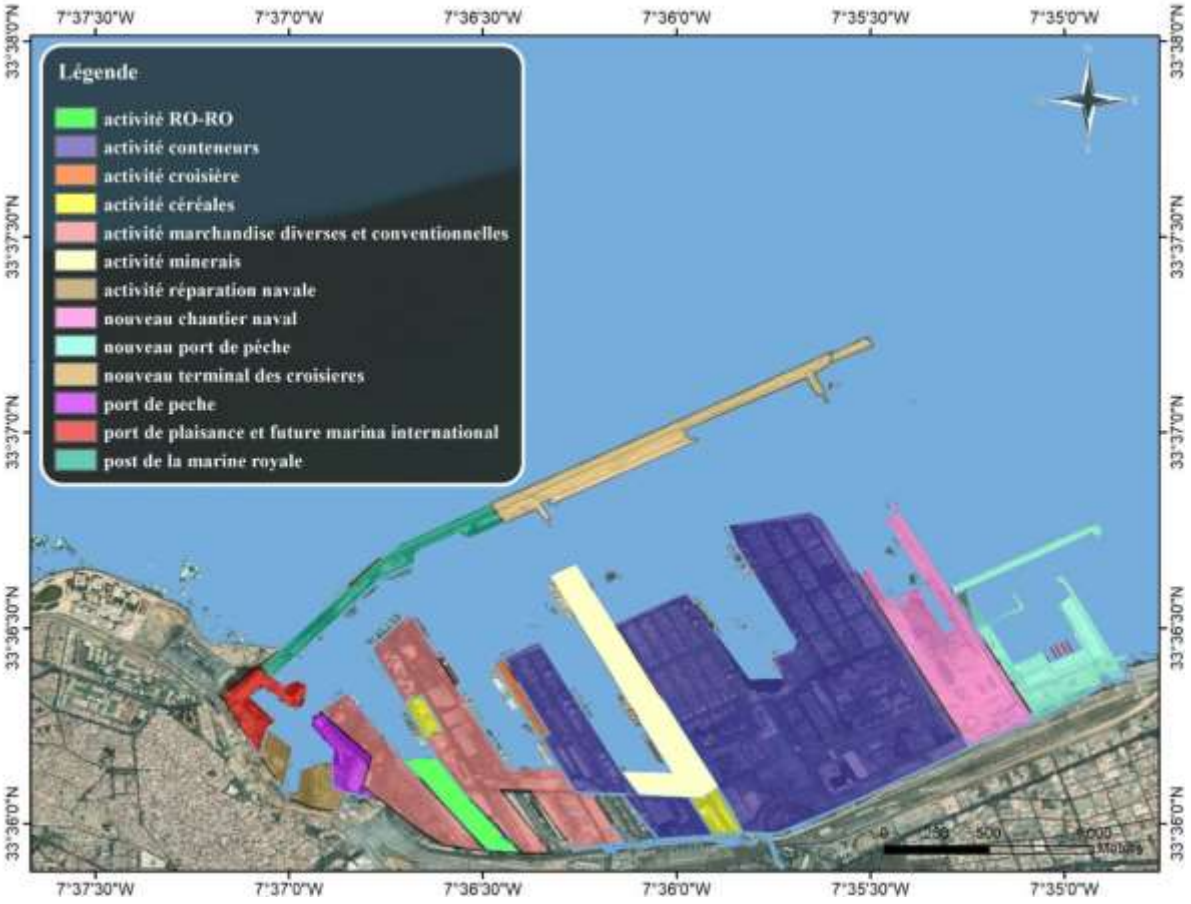


***Carte 3: infrastructure de Port de Casablanca***

Le port de Casablanca est le premier du Maroc : 19,7 millions de tonnes, soit 37% du trafic portuaire du pays. Dans les années 1970, selon les activités marqué dans la carte ci-dessus et selon les données agence nationale du port du Maroc le port de Casablanca traitait plus de 70% du trafic des ports marocains. Cette baisse est le résultat d'une politique délibérée pour éclater le trafic maritime vers d'autres ports existants ou construits à partir des années soixante dix. Toutefois le port de Casablanca conserve sa première place d'une manière absolue pour le trafic des marchandises à Valeur Ajoutée (VA) élevée. Certes, pour ces types de marchandises il commence à être menacé graduellement par certains ports marocains comme Tanger, et des ports voisins espagnols. Il le sera sans doute encore plus par le futur port privé du Nord grâce au développement de l'infrastructure routière et ferroviaire dans cette région. Ces ports concurrents réels et potentiels lancent un défi au port de Casablanca et à sa Région. Seule une

[119] Fédération du transport au Maroc Note de Synthèse sur La Logistique , pp.7 http://ftcgem.ma/logistique-tr.php.

[120] Les infrastructures portuaires au Maroc

ISSN 2569-734X

stratégie compétitive permettra à ce port de conserver sa première place, surtout pour les marchandises à VA élevée.

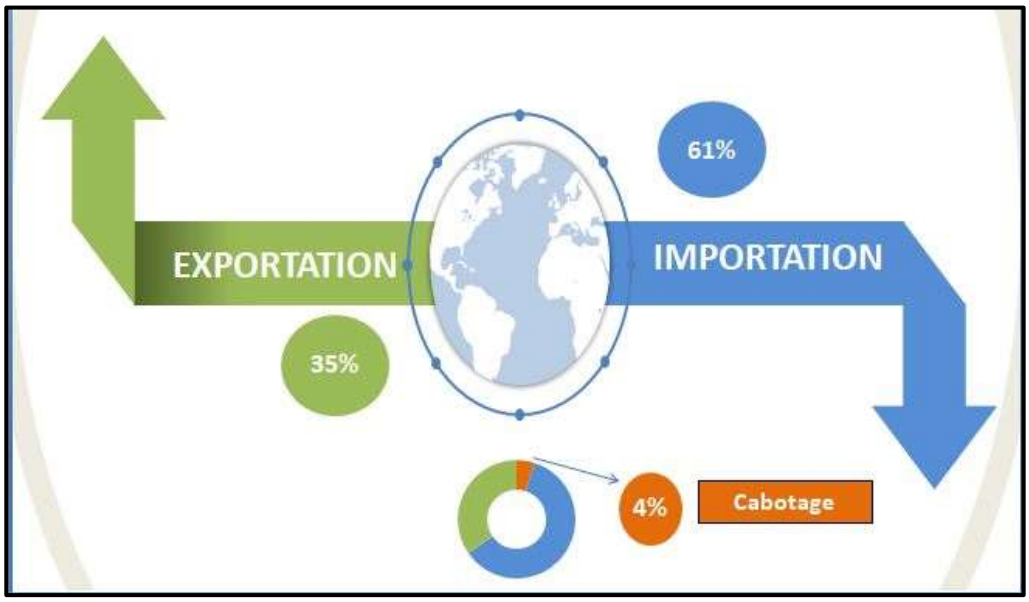


***Graphique 2 : La répartition des importations/ exportations/cabotage du port de Casablanca***

*Source des données : ANP Maroc*

Le graphique ci-dessus récapitule La répartition des importations/ exportations/cabotage du port de Casablanca.

La répartition de ce trafic reste marquée par une prédominance des importations qui ont représenté 61% du trafic global, suivies par 35% pour les exportations et 4% pour le cabotage.

Le trafic de conteneurs en **cabotage** (c'est-à-dire de port marocain en port marocain).

### 5) Plan logistique de Casablanca :

Le secteur de la logistique connaît actuellement un accroissement de la demande de la part des industriels pour l'externalisation d'une partie de l'activité logistique, ce qui a conduit à une hausse de la demande pour des plateformes logistiques aux standards internationaux de la part des logisticiens.

Le développement de ces plateformes logistiques est cependant freiné par le déficit de foncier adéquat à des prix permettant aux investisseurs d'obtenir les rentabilités escomptées en appliquant des loyers de marché.

Les parcs logistiques existants au sein du Casablanca-Settat affichent un taux d'occupation moyen de 90% même si une part importante de l'offre ne répond pas aux standards internationaux en termes de services, d'équipements et de qualité de construction. Les parcs logistiques qui s'approchent le plus de ces standards affichent un taux d'occupation de 100%.

Cependant, plusieurs projets de plateformes logistiques sont en cours de développement dans la région de Casablanca. Étant donné la cherté du foncier dans la région, seuls les organismes étatiques et quelques acteurs privés disposant d'une réserve foncière importante sont en cours de réalisation de ces plateformes logistiques à l'instar de la zone MITA (dont le maître d'ouvrage est l'ONCF) et la zone de la SNTL. Les prix de location actuels oscillent entre 42 et 60 MAD/m².

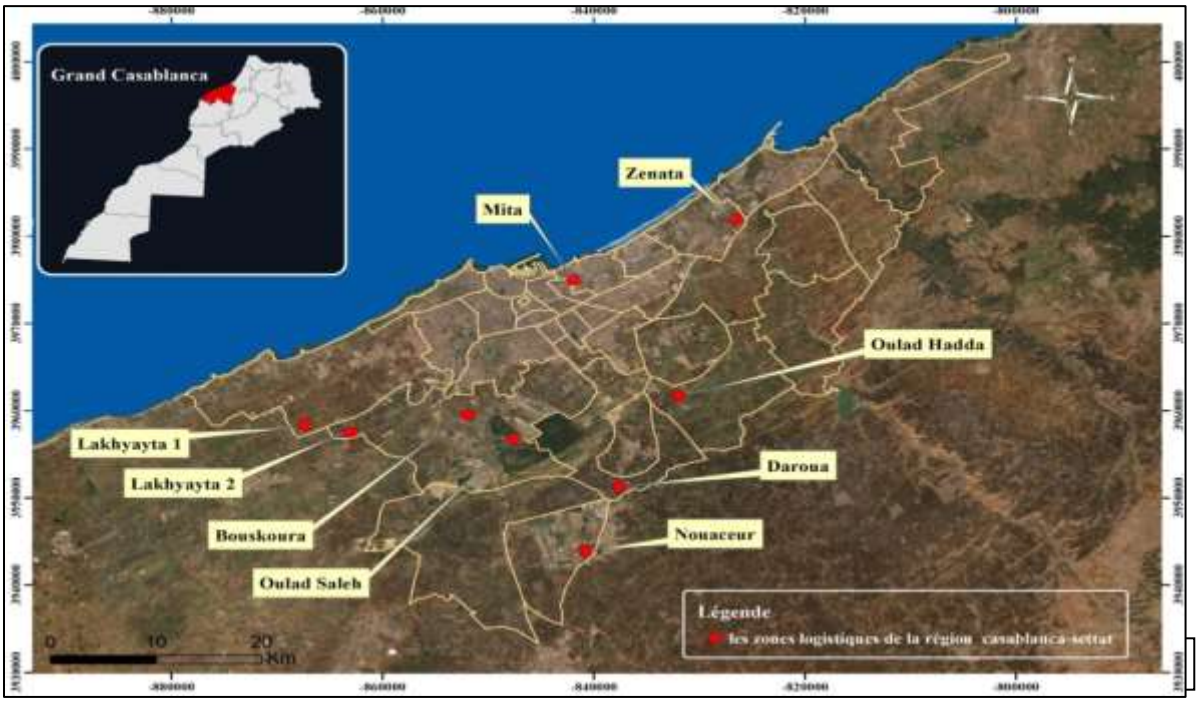


**6)** Evolution de l'offre d'immobilier logistique dans la région de Casablanca-Settat.

Le développement de l'immobilier logistique a connu des avancées notables. En effet, Plusieurs investissements ont vu le jour dans la région de Casablanca. Ainsi, un Investissement de l'ordre de 3.2 milliards de dirhams (hors foncier) entre 2010-2015 dans le Grand Casablanca a porté l'offre en immobilier logistique moderne à près de 700 000 m² en 2015 contre 200 000 m² en 2010. Cette nouvelle offre a induit la baisse du prix de location de L'immobilier logistique prêt à l'emploi d'environ 25% sur les quatre dernières années. Ces Réalisations ont ainsi porté l'équivalent en superficie globale brute des zones logistiques dans La région du Grand Casablanca à près de 200 ha.[121]

[121] MONOGRAPHIE GENERALE 2018 La Région de Casablanca-Settat p 67
*Poids Total Autorisé en Charge

*Source: AMDL 2020*

### 7) La logistique urbaine efficiente pour un nouveau souffle au développement durable.

LA performance logistique est un indicateur qui renseigne sur la compétitivité économique d'un pays, voire ses capacités d'attractivité des investissements étrangers (IDE). La logistique est également un levier de compétitivité et de développement des PME. C'est aussi l'unique activité à caractère transversal qui concerne l'ensemble des secteurs et des stratégies (Plan d'accélération industrielle, Maroc Vert,

Cet article propose de définir les impacts économiques, environnementaux et sociétaux de ces systèmes. A travers cette étude, nous présentons, dans un premier temps la logistique durable les principales contraintes et critères et ses enjeux et ses évolutions et de mettre en évidence les principaux axes et objectifs de la stratégie nationale du développement de la compétitivité logistique en détaillant celui des zones logistiques multi-flux.

#### Concept de logistique durable

La logistique durable ou Sustainable Supply Chain Management fait l'objet de plus en plus d'intérêts tant dans les études académiques (Roussat et Fabbe-Costes, 2014)[122] que dans les pratiques professionnelles. Sur ce point, le Comité 21[123] et Orée [124]ont restitué en janvier 2014, les résultats d'une enquête sur les perceptions et actions en termes de logistique durable par les entreprises françaises. Ainsi, si l'enjeu est jugé « stratégique », les actions restent encore opérationnelles et fortement tournées vers des actions environnementales, dans un premier temps et sociales, dans un deuxième temps. Or, si la logistique durable trouve ses racines dans le développement durable, ce sont donc les trois piliers « économique, environnemental et social » qui doivent être compris et ajustés.

Dans cette perspective, nous retiendrons comme définition de la logistique durable, les éléments suivants : Le Sustainable Supply Chain Management s'apprécie comme la gestion des flux de matières, d'informations, financiers, de personnes et d'intelligence dans un but économique, environnemental et social/sociétal. En tant que démarche de management stratégique, il est porté par le jeu volontaire des connexions intra et inter-organisationnelles et dans un but de performance à long terme de chaque entreprise et de sa chaîne d'approvisionnement. » [125]

#### Trois piliers de la logistique durable

La logistique durable trouve ses racines dans le développement durable, ce sont donc les trois piliers « économique, environnemental et social »

##### ⇨ Le volet « économique » :

De la logistique durable Le volet « économique » de la logistique durable trouve place, selon nous, dans les travaux en lien avec la logistique globale ou Supply Chain Management. Cette logistique globale est la « plus ancienne » en ce sens où elle se focalise sur l'opérationnalisation des échanges entre acteurs, internes et externes. Elle prétend à son statut « stratégique » par une volonté manifeste de coopérations entre les différentes parties prenantes, et -si besoin- dans une recherche de partage des gains, mais aussi des risques entre ces derniers.

---

[122] Roussat Ch. et Fabbe-Costes N. (2014), Logistique durable du futur : état des lieux en France et pistes de recherche, Rencontres Internationales de Recherche en Logistique, 20 et 21 mai, Marseille, France.

[123] Le Comité 21 est un réseau français de 470 acteurs engagés dans la mise en œuvre opérationnelle du développement durable. http://www.comite21.org

[124] Orée est une association française créée en 1992 pour développer une réflexion commune sur les meilleures pratiques environnementales et mettre en œuvre des outils pratiques pour une gestion intégrée de l'environnement à l'échelle des territoires. http://www.oree.org/

[125] Morana, J. (2013). Sustainable supply chain management, London: Wiley-ISTE.

Donc, la logistique durable « économique » se fonde dans les connexions intra et inter organisationnelles. On y trouve tous les travaux et pratiques associés aux trois logistiques de base, à savoir :

- la logistique amont dans ses relations avec les fournisseurs car si la matière première
- est défectueuse ou arrive en retard, toute la suite de la chaîne logistique en pâtit ; la logistique interne ou de production qui représente le process industriel et contribue,
- par le jeu des productions en flux poussés et en flux tirés, à la présence plus ou moins conséquente des stocks de produits vendus ; la logistique aval, celle qui est au plus près du consommateur final : logistique très tôt développée dans tous les débats logistiques [126]et qui trouve une importance par l'accélération des ventes par Internet, le e-commerce et ses contraintes « spécifiques » de livraisons.

Ceci étant, le volet économique doit prendre en compte d'autres éléments. Parmi ceux-ci nous citerons la gestion des transports, le rôle des prestataires logistiques, la gestion de la traçabilité, et bien sûr, tout ce qui est du domaine de la gestion de l'information :

- ✓ la gestion des transports s'argumente par une volonté de mutualisation des acteurs. L'objectif est de maximiser le remplissage des moyens de transport, tant à l'aller qu'au retour, en vue de gérer aux mieux les coûts ;
- ✓ les prestataires logistiques évoluent dans leurs fonctions. Ainsi, ceux-ci vont certes gérer le transport et les stocks, mais peuvent aller jusqu'à la planification desdits transports et stocks ;
- ✓ la traçabilité est presque devenue un terme commun au langage quotidien. Lorsque l'on regarde sa pratique, ses constituants se rapprochent pour beaucoup des critères constitutifs d'une logistique globale et fait d'elle une réelle démarche de management.

De par l'importance des flux (information, financier, marchandise) concernés par la logistique, les systèmes et technologies de l'information ont cru en nombre, et surtout en capacité de traitement de données. Leur intérêts sont multiples : gestion des erreurs, rapidité ou encore détermination du fauteur en cas de problèmes.

### ⇨ Le volet « environnemental » de la logistique durable :

Si l'on en croit[127] Srivastava (2007), c'est dès 1989 que des travaux scientifiques se sont intéressés à l'aspect environnemental de la logistique. Mais, c'est surtout à compter des années 2003 qu'émergent de plus en plus de travaux sur le Green SCM[128]. Ainsi, si le Green SCM émerge à la même époque que les écrits en SCM[129], son évolution ne suit pas le même rythme et peut -peut-être expliquer -toutes choses égales par ailleurs- que le volet économique via le SCM n'est pas toujours clairement associé à une logistique durable ; alors que le Green SCM y aurait trouvé plus facilement sa place.

### ⇨ Le volet « social/sociétal » :

De la logistique durable L'absentéisme et les accidents constituent des causes de retard dans la production de biens et de services. En découle l'obligation de faire appel à des remplaçants à former, parfois à des coûts supplémentaires (intérims). Mais, dans ce volet social/sociétal, on cite aussi l'image de marque, l'attractivité de l'entreprise, etc. : points dont les dirigeants tiennent ou doivent tenir compte.

---

[126] Colin, J., Paché, G. (1988)., La logistique de distribution : l'avenir du marketing, Chotard et Associés Editeurs, Paris.

[127] Srivastava, S. (2007). Green supply-chain management: a state-of-the-art literature review, International Journal of Management Review, vol. 9, n° 1, pp. 53-80, 2007.

[128] Fahimnia B., Sarkis J. et Davarzani H. (2014), Evaluating the Green Supply Chain Management Field: a Literature Review and Network Analysis, International Conference on Green Supply Chain, 25-27 june, Arras, France.

[129] Christopher, M. (1992), Logistics and supply chain management, Pitman Publishing, London

Il faut noter que le volet social dans la logistique apparaît au sein des écrits sur le SCM (boites à idées, coopération, etc.) et le Green SCM (sécurité). En conséquence, il n'apparaît pas réellement de « concept » social/sociétal SCM comme tel est le cas pour le SCM et le GrSCM. Or, dans l'esprit du développement durable mais également dans un esprit de clarté, il convient de clairement spécifier maintenant ce troisième volet d'une logistique durable.
En ligne avec le travail de Gond (2006) qui conseille d'appréhender la gestion des ressources humaines dans un contexte de développement durable selon deux niveaux : un niveau interne et un niveau externe ; nous proposons d'examiner les ressources humaines en logistique également selon ce double aspect :

- sur le plan interne, quatre facteurs sont considérés, à savoir la justice, l'implication, la satisfaction et l'identification. A travers la justice, on trouve tous les droits aux salariés (norme SA8000, par exemple). Sur l'implication, c'est la reconnaissance et la valorisation des compétences qui sont observés. La satisfaction au travail va se refléter à-travers une diminution de l'absentéisme voire du nombre d'accidents. L'identification peut s'observer sur un moindre turn-over ;
- sur le plan externe, on examinera l'attractivité, l'image et l'assistance des acteurs externes. Une entreprise attractive, y compris sur le plan de sa logistique, est l'assurance de contrats, et donc de pérennité. Celle-ci s'associe à l'image de marque dont une bonne traçabilité peut être une réponse. Enfin, il est convenu que la logistique est en rapport avec beaucoup d'acteurs directs (fournisseur, distributeur, etc.). A ces derniers, on tiendra compte d'acteurs « plus secondaires », tels que les syndicats ou encore les organisations non gouvernementales.

## *V) Conclusion :*

En conclure que Le Grand Casablanca, capitale économique du pays, représente une région de première priorité pour le développement des Zones Logistiques Multi-Flux. En effet, elle concentre.
Une grande partie de l'activité du Royaume : 38% du tissu industriel, 46% des emplois, et 50% de la valeur ajoutée, induisant un fort besoin en services logistiques compétitifs.
La priorisation du Grand Casablanca dans la mise en œuvre du Schéma National de Zones Logistiques Multi-Flux est également appuyée par les éléments suivants:

- le développement urbain accéléré,
- rendra de plus en plus difficile la mobilisation, à des coûts raisonnables, de fonciers dans le cadre d'approches cohérentes de l'aménagement du territoire,
- concernant les flux conteneurs en particulier, la forte croissance des échanges commerciaux

La présente étude est établie dans le but de jeter la lumière sur une des composantes de la logistique : les zones logistiques. Il apporte des éclaircissements sur leur évolution, leurs fondements et les services qu'ils offrent dans le but de concorder les besoins des clients aux offres du marché. Il informe les entreprises des atouts d'une implantation dans une zone logistique et les acquis du Maroc en la matière afin de mieux gérer leur coût logistique.
Relient les territoires entre eux, s'organisant en « plateformes » situées sur des nœuds stratégiques de réseaux denses, toujours plus segmentés et complexes, les infrastructures logistiques et de transport de marchandises posent nécessairement la question du rôle avère ou potentiel des collectivités territoriales dans cette dynamiques du « plus, plus vite, plus loin ». Les marchandises, qu'elles arrivent ou qu'elles partent, sont comme une rivière dont il s'agirait de détourner une partie du cours à son profit. La concurrence entre les territoires pour capter ce flux économique est un fait, dont les bénéfices sont peser à l'aune des externalités négatives qu'il génère (congestion des voies de circulation, risques sanitaires, bruit, pollution, etc.)

## VI) Orientation bibliographique

1. Christopher, M. (1992), Logistics and supply chain management, Pitman Publishing, London
2. Confédération générale des entreprise du Maroc, ZONES LOGISTIQUES : UN AUTRE CHOIX D'EXTERNALISATION.
3. Colin, J., Paché, G. (1988)., La logistique de distribution : l'avenir du marketing, Chotard et Associés Editeurs, Paris.
4. Fahimnia B., Sarkis J. et Davarzani H. (2014), Evaluating the Green Supply Chain Management Field: a Literature Review and Network Analysis, International Conference on Green Supply Chain, 25-27 june, Arras, France.
5. Fédération du transport au Maroc Note de Synthèse sur La Logistique.
6. **Jacques Pons** Transport et logistique**Maillons déterminants de la Supply Chain.**
7. La Banque Mondiale & Ministère de l'Equipement, du Transport et de l'eau « La Logistique du Commerce et la Compétitivité du Maroc » 30/05/2006.
8. La Banque Mondiale son 6ème rapport concernant les **performances logistiques des pays du monde**.
9. Le Comité 21 est un réseau français de 470 acteurs engagés dans la mise en œuvre opérationnelle du développement durable. http://www.comite21.org
10. **logistique les moteurs de l'ecosysteme/ pp2** MARDI 9 AVRIL 2019 - N°5491 NE PEUT ÊTRE VENDU SÉPARÉMENT DÉPÔT LÉGAL 100/1991 DIRECTEUR DE PUBLICATION **ABDELMOUNAIM DILAMI ,**
11. MONOGRAPHIE GENERALE 2018 La Région de Casablanca-Settat p 67
12. Morana, J. (2013). Sustainable supply chain management, London: Wiley-ISTE.
13. Notions de la performance logistique *Publié le 8 août 2010 par mushimiyimana.logistique.over-blog.com*
14. Orée est une association française créée en 1992 pour développer une réflexion commune sur les meilleures pratiques environnementales et mettre en œuvre des outils pratiques pour une gestion intégrée de l'environnement à l'échelle des territoires. http://www.oree.org/
15. Ouaziz ali et ahmed elkehal la gouvernance de la logistique territoriale au maroc: concepts,enjeux et evolution / p647
16. Roussat Ch. et Fabbe-Costes N. (2014), Logistique durable du futur : état des lieux en France et pistes de recherche, Rencontres Internationales de Recherche en Logistique, 20 et 21 mai, Marseille, France.
17. Srivastava, S. (2007). Green supply-chain management: a state-of-the-art literature review, International Journal of Management Review, vol. 9, n° 1, pp. 53-80, 2007